تاريخ العرب الحديث

(المشرق)

الفرقة الثالثة تاريخ

(٢٠٢٤- ٢٠٢٥م)

الأستاذ الدكتور

سيد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

مقدمة

اتفق غالبية المؤرخين على اعتبار أن دخول العثمانيين إلى بلاد العرب فى عام ١٥١٦م بداية لتاريخ العرب الحديث ، واتفاقهم هذا يرجع إلى اعتبار أن دخولهم إلى بلاد العرب تاريخ فاصل بين العصور الوسطى بكل ماتحمله هذه العصور من أنظمة وقوانين وبين العصور الحديثة التى طبعها العثمانيون بأنظمة لم تكن موجودة من قبل ، كما يرجع أيضا إلى تلك الوحدة التى اصطبغ بها العالم العربى عقب دخول العثمانيين إلى أراضيه ، وهى الوحدة التى كان العرب قد فقدوها منذ انهيار حكم الدولة العباسية على يد المغول فى بغداد ، ومقتل الخليفة المعتصم فى عام ٦٥٦ هـ /١٢٥٨م .

هكذا كانت البداية ، وهكذا ارتبط تاريخ العرب الحديث فى مشرقهم بتاريخ الدولة العثمانية لقرون عديدة باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية ، وباعتبار حاضرتها استانبول هى حاضرة العالم الإسلامي ، ومقر خليفة المسلمين الواجبة طاعته بفرض الدين . من هذا المنطلق ، جاءت الدراسة فى فصلها الأول لتتحدث عن الحكم العثمانى للمشرق العربى ، وجاء فصلها الثانى ليتحدث عن ضعف الدولة العثمانية وأثره على المشرق العربى ، بينما جاء الفصل الثالث ليتحدث عن الغزو الاستعمارى للعرب فى مشرقهم بعد أن ضعفت الدولة العثمانية ، ثم ختمت الدراسة بفصل عن اليبقظة القومية العربية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

وهكذا ، جاءت الدراسة متكاملة فى كثير من جوانبها ، ومهتمة بتعميم الأحداث على المشرق العربى ، لكى تعبر تعبيرا حقيقيا عن موضوعها ، وهو الخاص بتاريخ المشرق العربى الحديث .

دكتور

سيد عبد العال

الفصل الأول

المشرق العربى تحت الحكم العثمانى

أولاُ : التوجه العثمانى ناحية المشرق العربى

ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى

ثالثا : نظام الحكم العثماني بالمشرق العربي

نشأت الدولة العثمانية كإمارة منذ الفرن الثالث عشر الميلادي عندما قدم العثمانيون إلى أسيا الصغرى " الأناضول " ، بداية من استقرارهم بها تحت رآسة زعيمهم أرطغرل ابن سليمان ، حيث انتقلت الزعامة من بعده إلى ابنه عثمان ، والذى نسبت إليه الدولة العثمانية ، لتتشكل على عهده بدايات تكوين الدولة ، والتى تم استكمال تكوينها على عهد أبنه أورخان حيث أكتمل تكوينها وليبدأ من بعده أبنه مراد الأول فى بناء الإمبراطورية العثمانية حيث اكتمل هذا البناء على عهد بايزيد الأول ، وإن كانت الدوتة قد تعرضت على عهد الأخير لهزة عنيفة تمثلت فى الهزيمة التى نالتها من جيوش تيمورلنك فى عام ١٤٠٢م ، إلا أنه استمر بقاؤها ، وظهر سلاطين عظام مكنوا للدولة فى الجانب الأوروبي حتى وصل امتدادها إلى قلب القارة الأوروبية ، ومع مجيء عهد سليم الأول توجه بفتوحات الدولة إلى العالم العربى لتبدأ الدولة فى ضم بلدانه بداية من المشرق العربى ٠

أولا : **التوجه العثمانى ناحية المشرق العربى** .

يتحدث الوضع فى المشرق العربى قبيل دخول العثمانيين إليه عن توزع السلطة فيه ، فالدولة المملوكية كانت قد وصلت إلى حالة الإعياء الشديد لأسباب داخلية وخارجية ، إذ كان التحول التجارى الذى حدث عقب اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح ، وماترتب عليه من نتائج اقتصادية أثرت على المواطنيين فى داخل البلاد ، إذ كانت مصر قد فقدت موردا ماليا مهما ، وعبثا حاولت الدولة أن تقف ضد هذا التغيير ولكنها هزمت أمام البرتغاليين فى العام ١٥٠٩م فى موقعة ديو البحرية وبالتالى أصبح التحول التجارى أمرا واقعا ، وبه تعمقت أزمة الدولة فى الداخل مع مواطنيها حيث واقعها على عاتق الطبقات المنتجة من أهل الفلاحة وأصحاب الحرف ، خاصة أن الحروب التى خاضتها الدولة قد وقعت مغارمها على عاتق هذه الطبقات .

وأما الدولة الصفوية والتى نشأت فى إيران (بلاد فارس) فإن بدايتها كانت كحركة دينية على يد الشيخ صفى الدين فى منطقة أردبيل ، ثم تحولت بعد ذلك إلى حركة شيعية على يد خوجه على ، ومن بعد تحولت إلى حركة سياسية على يد " حيدر " والذى قتل فى أحدى المعارك المحلية فخلفه أسماعيل الصفوى وهو المؤسس الحقيقى للدولة الصفوية ، وقد تمكنت الدولة الصفوية على عهده من ضم العراق لحكم الصفويين فى العام ١٥٠٨م ، حيث اتبع الصفويون فى العراق سياسة بسط المذهب الشيعى واضطهاد أصحاب المذهب السنى من العراقيين .

وأما الحجاز فقد خضع لسلطة الأشراف منذ القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، وقد شهد المنصب صراعا بين أربع أسر هى : الأسرة الهاشمية ، والأسرة الموسوية ، والأسرة السليمانية ، والأسرة الإدريسية ، والتى استطاع مؤسسها قتادة بن أدريس من الاستيلاء على الحكم فى مكة فى عام ١٢٠١م ، وتداول الحكم من بعده أحفاده حتى وصل الأمر فى القرن الخامس عشر إلى بيت الشريف بركات بن حسن وهو فرع من الأسرة الإدريسية ، وأما اليمن فقد خضع فى جنوبه لحكم الطاهريين بزعامة عامر بن عبد الوهاب ، وأما شماله فقد خضع لسلطة الأئمة الزيديون ، كما خضعت سواحل اليمن للحكم المملوكى تحت قيادة الأمير أسكندر الشركسى . وأما عمان والخليج العربى فقد كانت تسكنها قبائل عربية تعمل بالتجارة واستخراج اللؤلؤ ، وكذلك بمهنة الرعى ، وكانت عمان أكثر مناطق الخليج العربى تنظيما بسبب وجود المذهب الأباضى ، كما كانت أقرب إلى المجتمعات الحضرية . ومن جانب آخر ، تعرضت منطقة الخليج العربى منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادى للاحتلال من قبل البرتغاليين بعد أن تم القضاء على مملكة هرمز فى عام ١٥١٤م على يد القائد البرتغالى " ألبو كيرك " .

هكذا كانت حالة المشرق العربى عندما قررت الدولة العثمانية التوجه ناحية هذه المنطقة لضمها مع بداية القرن السادس عشر ، حيث كانت وجهة الدولة العثمانية منذ نشأتها ناحية أوروبا للتوسع وتكوين الدولة ثم الإمبراطورية ، ولكنها مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى بدأ توجهها ناحية المشرق الإسلامى والأسباب التى دفعتها لذلك كانت حالة التشبع التى وصلت إليها الدولة العثمانية من فتوحاتها بأوروبا حتى ولو كان السلطان سليمان القانونى سيواصل هذه الفتوحات بعد عهد سليم الأول . وكذلك الأخطار الخارجية التى واجهت المنطقة العربية والتى تمثلت بالدرجة الأولى فى البرتغاليين الذين وصلوا إلى البحار الجنوبية والخليج العربى .

وفضلا عن ذلك ، جاء قرار التوجه ناحية المشرق الإسلامى لأجل التصدى لسياسة الدولة الصفوية ومحاولة نشرها للمذهب الشيعى داخل الدولة العثمانية ، فمع ظهور الدولة الصفوية فى مطلع القرن السادس عشر على يد إسماعيل الصفوى وما تبعه من نشاط مذهبى لنشر المذهب الشيعى بالدولة العثمانية ، كان أمر الصدام العثمانى الصفوى والذى بلغ ذروته فى عام ١٥١٤م عندما خرج السلطان سليم الأول على رأس جيشه والتقى بالصفويين فى معركة " جالديران " حيث هزم الصفويين ودخل السلطان سليم الأول عاصمتهم " تبريز " واستولى على كنوز الشاه وأملاكه ، وقد أراد سليم الأول تعقب الشاه الذى فر إلى جنوب البلاد ولكن الانكشارية من جند السلطان سليم رفضوا هذا واضطروه للعودة إلى بلادهم . وقد نتج عن هذه الحرب الحد من خطر الصفويين ونشاطهم فى نشر المذهب الشيعى داخل الدولة العثمانية ، وكذلك ضم شمال العراق إلى الدولة العثمانية فى عام ١٥١٤م ، هذا فضلا عن بداية الصراع بين الدولة العثمانية والدولة المملوكية بسبب ضم السلطان

سليم الأول لإمارة ذو الغادر المملوكية عقب عودته من حرب الصفويين ، ليكون ذلك منطلقا للعثمانيين لضم المشرق العربى .

ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .

جاء قرار السلطان سليم الأول بالتوجه بتوسعات الدولة العثمانية نحو المشرق العربى ليكون بداية لضم البلدان العربية فى هذه المنطقة ، حيث تم ضم بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) ومصر والحجاز واليمن والعراق والإحساء على الخليج العربى ، ومن بعد تكوين إيالة الحبش فى القرن الأفريقى ، وكذلك صار السودان فى حكم التبعية للدولة العثمانية من خلال حكم محمد على له ، وبصفته وال عثمانى .

(١) ضم الشام ١٥١٦م .

كانت الدولة المملوكية هى صاحبة السلطة فى بلاد الشام ، والعلاقة بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية كانت قد مرت فى إطار صورتين : صورة التحالف ضد الأخطار الخارجية مثل خطر البرتغاليين وخطر تيمورلنك . وصورة العداء حول الحدود فى شمال الشام وفى البحر المتوسط وحول إيواء كل منهما للفارين من الطرف الآخر ، مثلما حدث عند لجوء الأمير جم أخو السلطان بايزيد الثانى إلى الدولة المملوكية ، وعلى الرغم من ذلك لم تصل الأمور بين الدولتين إلى حد الصراع المسلح حتى أقدم السلطان سليم الأول على القضاء على إمارة " ذوالغادر " التابعة للدولة المملوكية فى الشمال من بلاد الشام . لذلك خرج السلطان قانصوه الغورى بقواته كى ينتصر لهذه الإمارة وأميرها علاء الدين ، وبالفعل كانت المواجهة بين الجيشين العثمانى والمملوكى فى معركة مرج دابق عام ١٥١٦م حيث تمكن العثمانيون من هزيمة الجيش المملوكى وقتل السلطان قانصوه الغورى فى أرض المعركة .

وقد تعددت أسباب الهزيمة بالنسبة للمماليك والتى منها عدم التجديد من جانب المماليك فى معداتهم الحربية ونظمهم العسكرية وخطط قتالهم . وانهيار نظام الإقطاعيات العسكرية المملوكية والتى كانت الخدمة العسكرية من أهم أركانها التى تؤدى من جانب المملوك للسلطان . وحالة الضعف الاقتصادي التي ألمت بالدولة المملوكية وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وهو ما أثر على الحالة العامة للدولة ، فضلا عن الخلاف بين المماليك ، وتفشى الخيانة بينهم والتى لعبت دوراً رئيساً فى هزيمتهم بمرج دابق ، حيث لعب تعاون خايربك وجان بردى الغزالى الأميرين المملوكيين مع السلطان سليم الأول دوراً مهماً فى ذلك .

على أية حال ، كان الانتصار الذى حققه العثمانيون فى موقعة مرج دابق دافعاً لهم لأجل التوسع فى بلاد الشام ، حيث ساعدهم فى ذلك تقبل أهالى بلاد الشام لقدومهم على اعتبار أنهم مخلصين لهم من ظلم المماليك وبالتالى كان قيام هؤلاء الشوام بغلق أبواب مدنهم أمام الجنود المماليك الفارين من المعركة بينما كانوا يفتحون هذه الأبواب للسلطان سليم الأول وجيشه ، وهو ما مهد له ضم جميع بلاد الشام لسلطة الدولة العثمانية . فعقب معركة مرج دابق ، اتجه السلطان سليم وجيشه والأمراء الذين والوه إلى حلب حيث استقبله أهلها سلما في ٢٨ أغسطس عام ١٥١٦، وتجمعوا في الميدان الأزرق حيث قام محافظو القلعة بتسليم مفاتيحها إليه ، واستولى فيها على خزائن السلطان قانصوه الغورى ، وكانت تضم مبالغ كبيرة من المال ، كما عين أحد قادته وهو أحمد باشا واليا عليها ، وبهذا أصبحت حلب أول ولاية سورية عثمانية ، وبعد أن أقام السلطان سليم في حلب عدة أيام ، انطلق نحو دمشق ، حيث وصل فى طريقه إليها إلى حماة ، والتى قام واليها بتسليم مفاتيح قلعتها إلى السلطان سليم ، وعهد سليم إدارتها إلى قاسم باشا ، ثم

تقدم الجيش نحو حمص حيث دخلها دون مقاومة ، وعهد إدارتها إلى هتمان أوغلي ، كما وضع سليم قوات كافية في كل من حماة وحمص لحمايتهما ، ومن بعد وصل السلطان غوطة دمشق في ٢٧ سبتمبر ١٥١٦م ، وأقام مضاربه في الموقع المسمى " مصطبة السلطان " وأقام فيها اثنى عشر يوما ، ثم دخل دمشق . وكان المماليك قد عينوا الأمير العربي ناصر الدين واليا على المدينة ، والذى حاول مقاومة العثمانيين إلا أن الأمير خاير بك أقنعه بالاستسلام ففعل ، وقام الأهالي مع الأمراء باستقبال السلطان سليم .

وباستثناء معركة مرج دابق فإن العثمانيين كانوا قد ضموا جميع بلاد الشام سلميا ودون أى مقاومة إلا في الرملة وغزة ، وتوافد أعيان العرب من حمص وحماة وطرابلس وصفد ونابلس والقدس وحوران للترحيب بالسلطان سليم الأول . وفي الجامع الأموى خوطب السلطان سليم الأول للمرة الأولى بلقب " خادم الحرمين الشريفين " ، وهو لقب كان حكرا للخليفة العباسى الذى كان يملك ولا يحكم في القاهرة في ظل حكم الدولة المملوكية .

(٢) ضم مصر ١٥١٧م .

عقب موت السلطان قانصوه الغورى اختار الأمراء المماليك طومان باى كى يتولى السلطنة بالقاهرة ، وبالتالى أصبح عليه الاستعداد لمواجهة السلطان سليم الأول وجيوشه حيث كان الأخير قد وجه رسالة إلى طومان باى يطلب منه الدخول فى طاعته ويعلن الولاء والطاعة له . وقد رفض طومان باى ما جاء فى رسالة السلطان سليم وأخذ يعد العدة لمواجهته ، حيث لاقى متاعب كثيرة من جانب الأمراء المماليك الذين أصروا على مقابلة الجيش العثمانى عند الريدانية بينما كان رأيه هو مقابلتهم فى الصالحية بعيداً عن القاهرة ولكن الأمراء انتصروا لرأيهم وفشل طومان باى فى إقناعهم . وبالفعل التقى الجيش العثمانى بالجيش المملوكى عند الريدانية فى عام ١٥١٧م وتمكن

العثمانيون من الانتصار رغم مقاومة المماليك ، وبذا دخل سليم الأول القاهرة بينما فر طومان باى للصعيد يستجمع قواته حيث التقى بجيش العثمانيين أكثر من مرة حتى تم هزيمته والقبض عليه ، وقد أعجب به سليم الأول وكاد أن يعفى عنه ويضمه لصفوف العثمانيين كى يستفيد من خبرته ولكن وشاية خايربك به لدى السلطان سليم أدت إلى إعدامه على باب زويلة فى ١٣ أبريل ١٥١٧م . وبذلك انتهت الدولة المملوكية ودخلت مصر فى العصر العثمانى .

ومع استقرار الأمور فى مصر عاد السلطان سليم الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية وقد اصطحب معه أمهر قضاة مصر وأطبائها ومهندسيها وصناعها وعمالها ، هذا فضلا عن أنه اصطحب أيضا آخر خلفاء بنى العباس المتوكل بن المستمسك ، والذى كان مقره القاهرة منذ سقوط الدولة العباسية على يد المغول فى القرن الثالث عشر الميلادى ، حيث ظل الخليفة المتوكل باستانبول حتى عام ١٥٢٠م ، حيث تم إعادته إلى مصر يومها ، وقد قيل بأن الخليفة العباسى تنازل للسلطان سليم الأول عن الخلافة فى استانبول ، واستدل أصحاب هذا الرأى على ذلك بأمر نقل شعائر الخلافة من القاهرة إلى استانبول ، وهى بردة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض شعيرات من لحيته وسيف عمربن الخطاب رضى الله عنه .

(٣) ضم الحجاز ١٥١٧م .

جاء انضمام الحجاز لسلطة الدولة العثمانية سلميا ، وبطلب من الأشراف الحجازيين ، حيث أرسل شريف مكة زين الدين بن بركات ابنه الشريف أبو نمى إلى القاهرة عقب ضم مصر للدولة العثمانية برسالة للسلطان سليم الأول ليقدم له فروض الولاء والطاعة ، وقد قبل السلطان سليم هذه الوفادة وثبت الشريف بركات فى حكم مكة ومن بعده ابنه الشريف أبو نمى ، ولعل أسباب القبول من جانب الطرفين لهذا الوضع ترجع إلى ارتباط النظام

الحاكم بالحجاز بالسلطة الحاكمة فى مصر إذ كان أشراف مكة يختارون من يحكمهم ويثبته بناء على ذلك السلطان المملوكى بالقاهرة على عهد الدولة المملوكية مقابل الدعم المادى والمعنوى من المماليك لأشراف الحجاز ، ولما تغير الحكم بمصر من الدولة المملوكية للدولة العثمانية قبل الأشراف الحجازيين هذا الوضع الجديد مقابل استمرار العلاقة المعتادة بين مصر والحجاز . ومن جانبه رغب السلطان العثمانى فى الاستفادة من المكانة الدينية التى سينالها بوصفه حامى حمى الحرمين الشريفين فى العالم الإسلامى . وأهمية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية كمركز استراتيجى للتصدى للخطر البرتغالى الذى كان قد سيطر على البحار العربية الجنوبية والخليج العربى .

وبذلك دخل الحجاز سلمياً فى إطار سلطة الدولة العثمانية فى عام ١٥١٧م ، وفضلا عن ذلك فقد أنشأ العثمانيون سنجقية جدة ، والتى أقاموا عليها واليا تركيا ليكون ممثلا للسلطان العثمانى ، وقرروا تقسيم موارد جدة الجمركية بين والى جدة وشريف مكة ، وقد تمتع الحجاز فى ظل نظام الشرافة باستقلال ذاتى ، وصارت الدولة العثمانية ترسل لها سنويا مقدارا من المال لإعانة أهل الحجاز.

(٤) ضم اليمن ١٥٣٨م .

كانت السلطة المملوكية قد تركزت باليمن فى المنطقة الساحلية وصار الحكم فيها للأمير اسكندر الشركسى ، الذى ظل تابعاً للسلطة المملوكية بالقاهرة حتى سقوطها فى عام ١٥١٧م ، حيث أقدم الأمير اسكندر على تقديم فروض الولاء والطاعة للسلطان سليم ومن ثم الدعوة له على المنابر وضرب السكة باسمه ، فى مقابل تثبيته على حكم السواحل اليمنية لصالح العثمانيين وقد تم ذلك بالفعل فى العام ١٥١٧م . وقد ظلت السلطة العثمانية باليمن منذ هذا العام أسمية حتى تجمعت الدوافع لتغيير هذه الوضعية إلى سلطة فعلية .

والدوافع كانت قد تمثلت فى ضعف السلطة المملوكية وحدوث صراع داخلى باليمن بين السلطة المملوكية والطاهريين والأئمة الزيديين ، والذى نتج عنه نجاح الإمام شرف الدين فى توحيد صفوف الزيديين فى اليمن وقيامه بمد نفوذه داخل اليمن حتى أصبح القوة الرئيسية هناك . وكذلك زيادة خطر البرتغاليين فى البحار الجنوبية بعد أن تمت سيطرتهم على جزيرة سوقطرى فى مدخل البحر الأحمر .

وقد مضت خطة الاستيلاء على اليمن فى عام ١٥٢٠م ، عندما صدر أمرا إلى والى جدة كمال الرومى ليضم إلى ولايته سواحل اليمن ، ولكن أسكندر الشركسى لم يسمح له بذلك ، وعاد الرومى إلى جدة . عقب ذلك ، خرج أسطول عثمانى بقيادة سليمان الريس والذى تعاون مع كمال الرومى ، وتمكنا من دخول" زبيد " ، غير أن الحملة فشلت ، وفى عام ١٥٢٦م أرسلت حملة بحرية بقيادة سليمان الريس ، وقد تمكنت الحملة من دخول اليمن فى عام ١٥٢٧م ، ولكنها فشلت فى البقاء باليمن . وجاءت المرحلة الأخيرة عندما خرج أسطول عثمانى من السويس فى عام ١٥٣٨م بقيادة سليمان الخادم متوجها إلى اليمن والهند ، وبينما فشلت الحملة فى تحقيق أهدافها من التوجه نحو الهند ، فإنها عادت إلى اليمن ، حيث تمكن الأسطول العثمانى من الاستيلاء على عدن والسيطرة عليها بعد أن قتل حاكمها عامر بن داود ، كما تمكنت الحملة من القضاء على الوجود المملوكى فى زبيد ، ودحر الزيديين بقيادة الإمام شرف الدين لتتوغل الحملة نحو داخل اليمن ، حيث ظل الصراع دائرا مع الزيديين .

وقد أصبحت الصورة بعد ذلك تتحدث عن سيطرة عثمانية على السواحل اليمنية من الشمال إلى الجنوب بينما بقى الداخل اليمنى فى يد الأئمة الزيديون . وفى عام ١٥٦٩م خرجت حملة عثمانية بقيادة سنان باشا على

أثر صدام حدث بين السلطة العثمانية والإمام المطهر باليمن ، وقد تمكنت هذه الحملة من السيطرة على بقية اليمن بعد أن عقد الصلح بين الأمام المطهر وسنان باشا القائد العثمانى . وبذلك استقر الأمر للدولة العثمانية باليمن وأصبح بكامله ولاية عثمانية .

(٥) ضم العراق ١٥٣٤م .

ظل العراق موضع نزاع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية إذ تعددت أسباب هذا النزاع والتى تمثلت فى الوجود العثمانى بالشمال العراقى منذ العام ١٥١٤م ، والوجود الصفوى فى الوسط والجنوب العراقى ، والنزاع الذى ظل دائراً حول منصب حاكم بغداد الذى عرف صاحبه بـ " الخان " ، حتى وصل الحد إلى درجة أن الخان ذو الفقار الذى كان قد نصب فى مكانه من قبل الشاه الصفوى طلب فى وقت من الأوقات الحماية من السلطان العثمانى ، فضلا عن رسائل أهل السنة بالعراق إلى السلطان العثمانى لطلب النجدة ضد الحكم الشيعى . أمام كل هذا لم يكن أمام السلطان سليمان القانونى سوى المواجهة مع الدولة الصفوية بالعراق ، خاصة بعد أن بلغه خبر اتصال الشاه طهماسب بملك المجر عدو الدولة العثمانية ، وبعد سوء العلاقات بين الجانبين ، لذلك قاد الصدر الأعظم " الداماد إبراهيم باشا " حملة على العراق فى عام ١٥٣٤م تمكن بها من إخراج الصفويين من العراق .

وفى جنوب العراق ظلت السلطة قائمة تحت زعامة راشد بن مفلس زعيم قبائل المنتفق ، والذى قدم فروض الولاء لسلطة الدولة العثمانية حتى سيطر العثمانيون على الجنوب العراقى بصورة مباشرة عام ١٥٤٧م بعد إخضاع هذه القبائل . ومع ذلك ظل الصراع بين العثمانيين والصفويين على العراق دائراً حيث عاد الصفويون للعراق مرة ثانية فى عام ١٦٣٣م وظلوا به حتى أخرجهم السلطان مراد الرابع منه فى عام ١٦٣٨م . ثم تجدد الصراع بعد ذلك بين

الدولتين على عهد نادر شاه فى عام ١٧٤٣م حتى استقر أمر العراق نهائياً لصالح الدولة العثمانية فى عام ١٧٤٧م .

(٥) ضم الإحساء بالخليج العربى ١٥٥٢م .

تمكن العثمانيون من مد نفوذهم إلى الخليج العربى بضم الإحساء فى عام ١٥٥٢م ، وقد أدرك العثمانيون أهمية موقع الإحساء ومواردها في ظل حروبهم مع البرتغاليين والفرس ، لذلك اتخذوها عاصمة ومركز حكم لهم فى منطقة الخليج ، إلا أن المنطقة شهدت في بداية حكم العثمانيين حروبا وصراعات هاجر بسببها كثير من الأهالى إلى العراق وبلاد فارس ، ومنهم آل مقلد وآل رحال وآل مسلّم ، وبخاصة عندما فرضت الدولة العثمانية ضرائب باهظة تفوق ما يمكن أن يحصله الفرد الواحد خلال سنة ، وفي ظل هذه الأوضاع برزت في المنطقة قبيلة بنو خالد فقاد زعيمهم براك بن غرير ثورة داخلية في العام ١٦٦٩م ضد العثمانيين بالإحساء سقط على إثرها الحكم العثماني في المنطقة وتولت قبيلة بنو خالد الحكم فيها إلى أن تمكنت الدولة السعودية الأولى من دحرهم وبسط سيطرتها على الإحساء فى عام ١٧٩٤م ، وعند سقوط الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨م عاد العثمانيون للإحساء ولكنهم لم يستمروا حيث عاد بنو خالد لحكم الإحساء فى العام ١٨١٩م ثم تمكنت الدولة السعودية الثانية من العودة لحكم الإحساء مرة ثانية .

عقب ذلك ، عاد الحكم العثمانى إلى الإحساء في عام ١٨٧١م ، خلال عهد السلطان العثماني عبد العزيز الأول الذى سعى لإخضاع المناطق الخارجة عن الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية واستعادتها من خلال حملة بقيادة مدحت باشا ، وقد ساعدهم فى ذلك الصراع الذى دار بين أبناء فيصل بن تركى ، حيث أرسل عبد الله بن فيصل في ٢٩ مارس عام ١٨٦٦م بعد شهور من توليه الحكم رسوله عبد العزيز بن سويلم إلى والي بغداد مدحت

باشا يطلب منه مساعدته في حربه ضد أخيه سعود بن فيصل الذى سيطر على الأحساء والقطيف ، وانتزعها من أخيه عبد الله بن فيصل . وبالفعل ، أعد العثمانيون حملة عسكرية بقيادة والي بغداد مدحت باشا عام ١٨٧١م على شرق الجزيرة العربية بهدف الاستيلاء على مدينتي الإحساء والقطيف ، حيث غادرت الحملة البصرة يوم ٢٠ أبريل ١٨٧١م ، وقد ضمت الحملة حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح وشقيقه الشيخ مبارك الصباح وشيخ المنتفق ناصر باشا السعدون ، وساند حاكم الكويت الشيخ عبد الله بن الصباح الحملة بأسطول بحرى قاده بنفسه ، وقد ذكر مدحت باشا في مذكراته أن السفن الثمانين التي نقلت المؤن واللوازم الحربية كانت تابعة لحاكم الكويت ، وكان هدف الحملة الظاهرى مساعدة الإمام عبد الله بن فيصل في استعادة سلطته على نجد من أخيه سعود بن فيصل ، لكن الهدف الحقيقى للحملة كانت رغبة مدحت باشا في مد نفوذ الدولة العثمانية على الخليج العربى ، والتى نجحت في استعادة الإحساء إلى الحكم العثمانى وتعزيزها عسكريا .

هكذا أمتد النفوذ العثمانى إلى المشرق العربى ، إلا أن نقطة ضعفه كانت تكمن في منطقة الحدود الشرقية لهذا النفوذ ، وهي منطقة الخليج العربي ، حيث إن النفوذ العثماني لم يمتد إليها بالشكل المطلوب ، اللهم إلا الولاء الاسمي ، ولم يمتد ذلك بصورة فعلية إلا في القرن التاسع عشر ، ولذا فإن هذه الحدود تعرضت لضغط النفوذ الأوربي ، وإذا كان ضم الدولة العثمانية للمشرق العربي قد صبغها بصبغة شرقية بدخول بلاد إسلامية بالمشرق العربى في حوزتها ، فإن هذه الدولة استطاعت من جانبها أن تدفع عن المنطقة خطر الاستعمار الأوربي حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وإن كان خوفها من هذا الاستعمار جعلها تمعن في إتباع سياسة الحذر دفاعاً عنها . والنتيجة تأخر وصول الاستعمار الأوروبي إلى البلدان العربية التى خضعت

للحكم العثمانى ، بعكس المناطق العربية البعيدة التي خضعت أسميا للدولة العثمانية وهو ما جعلها لقمة سهلة للقوى الأوروبية .

ثالثا : نظام الحكم العثماني بالمشرق العربي .

وضع العثمانيون نظاما حاكما للمشرق العربى عقب ضمه لسلطتها ، حيث أصبحت بلاد هذه المنطقة بمقتضاه ولايات عثمانية تخضع لحكم السلطان العثمانى ، وبواسطة جهاز حاكم يتم تعيينه من قبل سلطة الدولة العثمانية فى العاصمة استانبول .

(١) عناصر الحكم العثماني .

تعددت عناصر الحكم العثمانى بالمشرق العربى لتشكل مجموعة متكاملة لحكم البلاد العربية فى هذه المنطقة كولايات عثمانية عقب ضمها لسلطة الدولة العثمانية ، وليحاكى هذا النظام فى تكوينه النظام الذى وضعه العثمانيون لحكم دولتهم .

(*) الوالي وحاشيته .

يعين الوالى من قبل السلطان ، ولذلك فالوالى كان يمثل السلطة العليا في الولاية التى يعين عليها باعتباره نائبا للسلطان ويمارس اختصاصاته ، وعليه إبلاغ تعليمات السلطان لرجال الحكومة ومراقبه تنفيذها ، والقيام بمسؤولياته تجاه أمور الولاية ، وهو مسئول عن الدفاع عن الولاية ، وعليه أن يرسل سنويا مبلغا من المال فيما يعرف بالصرة المالية ، فضلا عن إرسال الجند لمساعدة الدولة فى حروبها ، وكذلك حراسة قوافل الحجاج ، ويشارك فى الاحتفالات الرسمية والمناسبات ، ومن مهامه رئاسة الديوان فى الولاية ويصدر الباشا القرارات الخاصة بالأمور التي ناقشها أعضاء الديوان ، واستقر على رأي فيها ، وهو الذي يعين ويعزل موظفي أجهزة الإدارة في الأقاليم ، ومن مهام الباشا إنزال العقاب بالمخالفين من رجال الحامية العثمانية ، ومنعهم من ارتكاب المظالم التي كانوا يرتكبونها ، ويقوم بتوزيعهم على المهام

المنوطة بهم ويأمر بإصلاح أسلحتهم أو استبدالها ، وبذلك قامت الحامية بدورها في حفظ الأمن وتوطيده بالولايات .

والحقيقة ، فإن الوالى لم يكن من الناحية العملية مطلق اليد في إدارة أمور الولاية التى يتولى أمرها ، إذ قام إلى جانبه الدفتردار الذي يتولى إدارة الأمور المالية وجباية الضرائب المقررة للسلطان والذى كان يحاسب الوالى ماليا عند نهاية فترة حكمه ، كما كانت هناك الحاميات العسكرية وبخاصة الانكشارية التى تراقب تصرفات الوالى ، وكذلك القاضى ، هذا فضلا عن الديوان . وكان الشعب ايضا أداة من أدوات المراقبة على الوالي ، إذ كان الاهالي يلجئون إلى القاضي والعلماء كلما وقع عليهم ظلم ، ويرفعون الشكايات مباشرة إلى السلطان .

وكانت مدة حكم الوالى فى ولايته التى يتولى أمرها لاتقل عن عام ولاتزيد عن ثلاثة أعوام . ومع ذلك ، فإن بعض الولاة حكم فى ولايته مدة أقل من عام ، والبعض الأخر حكم مدة أكثر من ثلاثة أعوام ، وقد نتج عن قصر مدة الولاة فى ولاياتهم أن حُكمت بعض الولايات بعدد كبير من الولاة ، فولاية دمشق حكمها ستة وأربعون واليا خلال القرن السابع عشر ، وفى القرن التاسع عشر حكمها أربعة وستون واليا ، وسار تغيير الولاة فى مصر على نفس المعدل ، وأما بغداد فقد حكمها مائة وخمسة وعشرون واليا خلال ثلاثمائة وست وسبعين عاما ، ولم تكن تطبق قواعد ثابتة فى تعيين الولاة ، فقد يعين أحدهم على ولاية صغيرة ثم ينقل إلى ولاية أخرى كبيرة .

وكان يعاون الوالى هيئة تسمى حاشية الوالى ، والتى كان على رأسها كتخدا الوالى أو نائب الوالى ، والذى كان يعين من قبل السلطان ، ومدة تعيينه عام واحد ، ومن مهامه أن يقوم مقام الوالى متى غاب الوالى لمرض أو عند خروج الوالى فى تجريدة عسكرية لتأديب الخارجين على القانون أو غيره من

المهام ، وعليه أن يترأس الديوان متى غاب الوالى أيضا ، كما كان عليه فى مصر أن يترأس الديوان الصغير ، وأما ناظر الأموال والذى كان يعرف بالدفتردار فهو من أهم أفراد حاشية الوالى ، وقد حددت اختصاصاته في الإشراف على جمع الأموال السلطانية " الميري " تمهيدا لإرسالها إلى دار السلطنة العثمانية استانبول ، والإشراف على الأمناء والعمال والكتاب في تحصيلهم لهذه الأموال ، وتقديمها للروزنامة في مواعيدها المحددة وعليه أن يوقع العقاب على من يهمل في أداء واجبه من هؤلاء الموظفين ، وأن يهتم بمراقبة الدفاتر التي تسجل بها الأموال المقررة ، وعليه ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى .

والتحق بحاشية الوالى أيضا عدد من الموظفين كان منهم الروزنامجى وهو عليه إدارة الضرائب وضبط حساباتها ، و" المكتوبجى" وهو كاتب الرسائل و" المهردار " وهو حامل الأختام ، و" الخازندار " وهو أمين الصندوق ، وهناك أيضا " السلحدار " وهو صاحب بيت السلاح فى الولاية ، " وأحتشامات أغاسى " وهو التشريفاتى ، و" الميرا خوار " وهو رئيس الأصطبل ، و" قبولر أغاسى " وهو الذى يقوم بوظيفة الحاجب ، كما ارتبط بالوالى أيضا القاضى الذي كان يفد من قبل السلطان ليراقب تطبيق الإحكام الشرعية في الولاية ، هذا فضلا عن قائد القوات العسكرية " أغا الانكشارية " ، وكانت لفرقته أهمية فى الحاميات العسكرية بالولايات العربية . وبجانب ذلك كان لكل من هذه الشخصيات المهمة عدد كبير من الخدم والمعاونين يلتحقون بهم . ولا شك أن كثيرا من الموظفين والرعايا الأتراك ، كانوا يفضلون البقاء في الولايات العربية عقب انتهاء فترة وظيفتهم بعد أن ارتبطوا بعلاقات اقتصادية وعلاقات مصاهرة مع أهل البلاد الأصليين . والجدير بالذكر أن جميع حاشية الوالى كانوا يعينون فى وظائفهم من قبل الوالى ، ماعدا كتخدا الوالى والدفتردار والقاضى وأغا

الانكشارية ، حيث كان تعيينهم يتم بواسطة أمر سلطانى يرسل إلى الوالى من دار السلطنة العثمانية .

(*) **القضاء وقاضى القضاة** .

احتل القضاء مكانة مهمة في جميع المجتمعات الإسلامية ، لما له من دور مهم في النظر في الخلافات التي تظهر بين أفراد المجتمع وإصدار الفتاوى في القضايا الشرعية . وقد شهد العهد العثماني تغييرا في نظام القضاء ، ألا وهو فصل الإفتاء عن القاضي ، وأسندت مهمة إصدار الفتوى الى المفتى . ومن جهة أخرى ، عمل العثمانيون على وضع تنظيم خاص لسلك القضاة ، وذلك فيما يخص درجاتهم وتعيينهم ومخصصاتهم المالية وصلاحياتهم ، ووضع على رأس التنظيم المفتي الأكبر ، " شيخ الإسلام " ذو المكانة المهمة في الدولة العثمانية ، وقد أنقسمت تبعية القضاء فى الولايات العربية العثمانية إلى قسمين حسب ماكان معمولا به فى الدولة العثمانية ، حيث كانت الولايات العربية التى فى أسيا تتبع قضاء الأناضول ، بينما كانت الولايات العربية الموجودة فى أفريقيا تتبع قضاء الروملى ، وأصبح القضاء في كل ولاية يسير طبقا لنظام القضاء في الدولة العثمانية . هذا وقد بلغ القضاة الكبار فى الدولة العثمانية سبع وعشرون قاضيا ، حيث شغل قضاة القاهرة ودمشق وحلب والقدس المراكز ٦ ، ٨ ، ١٣ ، ١٤ على التوالى من بين عدد القضاة فى الدولة العثمانية .

لذلك ، كانت الدولة العثمانية ترسل إلى الولاية قاضي القضاة على المذهب الحنفي ، ويتبع الهيئة الإسلامية في الدولة ، وقد عرف القاضى في الولايات العربية باسم " قاضي عسكر أفندي " ، ولقب بـ " أقضى قضاة المسلمين " ، وتطلق عليه الوثائق اسم قاضى الشرع ، تمييزاً له عن الوالي الذي أطلق عليه " حاكم السياسة "، وكان قاضي القضاة يقوم بتعيين نواب له

في محاكم عاصمة الولاية ، والمدن الأخرى والنواحى ، لإقامة العدالة بين الرعايا ، وكانت توجه إلى قاضي القضاة الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء فى الولاية ، فقد أشرف القاضى إشرافا عاما على سير العدالة فى الولاية ، وأصبح رقيبا على الوالى والجند والأوقاف والجمارك والحسبة وتسجيل العقود وتصديق الوثائق ، وراقب القاضى الأسعار فى الأسواق ، وأشرف على الأخلاق العامة ، وتمتع القاضى بنفوذ كبير ، فهو عضو في ديوان الباشا ، ويشترك في محاسبة الباشا في آخر عهده بالولاية ، ويقوم بتعيين الأساتذة بالمدارس وموظفى الأوقاف ورجال الإفتاء . وبالتالى كان للقاضى نفوذ كبير بالولايات العربية مثلما كان للهيئة الإسلامية نفوذها بالدولة العثمانية .

وتمتع القضاة بسمعة طيبة كقضاة عادلين ، ولكن هذا لم يمنع من وجود قضاة غير عادلين . وقد استعان القاضى في كثير من قضاياه بالمفتى ، والذى كان دوره إعطاء الرأى في القضايا وتقدير مدى مطابقتها للشرع ، وقد برز منصب الإفتاء في الولايات العربية العثمانية ، ورغم أن فترة ولاية المفتى لم تحدد ، إلا أن هناك من المفتين من عزل من منصبه بعد شهر ، بينما بقى آخرون قرابة نصف قرن ، وفى بعض الولايات بدا منصب المفتى وراثيا أو محصورا في أسر بعينها ، كأسرة العجلانى والمرادى والعمارى في دمشق ، والكواكبى والكيالى في حلب .

ولم تنقسم المحاكم إلى درجات ، بل اعتبرت كل محكمة مهما علا مركز قاضيها محكمة أولية تقبل جميع أنواع القضايا ، ولم يتقيد المتخاصمون بمنطقة قضائية معينة ، بل جاز للمدعى أن يختار قاضيه ، فتمتع المدعى بأفضلية في الإدعاء واختار المحكمة التى يريدها ، وقد اتصفت الأحكام بالسرعة وعدم التأجيل وقلة التكاليف ، واتبعت الدولة في القضاء مبدأ شخصنة القضاء ، فلم يطبق القضاء على وحدات جغرافية أو سياسية بل على

الملل والطوائف ، ولما كان مذهب الدولة هو المذهب الحنفى والقضاة على المذهب الحنفى ، فإن الدولة سمحت لرعاياها على المذهب الشافعى والحنبلى والمالكى ، بل والزيدين والدروز باختيار قضاة يحكمون بموجب هذه المذاهب ، كما سمحوا لأهل الملل الأخرى (اليهود والمسيحيين) والجاليات الأجنبية بتشكيل محاكم خاصة بهم ، غير أن هذا لاينفى حقيقة أن غير المسلمين كانوا كثيرا مايتقاضون أمام المحاكم الإسلامية .

(*) **الحاميات العسكرية** .

لعبت الحاميات العسكرية دورا مهما فى حكم الولايات العربية خلال العصر العثمانى ، والتى كانت تختلف من ولاية إلى أخرى فى تكوينها ففى سوريا كانت قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام ، إنكشارية إمبراطورية وانكشارية محلية وانكشارية إقطاعية ، حيث كان جند الانكشارية الإمبراطورية جزأ من أوجاق الانكشارية المركزى فى الدولة العثمانية ، وهم الذين كانوا قد جندوا عن طريق نظام الدفشرمة الذى كان معمولا به فى الدولة العثمانية ، وكان هؤلاء يأتون من أستانبول عاصمة الدولة ، وهذه القوات كانت مصدر قلق فى الولايات الشامية . وأما الجند الانكشارية المحلية فهؤلاء كانوا يتكونون من الأشراف والأكراد والدلاتية والمغاربة والبغدادية والموصلية والأرناؤط ، وكان شأن هذه الفرقة مثل غيرها مصدر إزعاج للدولة والسكان ، وأما الانكشارية الإقطاعية فإن هؤلاء كانوا نتاجا لاعتماد الدولة العثمانية فى أول عهدها على الجند الإقطاعى الذين التفوا حول قادة منحوا معاشا أو رزقا فى شكل أراض يعيشون من إيرادها مقابل تلبيتهم نداء الحرب مع عدد من الجند الذين يتم إعدادهم على نفقة هؤلاء القادة الإقطاعيين ، وقد قسمت هذه الإقطاعيات إلى ثلاثة أنواع : " تمار – زعامت – خاص " ، والفرق بينها فى قيمة كل منها ، فإذا قل الإقطاع عن عشرين ألف فدان فهو يسمى " تمار ، وإذا زاد عن

عشرين ألفا وقلت عن مائة ألف فدان فهى تسمى " زعامت " ، وإذا زادت عن مائة ألف فدان فهى تسمى " خاص " ، وقد أسىء منح هذه الإقطاعات بحيث أعطيت إلى غير مستحقيها ، وإلى أفراد كانوا عاجزين عن القيام بالواجبات الإقطاعية ، كما تلاعب بعض الإقطاعيين ليحولوا إقطاعهم إلى أرض موروثة أو أوقاف ، وقد نقص بسبب ذلك عدد الجنود الإقطاعيين فى بلاد الشام . وفى المجمل كانت هذه القوات مجتمعة مصدر قلق للسكان فى بلاد الشام نظرا للصراعات التى كانت تدور بينها .

وفى العراق ، تكونت هذه القوات من ثلاثة فرق رئيسية وهى : القوات النظامية للدولة " القبو قولي" وهم من الانكشارية ، والتي تأتي للخدمة الدورية في ولايات العرق ، وقد ارتبطت قوات القبو قولى إرتباطا مباشرا بمركز الدولة رغم كونها تحت القيادة العامة للوالي أثناء الحرب والحملات العسكرية . وقد مثلت هذه القوات العنصر الرئيسي من قوات الدولة النظامية العاملة في ولاياتها المختلفة وكانوا يسمون بإنكشارية الباب العالى تمييزا لهم عن القوات المحلية ، وقد احتفظوا بتنظيمهم الأصلى، حيث كانوا مقسمين إلى مجموعات تسمى كل واحدة منها بالأورطة ، وعرفوا منذ بداية تشكيلهم بالانضباط والنظام والولاء لشخص السلطان . وأما ثانى هذه القوات فهى القوات المحلية ، والتى تتكون من قوات الحدود والقلاع من المتطوعين ، ويدخل ضمن هؤلاء أيضا الفرسان الإقطاعيون ، وثالث هذه القوات هى القوات الخاصة التى ارتبطت بالولاة مباشرة ، ونالت اهتماما خاصا لتعزيز مراكزهم في الولايات ، وتمكينهم من الوقوف في وجه القوات الأخرى في بعض الحالات ، والاستعانة بهم في ضرب الحركات العشائرية . كذلك كانت هناك قوات العشائر المتمثلة بالأكراد وبعض العشائر العربية ، فضلا عن القوة البحرية في البصرة .

وفى مصر ، انقسمت هذه الحامية إلى سبع فرق عسكرية أو بما كانت تسمى به سبع أوجاقات عسكرية ، حيث تكونت فى البداية من ست أوجاقات ، ثم أضيف لهم على عهد سليمان القانونى أوجاق سابع هو أوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات كانت تختلف فى أعدادها ونظامها وتسليحها بحسب المهام الموكولة إليها ، وهذه الفرق هي : فرقة الانكشارية أو المستحفظان ، وهى أكبر الفرق عددا وأقواها تسليحا ، وهي القوه الضاربة في الحامية العثمانية وكانت لها الرقابة على الوالي نفسه . وفرقه العزبان أوالعزب ، وهى التى يتولى أفرادها الإشراف على السواحل وجباية المكوس المفروضة على الغلال الواردة إليها بالإضافة إلى الإشراف على مراكز الجند في القاهرة وجباية الرسوم على بعض المهن . وفرقة الجاويشية ، وهى التى كانت مهمتها المساعدة على جمع الضرائب في الريف . وفرقة المتفرقة ، وقد أنشأت هذه الفرقة لمساعده الوالي العثماني في مواجهه الضغوط التي يفرضها عليه جنود الأوجاقات الأخرى، بالإضافة إلى حراسة الحدود والثغور . وفرقة الجنليان وتعني المتطوعين وهى من فرق السباهية أى الفرسان ، وقد تسبب النطق العام لكلمه " جونولو " التركية ومعناها متطوع فى اعتبارها فرقة من راكبى الجمال (جمليان) ، بينما هى في حقيقة الأمر كانت فرقه فرسان . وفرقه التفنكجيان ، وتعني القناصة وهى من فرق الفرسان أيضا ، وكانت مهمة هذه الفرقة مع الفرقة السابقة التنقل والسفر بين حكام الأقاليم وأهلها لتسليم الرسائل وتحصيل الضرائب . وفرقة الجراكسة ، وهي التى تكونت من المماليك الذين دخلوا فى خدمة الأتراك ، وكانوا ينتمون إلى فرق الفرسان ، وقد أصبح الجراكسة القوة الرئيسية في مصر بعد قرن تقريبا من ضم مصر للدولة العثمانية . وكان لهذه الحامية تشكيل رئاسى تكون من الأغا ونائب الأغا ودفتردار ومجلس يجتمعون فيه لمناقشة أحوال فرقهم العسكرية .

وقد كان لهذه الحاميات دورا مهما فى إدارة الولايات العربية ، وذلك من خلال الدفاع عن الولاية وحفظ الأمن بها ، ومراقبة الوالى ، ومساعدته فى أداء عمله بالولاية . ومن جانبه كان الوالى يقوم بإنزال العقاب بالمخالفين من رجال الحامية العثمانية ، ومنعهم من ارتكاب المظالم التي كانوا يرتكبونها ، ويقوم بتوزيعهم على المهام المنوطة بهم ويأمر بإصلاح أسلحتهم أو استبدالها ، وبذلك قامت الحامية بدورها في حفظ الأمن وتوطيده ، وحددت العلاقة بين رجال الحامية وأجهزة الإدارة التي يقدمون لها العون في القيام بمهامها ، كذلك حددت العلاقة بين رجال الحامية والرعايا ، وحرم عليهم طلب أى رواتب إضافية من الكشاف أو الاعتداء على الرعايا ، أو القيام بظلم أحد منهم ، وحتم عليهم النظام الحاكم أن يشتروا قوتهم وطعامهم بأموالهم الخاصة وبهذه النظم قضى على الأعمال المخلة بالأمن فى الولايات . ومع ذلك ، كانت هذه الحاميات فى كثير من الأوقات سببا رئيسيا في الاضطراب والهياج الذى يحدث بالولايات العربية بسبب حوادث الشغب التي كانوا يثيرونها لأتفه الأسباب بينهم وبين بعضهم وبينهم وبين الأهالى .

(*) **العصبيات المحلية** .

كان للقوى المحلية دورها فى الحكم العثمانى بالولايات العربية بالمشرق العربى ، ففى مصر كانت استعانة الحكم العثمانى بالمماليك ، والذين أصبحوا كشافا وسناجق يحكمون الأقاليم والنواحى المختلفة فى البلاد وكانت عليهم مهام ينفذونها تحت سلطة الوالى العثمانى ، فقد عين لأقاليم كل ولاية حكام من السناجق والكشاف ، وكان عليهم الإشراف على تحصيل أموال الأراضي وخراجها وأن يعمل الحاكم كل جهده كى لا تصاب قرية من القرى بالخراب ، وإذا ثبت إهمال أي منهم في عمله ، فعلى والى الولاية ، وناظر الأموال ، توقيع العقاب عليه ، كما يجب أن يوقعا عليه العقاب إذا جار على الرعايا،

وإذا أسرف في استغلاله لسلطاته ، فيجب أن يعزلاه إذا لزم الأمر ، وحكام الأقاليم مسئولون عن الإشراف على ترميم الجسور ، ومن مهام الحاكم المحددة له أن يشرف على حفظ الأمن وحراسة البلاد من غارات العربان ، وإنزال العقاب بمن يُحدث فساداً في البلاد أو يثير شغباً ، وحذر الكشاف من ظلم الفلاحين ، وألا يعملوا على إحياء جرائم سبق أن حكم فيها ، فإذا ارتكبوا مثل هذه الأعمال فإن الأمر يعرض على الوالى ، لينزل بالكاشف الذى ارتكب مثل هذه الأعمال العقاب الرادع ، ليعيد ما أخذه ظلما إلى أصحابه . وحذر هؤلاء الحكام من حجز أحد من الفلاحين، إلا بعد عرض الأمر على أمير الأمراء ، حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث أحداث مفاجئة .كذلك حددت مهام مشايخ البلاد بدقة ، من إشرافهم على توزيع الأراضي على الفلاحين ، وحفظ الأمن في قراهم وتنفيذ الأوامر التي تصدر إليهم ، وتقديم العون في عمليات تحصيل الأموال السلطانية .

كما ألقيت علي مشايخ العربان في أقاليم الولاية المختلفة مسؤوليات إدارية مختلفة في دوائرهم ، وكانت مسؤولياتهم لا تقل عن مسؤولية السناجق والكشاف في تعمير البلاد والمزارع وإقامة الجسور التي تقع في دوائر نفوذهم وترميمها ، وإذا ثبت إهمال أحدهم في أداء مسؤولياته فيجب أن ينزل به العقاب ، كما ألقي عليهم مسؤولية حماية البلاد من المفسدين والأشقياء من طائفة العربان ، وإنزال أشد أنواع العقاب بكل من يحاول منهم ارتكاب مثل هذا العمل، كما ضمن لهم النظام الحماية من جور الوالي ، فلا يجوز له أن يعزل أحد مشايخ العربان لغرض شخصي إزاء هذا الشيخ ، ويقوم مشايخ العربان بتقديم الأموال السلطانية المطلوبة منهم إلى الوالي . وهذه الاختصاصات ضمنت ولاء مشايخ العربان للإدارة ، بعد أن كانوا يثيرون الفتن في البلاد ، وقبل أن تحدد لهم الاختصاصات ، وبذلك أمنت الولايات شر ما كان يقوم به

هؤلاء العربان من المظالم والمفاسد ضد السكان وترتب على ذلك تحولهم خلال الحكم العثماني إلى عامل إيجابي بعد أن كانوا عاملاً سلبياً .

وفى العراق برز رجال العشائر الكردية والعربية ، حيث تركت الدولة العثمانية أمر هذه العشائر لشيوخها على الاساس الذي وضعه السلطان سليمان القانونى . وبذلك كانت السيادة العثمانية ضعيفة في مناطق هذه العصبيات ، أما في المدن العراقية فكان الولاء للسلطان العثمانى والحكم العثماني قويا ، لذلك كانت الدولة العثمانّة بطبيعة الحال تسعى جاهدة لبسط نفوذها على كـــل أرجاء العراق وإخضاع قبائلة التى كانت تنتشر فى طول البلاد وعــرضها وكانت القبائل هى المشكلة لدى الدولة العثمانية لسنوات ، وكان النظــام العشائرى له سطوته وهو السائد فى العموم ، حيث كان شيخ العشيرة هو المــستحوذ على السلطة وله الامر على عشيرته ، لذلك أولت السلطة العثمانية اهتمــاما كبيرا بالعشائر خصوصا بعد الثورات التى قامت ضدها من جانب هذه العشائر ، ومن ثم عمدت الدولة إلى القيام بمسؤولية تعين الشيوخ فــى مناصبهم عن طريق الوالى ، ليستطيع الوالى السيطرة عليهم والحد من ثوراتهم المــحتملة .

وعملت الدولة العثمانية على استمالة الشيوخ إلى جانبها عـــن طريق منحهم الرواتب والمناصب لكى تستطيع السيطرة عليهم ، ولكن هذا السياسة لم تجد نفعا مـــــع العشائر بصورة عامة ، لذلك برزت العصبيات المحلية بصورة قوية والتى كانت نتيجتها ظهور أسر حاكمة فى ظل سلطة الدولة العثمانية ، فقد ظهرت أسرة العظم فى سوريا ، وأسرة المعنيين والشهابيين فى لبنان ، كما ظهر ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار فى فلسطين ، وكذلك أسرة حسن باشا ومن بعدهم المماليك فى العراق ، وعلى بك الكبير والمماليك فى

مصر، وقد اعترفت الدولة العثمانية بحكم هذه العصبيات شريطة أن يكون حكمها فى ظل حكم الدولة وتحت سيطرتها .

***- الديوان** .

كان للدواوين أهمية كبرى في نظام الحكم العثمانى ، وقد انعكس ذلك على التنظيم الحاكم الذى وضعه العثمانيون لحكم ولاياتهم بالمشرق العربى ، إذ كان يتم تشكيل ديوان بكل ولاية ، وفى بعضها كان يتم تشيكل ديوانين مثل مصر التى كان بها الديوان الكبير والديوان الصغير ، والديوان كان ينعقد برئاسة الوالى وبعضوية الموظفين الكبار بالولاية مثل كخيا الوالى والدفتردار والقاضى وغيرهم من الموظفين ، ففى مصر كان الديوان قد تكون من أولئك الموظفين الكبار فى الولاية ، فكان على رأسه الوالي ، ويضم في عضويته وكيل الباشا " الكخيا " ، وضباط الأوجاقات (الأغوات) والدفتردار والقاضي وكبار العلماء ونقيب الأشراف وشيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر ، وكان هذا الديوان ينعقد ثلاث مرات أسبوعيا لمناقشة أمور الولاية . وأما الديوان الصغير فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع فى صالة اجتماعات الوالى . وفى العموم كان الديوان هو الذى يقرر الشئون السياسية والمالية والاقتصادية للولاية ، حيث كانت تعرض عليه القضايا الكبرى المتعلقة بالولاية ، ومن بعدها يصدر الوالى القرارات الخاصة بالأمور التى ناقشها أعضاء الديوان واستقروا على رأى فيها . وفى بعض الأوقات كان النقاش بالديوان يصل إلى حد خروج الأسلحة للتقاتل . وهكذا ، كان الديوان أحد أجهزة الرقابة على سلطة الوالى غير أن سلطته ضعفت لصراعه مع الوالى .

(٢) إيجابيات وسلبيات الحكم العثماني بالمشرق العربى .

كان للحكم العثمانى بالعالم العربى عموما أثر إيجابى ، فقد وحد الحكم العثمانى المنطقة العربية فى إطار سياسى واحد بعد أن كانت المنطقة العربية

قد انقسمت إلى وحدات سياسية متفرقة ، وقد حققت هذه الوحدة استقرارا نسبيا فى العالم العربى ، كما أن الحكم العثمانى كان له دوره فى حماية المنطقة من الأخطار الخارجية كالخطر الصفوى والبرتغالى والإسبانى ، كما أن الحكم غير المباشر من جانب العثمانيين للعالم العربى كانت نتيجته احتفاظ المجتمعات العربية بعاداتها وتقاليدها ولغتها القومية وهو ماكان له أثره على فكرة القومية العربية فيما بعد . ومن جانب أخر ، اتسم الحكم العثماني بالولايات العربية وحتى نهاية القرن الثامن عشر بأنه كان حكما غير مباشر ، فهو قائم على أن للدولة وظائف يجب ألا تتعداها ، ونتيجة لهذا الفهم لمسؤولية الدولة فإن الحكم العثماني كان قليل التأثير في الولايات العربية ، فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافاتها المحلية ، وتقاليدها ، بل وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت موجودة فيها قبل الفتح العثماني . كذلك كان الحكم العثماني في بعض مناطق المشرق سطحيا أو أسمياً . مثل أجزاء من شبه الجزيرة العربية ، والجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان، وبعض أجزاء من سوريا ، أما الباشويات التي تركز بها الحكم العثمانى ، مثل باشوية دمشق ، وبغداد ، والقاهرة ، فإن الحكومة كانت تعمل على الحد من نفوذ ممثليها عن طريق الهيئات الأخرى المشاركة في الحكم .

أما عن السلبيات ، فإن الجمود الذي صاحب نظم الحكم العثمانية كان مرجعه إلى أن الدولة لم تحاول أن تحدث- بعد عهدي سليم وسليمان- تغييراً كبيرا في القوانين والأوامر التي كانت سائدة ، ولم ترحب بأية فكرة حول هذا التغيير ، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة ، أصلح لكل من الحكام والمحكومين . وبدأت الدولة تعمل جاهدة على أن تجعل كل ولاية تعيش على دخلها الخاص مع دفع قدر من هذا الدخل إلى خزينة الدولة ، وفي الوقت نفسه عملت على تقوية وتأكيد الحياة الدينية لسكان المشرق العربي عن

طريق التمسك ، " بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لحكمها " ، إلى جانب القوانين الوضعية التي كانت تعتني بالتفصيلات . وكما هو واضح فإن السلطة الإدارية في الولايات العثمانية لم تكن مركزة في هيئة إدارية واحدة ، إنما كانت تتكون من عدة هيئات تتنازع الاختصاصات فيما بينها . وقد ترتب على ذلك بالطبع ضعف الإدارة العثمانية ، ودخول أجهزة الحكم بالولايات في صراع مستمر فيما بينها . كل هذا فى ظل الشك وعدم الثقة فى ممثلى السلطة العثمانية فى الولايات العربية ، فالوالى العثمانى كان يخضع للرقابة من جانب هيئات عثمانية أخرى وهو مايؤثر على عمله ، كما أن قصر مدة ولايته والتى تتراوح مابين عام وثلاثة أعوام كان له أثره على الحكم العثمانى بهذه الولايات أيضا . ومن جانب أخر ، كانت العزلة التى فرضها العثمانيون على العالم العربى ذات أثر سيء على الشعوب العربية ، حيث حرمتهم هذه العزلة من الاتصال بالحضارة الأوروبية الناشئة بدعوى الخوف من الأطماع الأوروبية الاستعمارية فى هذه البلاد .

ولا ريب أن فهم العثمانيين لوظيفة الدولة ولتكوين المجتمع كان مسئولا في المقام الأول عن ضعف حكمهم ، فقد كان فهمهم يقتصر على إدارة الحكم فى إطار أمور ثلاثة ، أولها : الدفاع عن الولاية ضد أية اعتداءات خارجية ، وهو مايستلزم وجود قوات عثمانية تدافع عن الولاية وتحفظ الأمن داخلها ، وثانيها : تحصيل الأموال الأميرية والقيام بتوزيعها فى مصارفها الرسمية وهو ما تطلب جهازا إداريا يقوم على ذلك وتشرف عليه الدولة ، وثالثها : كان الفصل فى الخصومات بين الناس وهو ما يستلزم من الدولة إقامة نظام قضائى حسب ما تقضى به الشريعة الإسلامية . هكذا كان فهم الدولة لمسؤوليتها تجاه حكمها بالعالم العربى وقد حققت ذلك ، أما فيما عدا هذا من أمور فقد تُرك للسكان يديرونه حسب رؤيتهم .

الفصل الثانى

المشرق العربى وضعف الدولة العثمانية

أولا : ضعف الدولة العثمانية .

ثانيا : اثر ضعف الدولة العثمانية علي المشرق العربي .

ظل نظام الحكم العثمانى بالولايات العربية قويا طالما ظلت الدولة العثمانية قوية وقادرة على أن تفرض نظامها الذى وضعته لهذه الولايات ، فاما دب الضعف بالدولة العثمانية ضعف معها نظام الحكم العثمانى بالولايات العربية ، ومن ثم كانت النتيجة ظهور طامعين فى السلطة بهذه الولايات ، كان منهم من حكم فى ظل السلطة العثمانية ، ومنهم من أراد الانفصال بالسلطة دون الدول العثمانية ، بل وصل الأمر لدرجة الخروج تماما عن نظام الحكم العثمانى .

أولا : ضعف الدولة العثمانية .

كانت نهاية فترة حكم السلطان سليمان القانونى بداية لظهور حالة الضعف بالدولة العثمانية ، حيث تجمعت الأسباب التى أدت إلى ذلك ولعل أهمها استمساك الدولة بالقديم وعزوفها عن الجديد ، وهو ما أدى إلى محاولات الإصلاح فى القرن التاسع عشر والتى كان قد بدأها السلطان سليم الثالث ومن بعده السلطان محمود الثانى واللذان جاهدا لإعادة البناء العسكرى والإدارى للدولة العثمانية . والحقيقة أن أسباب الضعف كانت عديدة ، فمنها ضعف السلاطين الثمانيين مع نهاية عهد السلاطين العظام ، ورغم تعويض هذا الضعف ببعض الصدور العظام اللذين قادوا الدولة حينئذ إلا أن حالة من الضعف كانت قد انتابت هؤلاء أيضاً فأثر هذا على الدولة .

ومن جانب آخر ، كان الفساد قد عم المؤسسات الحاكمة فى البلاد ومنها المؤسسة العسكرية التى انصرفت عن الدور المكلفة به إلى محاولة اغتنام المكاسب بعد أن صاروا حكاما للولايات ووزراء وأعضاء فى الدواوين ، وأما المؤسسة الدينية فلم تستطع أن تطور نفسها وانتصرت للتعصب ولم ترغب فى التجديد مفضلة التمسك بالقديم مصدر سطوتها وقوتها وتحالفت فى ذلك مع المؤسسة العسكرية لأجل المحافظة على مصالحها ، ومثلهما أيضا

فسد الجهاز الإدارى بالدولة بعد أن أصبح الموظف الصالح هو الموظف الذى يلبى مصالح الحاكم لا الشعب ، وبالتالى كان هذا سببا فى ضعف الدولة العثمانية .

وكذلك ، تجمعت مجموعة ظروف داخلية أثرت فى الدولة ومنها الاستمساك بالقديم والعزوف عن الجديد ، وكذلك حالة الضعف التى انتابت الاقتصاد العثمانى فى الزراعة والصناعة والتجارة فضلا عن المؤثرات الخارجية التى أثرت فى هذا الجانب مثل توقف الفتوحات العثمانية ، وحركة الكشوف الجغرافية التى حرمت الدولة من مرور التجارة العالمية بأراضيها وبالتالى جباية المكوس والضرائب ، فضلا عن الأزمة المالية التى حدثت بالبلاد على أثر ضعف قيمة العملة العثمانية بعد توفر معدن الفضة الذى كانت تصنع منه هذه العملة ، وقد نتج عن هذه الأزمة حالة تضخم فى الاقتصاد العثمانى .

ويضاف إلى ذلك الأطماع الخارجية فى أملاك الدولة العثمانية من دول مثل روسيا والنمسا والبندقية والمجر وغيرها ، حيث تسجل معاهدة كارلوفيتز التى عقدتها الدولة العثمانية مع النمسا فى عام ١٦٩٩م بداية انسحابها من الممتلكات التابعة لها واعترافها بذلك الانسحاب فى وثيقة رسمية ، ومن بعد ذلك بدأت الدولة فى عقد المعاهدات التى كانت تعقب هزائمها ، فكان عقدها صلح " بروث " فى عام ١٧١١م ومعاهدة بلجراد فى عام ١٧٣٩م مع روسيا ، حيث فقدت الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدات الكثير من أملاكها الأوربية وتراجعت حدودها إلى نهر الدانوب ، ومع زيادة الضغط الروسى والهزائم التى تلقتها الدولة من روسيا وجدت الأخيرة نفسها مضطرة إلى طلب الصلح فى عام ١٧٧٤م ، وبالفعل أبرمت معاهدة " كتشك قينارجة " مع روسيا والتى بها تحول البحر الأسود من بحيرة عثمانية إلى بحيرة عثمانية روسية ، ثم عادت الولة لتعقد صلحا مع روسيا والنمسا فعام ١٧٩٢م لتفقد

على أثره الكثير من أملاكها ، والنتيجة لكل ذلك التأثير على الدولة العثمانية وزيادة حالة ضعفها .

ثانيا : أثر ضعف الدولة العثمانية علي المشرق العربي .

كانت حالة الضعف التى انتابت الدولة العثمانية قد تركت أثرها على المشرق العربى ، والذى نتج عنه تداعي سلطة الدولة في ولايتها حيث بدأت تتلاشي من أيديها الي قوى اخرى كانت تسعي لتكون لها سلطة سواء فى ظل السلطة العثمانية ، أو كسلطة مستقلة ، ولقد تميزت الولايات العربية من حيث تكوينات القوى بثلاثة أنماط ممن رغبوا في نزع السيادة في الولايات التي ينتمون إليها والنمط الأول هم حكام للولايات سعوا لأن يحققوا استقلالا عمليا عن السلطة المركزية بإطالة مدد سنوات ولايتهم أكثر من المتوقع ومحاولة تأسيس أسر حاكمة ، ومثال ذلك أسرة حسن باشا في العراق ، وكذلك في حالة أسرة العظم في الشام ، والنمط الثاني أسر عربية ذات نفوذ معترف به كملتزمين أو ماشابه ولها قوة متوارثة في منطقة ما نظرا لأوضاعها القبلية أو العائلية استطاعت أن تصل إلي السلطة كالمعنين والشهابيين في لبنان ، وظاهر العمر في الجليل بفلسطين ، والنمط الثالث كان من خلال انتقال السلطة من ممثل الحكم الشرعي إلى عسكريين متميزين كالبكوات وأمراء المماليك في مصر والمثل على ذلك حالة علي بك الكبير فى مصر .

(١) - **حكم المعنيين في لبنان .**

عقب استيلاء العثمانيين علي بلاد الشام بأقسامه المختلفة - لبنان وسوريا وفلسطين - في عام ١٥١٦ م وجدوا أن الوضع في لبنان يستدعى تعاملا خاصا ، ذلك أن لبنان يشتمل على تركيب اجتماعى يقسم المكان إلى قيسية ويمنية وتركيب دينى يقسمهم الي مسلمين ومسيحين ، بل إن التقسيم الدينى كان أكثر تفصيلا من ذلك فالمسلمون ينقسمون الي سنة وشيعة ،

والمسيحيون موارنة كاثوليك وأرثوذكس وغيرهم ، وبذلك وجد السلطان سليم أن الحكمة تستدعى أن يسند حكم لبنان إلى شخصية قادرة علي جمع هذا الشتات وكانت هذه الشخصية هى الامير فخر الدين المعني الأول الدرزى ، والذى ينتمى إلي الأسرة المعنية مقابل أن يعترف هذا الأمير بالسيادة العثملنية ويقدم للدولة فى استانبول الجزية السنوية ، وقد قبل الأمير فخر الدين هذه الشروط في البداية إلا أن اشتطاط الدولة العثمانية في طلباتها دفعه إلى أن يعلن العصيان ويثير القبائل في لبنان وهو ما عجل بالصدام بينه وبين الدولة العثمانية التي هالها أن يخرج عن طاعتها حاكم معين من قبلها ويحكم باسمها ويخضع لها ، وقد ظل هذا الصراع بين الطرفين طويلا والحرب فيه سجال بينهما حتي انتهت حياة الأمير عام ١٥٤٤ م في بلاط باشا الشام بدمشق ، ولكن موت الأمير فخر الدين الأول لم ينه الصراع بين الأسرة المعنية والدولة العثمانية إذ واصل أبنه " قرقماس " الكفاح ضد حملات التنكيل العثمانية التي أرسلت لإبادة الدروز ومن والاهم من أهل لبنان ، ولكن قرقماس لقى حتفه في عام ١٥٨٥م مع كثيرين من زعماء لبنان وقادته أثناء حربهم مع العثمانيين .

ومع ذلك ، فإن مقتل قرقماس لم يكن نهاية للصراع بين الطرفين لأن أبنه فخر الدين الثانى تولى الزعامة من بعده وبالتالى واصل الصراع ضد الأتراك ، والحقيقة أن أهم ما يتميز به هذا الأمير عن سابقيه الحنكة السياسية ، فرغم أنه كان درزيا إلا أنه كان يتقنع بقناع المسيحية أمام المسيحيين ويدعى الانتماء للمسلمين السنة أمام السنة وذلك لكسب ود كل هؤلاء ولكي يستطيع تحقيق أهدافه ، وقد بدأ الأمير فخر الدين الثانى زعامته فى عام ١٥٩٠ م فأخذ يبث عيونه في الآستانة عند كبار الزعماء وقصور الباشوات ، وذلك لكى يقف علي أسرار الجميع ومن ثم يستطيع تدبير

المؤامرات للتخلص من منافسيه ومعارضيه ويوقع الفرقة في صفوف أعدائه ، وعلي الرغم من أن الأمير فخر الدين قد شارك " جان بلاط الكردى " الثورة علي الباب العالي منذ عام ١٦٠٣ م فإن الدولة العثمانية لم تتعرض له حتى بعد هزيمة " جان بلاط " ، بل تركت له حكم البلاد الواقعة في حوزته لقاء جزية سنوية يدفعها ، ولقد كانت مهارته هي سبب موقف الباب العالى منه ذلك أنه بعث للسلطان العثمانى بجزية ضخمة وأعلن أن كل ما يغتنمه في حروبه سيتقاسمه مع الباب العالى ، وكانت النتيجة موافقة السلطان على تعيينه واليا علي جبال لبنان والمناطق الساحلية التابعة له وعلى قسم كبير من سوريا وفلسطين ، ومع ذلك فإن الأمير فخر الدين المعنى الثاني لم يكن ليقبل الاستمرار في الخضوع للدولة العثمانية وعمل علي طرح سيادتها عليه جانبا حتي ولو استدعي الأمر تحالفه مع الدول الأجنبية ضدها ، لذلك وجدنا الأمير يشرع في الثورة علي تركيا في عام ١٦١٣ م بعد أن أعد جيشا كبيرا وقوى حصون بلاده وتفاوض مع دوق تساكنيا - إمارة إيطالية - ، كما تفاوض فخر الدين مع إسبانيا ومع بابا روما من أجل مساندته فى حربه ضد الدولة العثمانية .

وكان فخر الدين قد استولي علي مدينة بعليك في عام ١٦١٠ م ، وأخذ يهدد دمشق بالاحتلال وهو ما دفع العثمانيين إلى إرسال حملة عسكرية كبيرة نزلت في لبنان ، وأجبرت فخر الدين على الفرار من لبنان إلي إيطاليا حيث مكث هناك خمس سنوات في ضيافة كوسموس الأول بن فرديناند حاكم تسانيا وأخذ وهو مقييم عنده يحثه على تكوين حملة صليبية جديدة لاحتلال فلسطين وطرد الأتراك من بلاد الشام ولكن كوسموس لم يبد تحمسا لهذا المشروع ، وكان عداء الأمير فخر الدين للدولة العثمانية من الشدة بحيث أنه سعي إلى تكوين حلف مع فرنسا والبابوية وفرسان القديس يوحنا في مالطة واسبانيا

وفلورسنا في ايطاليا للعمل ضد الدولة العثمانية إلا أن الظروف الدولية لم تكن تسمح بتكوين هذا الحلف ، وفي عام ١٦١٨ م عاد الأمير فخر الدين الثانى إلي لبنان بعد أن عفا عنه السلطان العثماني الجديد عثمان الثاني ، ليجد نفسه مندفعا فى العمل على فرنجة بلاده وأخذ يعمل على تطوير اقتصادها وتنظيم بيروت بما يقربها من المدن الأوربية واهتم بالتعليم وحرص علي إرسال عدد من الشباب اللبنانيين في إيطاليا .

وأما من ناحية السيادة والسلطان فلم يكن الأمير فخر الدين الثاني ليخضع للسلطة العثمانية ، ولذلك عمد إلى رفع راية الثورة ضد الدولة العثمانية مرة أخرى في عام ١٦٣١ م وزحف إلى أن استولى علي الساحل السورى حتي مدينة انطاكية ورفض السماح لجيش من جيوش السلطان حشد لحرب فارس أن يقضى فصل الشتاء في دياره وطرد هذا الجيش بقوة السلاح ، وهو الأمر الذى جعل الدولة العثمانية تدرك أن فخر الدين قد أصبح من القوة بحيث يستطيع تهديد الجيش العثماني الزاحف ضد الصفويين فبات من الضرورى القضاء علي قوة فخر الدين قبل الدخول في الحرب خاصة ، وأن الأنباء كانت قد تواردت لدى الباب العالى عن حدوث اتصالات بين الشاه الصفوى وفخر الدين والقوى الأوربية ، وبناء علي أوامر الصدر الأعظم نظم أحمد كوتشك باشا والي دمشق حملة ضد فخر الدين المعني الثاني حيث التقي الطرفان في معركة فاصلة في عام ١٦٣٣ م والتي دارت فيها الدائرة على فخر الدين وقتل فيها أبنه الأمير على واستسلم هو وأرسل إلى استانبول حيث أعدم في عام ١٦٣٥ م وأما الإمارة المعينة فقد دمرت ونهبت ممتلكاتها .

(٢) - **حكم الشهابيين في لبنان** .

عادت السيطرة العثمانية علي لبنان بعد انهيار إمارة الأمير فخر الدين الثاني حيث كانت هذه السيطرة عنيفة علي لبنان قضت علي ما اجتهد فيه

الأمير فخر الدين لإقامته في إمارته ، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية لم تقض تماما علي المعنيين ، كما أن المقاومة ضد العثمانيين قد استمرت طوال القرن السابع عشر ، حيث اتسم الصراع بدخول فريق منافس للمعنيين في لبنان ذلك أن الأسرة المعنية وتنسب الي القيسية قادت الصراع ضد أسرة علم الدين اليمنية والوئيدة من العثمانيين ، حتي عام ١٦٩٧ م ، حيث كانت الغلبة في كثير من الأحيان للقيسية ، وعلى أية حال ، فإن سقوط إمارة فخر الدين الثانى أدى إلى وجود فراغ فى الزعامة لم تستطع أن تملأه شخصية أخرى إلا بعد وقت ليس بالقصير وذلك عندما ظهر الشهابيون ، ففي عام ١٦٩٧ م توفى أحمد بن ملحم بن يونس زعيم الأسرة المعينة ولم يترك أبنا يخلفه ، وبذلك انقرضت أسرة المعنيين في ذلك العام ، حيث ورث عنهم الشهابيون الصراع ضد الدولة العثمانية علي السيادة في لبنان .

بدأ حكم الأسرة الشهابية في لبنان بتسلم الأمير الدرزى بشير الشهابى الأول السلطة فى عام ١٦٩٨ م ، والذى ووجه فى نفس العام بثورة قام بها المتاولة الشيعة الذين يسكنون المنطقة الجبلية بين بحر الجليل وصيدا بزعامة شيخ من اليمنية ، لكن الأمير الدرزى بشير الأول والذى كان ينتسب إلي القيسية تحالف مع باشا صيدا وباشا طرابلس وأخضع ثورة المتاولة ولكن الصراع لم يتوقف بين الأسرة الشهابية وبين الدولة العثمانية التي كانت كثيرا ما تلجأ في صراعها إلى استخدام اليمنية في هذا الصراع . وإذا كان التحالف العثماني مع اليمنية قد نجح في عام ١٧١٠ م في الإطاحة بالأمير حيدر الشهابى فإن الشهابيين لم يستلموا وتمكنوا في العام التالي من القضاء علي كافة زعماء أسرة علم الدين اليمنية مما دفع الأتراك إلى التخلى عن معاداة الأسرة الشهابية والتدخل في شئون لبنان الداخلية لمدة طويلة ، حتي إذا تسلم القيادة بشير الشهابى الثانى فى أواخر القرن الثامن عشر عام ١٧٩٥ م

عمل علي وضع جميع لبنان تحت سلطته ودخل في صراع مع أحمد باشا الجزار حاكم عكا .

وقد وقف الباب العالى مؤيدا لبشير الثانى ضد استفحال نفوذ أحمد باشا الجزار ومنح بشير الثانى حكم مناطق البقاع والجبل الشرقى ومنطقة جبيل وصيدا وأصبحت تبعية بشير الثاني للسلطان العثمانى مباشرة بدلا من تبعيتة لباشوية عكا ، وكان ذلك مثار خلاف بين الرجلين حتي توفي الجزار في عام ١٨٠٤ م حيث عمل بشير الثاني علي إصلاح أحوال لبنان من جميع النواحى واستطاع أن يفعل الكثير للبنانيين في هذا المجال ، ومنذ عام ١٨٢٠ م بدأت متاعب بشير الثاني بسبب مطالب باشا عكا الكثيرة ، والتي دفعت اللبنانيين إلي الثورة حتى هرب بشير الشهابى الثاني إلى مصر في عام ١٨٢٢ م ثم عاد إلى لبنان كحليف لمحمد على فى عام١٨٣١ م وبقي فيه حتي عام ١٨٤٠ م عندما غادره للمرة الأخيرة .

وبذلك ينتهي حكم الشهابيين للبنان ليسود فيه بعد ذلك عهد من الفتن الدينية والمذابح وهو الأمر الذى مهد للقوى الأوربية التدخل في لبنان والذى كانت نتيجة وضع نظام أساسي لحكم لبنان منذ عام ١٨٦١ م حيث جعل لبنان بمقتضاه منطقة تحكم حكما ذاتيا تحت رئاسة حاكم مسيحى يخضع للباب العالي مباشرة وبالتالى يختاره السلطان العثماني ويعينه وعرف باسم المتصرف يساعده مجلس إدارى مكون من اثني عشر عضوا ، عضوان من كل طائفة من الطوائف الدينية الكبيرة الست ، وهي الدروز والموارونة والسنة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ، ومنذ عام ١٨٦٤ م وحتي عام ١٩١٤ م اعتبر هذا النظام دستورا دائما للبنان بعد أن صادقت عليه الدول الكبري وهى أنجلترا والنمسا وروسيا وتركيا ، علي أنه كانت قد ادخلت عليه

عدة تعديلات طفيفة ، مثل تعديل ممثل هذه الطوائف في المجلس الإدارى المعاون للمتصرف .

(٣) - **حكم أسرة العظم فى سوريا** .

أهتم السلطان سليم الأول عند عودته إلي دمشق بتنظيم إدارة البلاد وجباية أموالها ، وقد كان الجزء الشمالي من سوريا ومركزه حلب مهما من الناحية الاستراتيجية لأنه كان يحمى الممرات إلى الأناضول عبر جبال طوروس . أما الجزء الجنوبى من سوريا فلم يكن ذا أهمية أستراتيجية بالنسبة للدولة العثمانية فى ذلك الوقت وكان من متطلبات الإدارة فى هذا الجزء شيئان ضروريان هما استمرار الاستقرار الداخلى وسير قافلة الحج الكبرى إلى الحجاز بأمان وعودتها دون أن تتعرض لغارات القبائل العربية . وقد كانت مدينة دمشق مركزا يتجمع فيه الحجاج من سوريا والجزيرة وكردستان والقوقاز وأذربيجان والأناضول والقرم ، ولقد ظهرت في جنوب سوريا مشاكل إدارية معقدة ولهذا فليس من الغريب أن يعين السلطان سليم الأول عضوا من فئه المماليك القديمة واليا علي دمشق فعين " جان بردي الغزالى " في هذا المنصب في فبراير ١٥١٨ م وأطلق يده في كل جنوب سوريا وقد استمر الغزالي طيلة عهد سليم يوطد أركان حكمه في هذه المنطقة وعندما مات سليم أعلن الغزالى عصيانه للسلطان سليمان القانونى ومنع ذكر اسمه في خطبة الجمعة ، بل وبدأ في الزحف على حلب لأهميتها الاستراتيجية ولكن القوات العثمانية قتلته بالقرب من دمشق وعين وال عثمانى على دمشق .

ولقد ترتب علي ضعف الدولة العثمانية وانهيار نظام إدارتها حدوث اضطربات في سوريا ، وزاد من خطورة الموقف فيها افتقار الإقليم إلى الوحدة السياسية ووجود الحواجز الجغرافية وعدم قيام مجموعة قوية حاكمة فيها ، هذا فضلا عن قصر مدة حكم ولاتها ، فخلال القرن السادس عشر حكم

دمشق ستة وأربعون واليا وارتفع الرقم إلى واحد وتسعين واليا في القرن السابع عشر ثم انخفض العدد إلى النصف فى القرن التالى ، وهو الأمر الذى أدى إلى ضعف سياده الولاة ، هذا فى الوقت الذى نمت فيه وازدادت قوة جنود الحاميه العثمانيه ، حيث أصبحت الانكشاريه ذات نفوذ قوى ، وبانتهاء نظام الدفشرمه انفتح المجال أمام السكان المحليين بالانضمام إلى فرقه الانكشاريه ليكونوا ما أطلق عليه القوات المحليه ، وقد حصلوا على نفس الامتيازات التى تمتعت بها الانكشاريه السلطانيه .

وعلى اية حال ، فأن سوريا قد أصابها القلق من جانب هذه القوات المسئوله عن الامن سواء كانت المحليه او الوافده من مركز الدوله العثمانيه ، فإذا كانت مدينه حلب قد شهدت طوال قرنين من الزمان تقريبا من بدايه الحكم العثمانى من استقرار وازدهار اقتصادى حتى أصبحت أكبر وأهم المراكز التجاريه فى المنطقه ، فإن النزاع بين القوات المحليه فى المدينه وبين القوات الوافدة من مركز السلطنه أدى إلى تدهور النواحى الاقتصاديه واضطراب نشاط السكان ، وأما دمشق فقد كانت المدينه الكبرى فى الشام ذات الوضع التاريخى والأدبى والروحى ، فقد شهدت هى الأخرى منذ بدايه الحكم العثمانى رخاء وانتعاشه فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أنها مع بدايه القرن الثامن عشر شهدت فترة من الفوضى بسبب النزاع بين قوات الأمن الانكشارية السلطانيه من جانب والانكشاريه المحليه من جانب اخر ، وفى وسط هذا الاضطراب والفوضى التى انتشرت في سوريا لجأ الباشوات العثمانيين إلى أساليب ساهمت فى ازدياد الفوضى خاصة فى زمن الباشوات الضعاف ، ذلك أن هؤلاء الباشوات لجأوا إلى استخدام جنود مرتزقه عرفوا بالمغاربه ، وقد كان هؤلاء الجند عاملا جديدا فى الاضطراب .

نتج عن حاله الاضطراب هذه إشاعه أعمال الفوضى وأعمال السلب فى البلاد السوريه ، فضعف النظام التقليدى للإدارة العثمانيه ، وهنا ظهرت أسرة حكمت دمشق وجنوب سوريا نحو ستين عاما لمصلحتها ولمصلحة الدولة العثمانيه وهى أسره العظم ، وقد تمكنت هذه الاسره من تثبيت النفوذ العثمانى فى بلاد الشام حتى أضحى من الصعب الاستغناء عن حكمها هناك ، فعندما وصل الصراع بين الانكشاريه المحليه والانكشاريه السطانيه إلى درجه خطيره لم يسبق لها مثيل وذالك أثناء باشوية عثمان باشا المعروف بأبى طوق ١٧٢١ م -١٧٢٤ م لم يكن فى وسع الدولة العثمانيه أن تتغاضى عن ذالك الوضع الذى هدد سلامة الحج فعزلت عثمان باشا فى عام ١٧٢٤ م وعينت مكانه إسماعيل باشا المشهور بالعظم الذى استطاع أن يقضى على الاضطرابات ، ولقد ظل إسماعيل ممسكا بزمام الأمور حتى اختفى من على مسرح الأحداث فى دمشق عام ١٧٣٠ م أذ تأثر مركزه بما حدث داخل القصر السلطانى فى استانبول ونجم عنه عزل السلطان الذى كان يدافع عن أسرة العظم وتم استبعاد أفراد الأسره من جميع الوظائف التى كانوا يشغلونها .

ولكن بعد عام واحد تبوأ أفراد أسرة العظم مرة أخرى السلطة أما إسماعيل فلم يعد مرة إلى سوريا بل مات فى جزيرة كريت ، وفي عام ١٧٣٣م عين أخوه سليمان باشا العظم فى باشوية دمشق وظل فى هذا المنصب لمدة خمس سنوات ، وفى خلال هذه الفترة قام سليمان بنفي عدد كبير من الانكشارية وظل مسيطرا علي زمام الأمور وعندما عين واليا على مصر في عام ١٧٣٨م ترك وراءه في دمشق موقفا سياسيا مضطربا ففي عام ١٧٤٠م وقعت اضطرابات من قوات الأمن حيث فشل القائمون على الأمور بدمشق ساعتها السيطرة علي الموقف فعين سليمان باشا العظم مرة أخرى واليا على دمشق فى

عام ١٧١٤م ولكنه في هذه المرة لم يستمر فترة طويلة إذ أدركته المنية في العام التالى مباشرة .

تولي الحكم من بعده أبن أخيه أسعد باشا العظم والذى كان واليا على صيدا من قبل ، وقد استمر في ولاية دمشق من عام ١٧٤٣م حيث واجه في بداية حكمه تحديا من جانب الانكشارية المحلية إلا أنه استطاع في عام ١٧٤٦م أن يقبض علي عدد كبير منهم وعلي " فتحي الدفترى " دفتردار دمشق والذي كان يناصرهم حيث أعمل أسعد العظم فيهم القتل وسيطرت قواته علي المدينة وشهدت باشوية دمشق فترة من الهدوء بعد ذلك امتدت لعشر سنوات ، ومع أن أسرة العظم هذه قدمت خدمات جليلة للسلطنة العثمانية وإلى ولاية دمشق إلا أن هذا لم يقضى على شكوك الباب العالي فى هذه الأسرة ، كما أن أسعد باشا اصطدم بحسين باشا ابن مكي الذى كان حاكما لصيدا واستطاع عام ١٧٥٦م انتزاع دمشق من أسعد باشا العظم الذى فر إلى الصحراء ولكن هذه المحاولة لإقصاء أسرة العظم لم تنجح فما أن وطأت اقدام حسين ابن مكي دمشق حتي عادت الفوضى مرة ثانية وتجددت الاضطرابات وقد استمر الوضع كذلك إلى أن عادت أسرة العظم مرة ثانية إلى الحكم في عام ١٧٦١م ، حيث عين عثمان باشا العظم المعروف بعثمان الصادق في باشوية دمشق من قبل السلطان العثمانى ، والذى وجد أهمية عودة آل العظم لحكم سوريا .

والحقيقة أن تعيين عثمان باشا جاء دليلا علي اعتراف الدولة العثمانية بحاجتها لباشوات هذه الأسرة لضمان الأمن والاستقرار في سوريا ، وعلى الرغم من فشل عثمان باشا العظم فى صد التحالف المملوكى المصرى الشامى أى تحالف جند علي بك الكبير وجند الشيخ ظاهر العمر حتى دخل هؤلاء دمشق نفسها في عام ١٧٧١م وهو ما جعل الدولة العثمانية تعزل عثمان

باشا وتعين باشا آخر مكانه إلا أن أسرة العظم عادت إلى الحكم مرة أخرى فى دمشق في شخص محمد باشا العظم عام ١٧٧٨م والذى استمر حكمه حتى عام ١٧٨٦م ، حيث عادت الانقسامات والفتن في الولاية بل وصل الأمر إلى أن تفقد أهميتها وتصبح تابعة لولاية صيدا .

(٤) - **حكم أسرة حسن باشا والمماليك في العراق** .

أستطاع السلطان سليمان القانونى إتمام فتح العراق فى عام ١٥٣٤ م ومع ذلك فإن الحكم العثمانى في العراق طبع بعدم الاستقرار ، حيث يرجع هذا بصفة رئيسية إلى التهديد الفارسي الدائم بغزو العراق ، فضلا عن ثورات القبائل على السلطة العثمانية ، فالعثمانيون رغم سيطرتهم على العراق إلا أن حكمهم فى البصرة على سبيل المثال قد ظل مقلقلا ، وأما بغداد فلم تكن أحسن حالا من البصرة فلقد انهار فيها النظام الإدارى بسبب ضعف الولاة الذين كانوا يحكمون فترات قصيرة .

وأما التهديد الصفوى للعراق فلقد وصل إلى حد أن الصفويين استطاعوا إعادة حكمهم إلى العراق مرة ثانية فى عام ١٦٣٣ م حيث بقوا به لمدة خمس سنوات إلى أن قاد السلطان العثمانى مراد الرابع حملة عسكرية عام ١٦٣٨م استولي بها علي العراق وإعادته إلى حكم الدولة العثمانية ، ولم تكن حملة مراد الرابع آخر مراحل الصراع بين الإيرانيين والعثمانيين حول العراق إذ إنه بعد سقوط الأسرة الصفوية في إيران علي يد نادر شاه عام ١٧٣٣ م حاول هذا الشاه الجديد الاستيلاء علي العراق ولكنه فشل ثم أعاد الكرة من عام ١٧٤٣م إلى عام ١٧٤٧م ، وعندما مات نادر شاه عقدت بين إيران والدولة العثمانية معاهدة الحدود ، حيث دخل العراق فى حوزة الدولة العثمانية ، وبهذه المعاهدة انتهت فترة الصراع الطويلة بين الإيرانيين والعثمانيين حول العراق .

وعلي أية حال ، فإن العثمانيين قد حكموا العراق دون أن يقوموا بعمل إصلاحات تمكن لهم الأمر فيه ، فلقد ظلت إدارة الحكم علي ما كانت عليه ، بل استمر تدهور القوة العسكرية العثمانية الانكشارية وهو ما دفع الولاة إلى الاعتماد علي القوات المحلية والتي كانت أضعف من أن تبسط سيطرة الولاة كاملة على مختلف أجزاء العراق وهو ما أكد حاجة العثمانيين إلى إقرار الأمر بالعراق ، ومع بداية القرن الثامن عشر الميلادى ظهرت أسرة حاكمة بالعراق لتقوم بمهمة إقرار الأمور به وهي أسرة حسن باشا الذى عين في عام ١٧٠٤م واليا على العراق ، وبالفعل نجح الرجل فى إخضاع القبائل العربية المتمردة حتى لم يعد فى استطاعة الباب العالي أن يستغني عن خدماته حيث بذل حسن باشا ١٧٠٤م – ١٧٢٣م مجهودات كبيرة للسيطرة علي العراق بأسره فاستطاع أن يبعد عشائر المنتفق عن البصرة وأن يسند " شهرزور " إلى أبنه أحمد وبذلك حكم " البصرة وشهرزور " من قبله واتخذ من بغداد مقرا لحكمه على كل من ولايتى البصرة وشهرزور ، وقد جنت حكومة بغداد ثمار توحيد معظم أجزاء العراق تحت إشرافها ، ومع ذلك فإنه نادرا ما كانت كل الأقاليم تخضع لحكمه إذ كانت الموصل والبصرة كثيرا ما يعلن حكامها عدم خضوعهما لباشوية بغداد ، وبقى حسن باشا فى الحكم حتى عام ١٧٣٤م حيث خلفه أبنه أحمد في الباشوية .

والحقيقة أن نجاح حسن باشا ومن بعده أبنه أحمد بالبقاء فى الباشوية يرجع بالدرجة الأولى إلى تكوينهم قوة عسكرية من المماليك تحت أمرة كل منهما ، فالظروف العسكرية والمتمثلة فى الصراع العثمانى الفارسى حول العراق كانت تتطلب من حسن باشا أن يكون تحت يده باستمرار جيش ثابت يدين بالولاء له ، وكانت الانكشارية في القرن السابع عشر قد ضعفت ، وكانت العشائر هى القوة الثانية التي يمكن أن يعتمد عليها حسن باشا فى

تكوين جيش كبير منظم ، خاصة وأن بعضها كان يؤلف حرس الباشا ومكلفا بالخدمة العسكرية ولكن هذه العشائر مرتبطة بمراعيها وبتقاليدها فلا يمكن تدريب رجالها على الحركات العسكرية ولا يمكن الاعتماد عليها فى كل وقت ولذلك اتجه حسن باشا إلى أن يكون جيشه من المماليك والذين كان أكثرهم يجلبون من القوفاز فأكثر حسن باشا من شرائهم ورباهم تربية تعدهم للحياه العسكرية والإدارية ، وقد كان لهؤلاء المماليك منزلة كبيرة عند حسن باشا وأحمد باشا بسبب دورهم في القضاء على الثورات المستمرة للقبائل العربية ، وهو ما دفع أحمد باشا إلى اتخاذ قائد الفرقة المملوكية وكان يدعى سليمان أغا كتخدا له " نائبا " وزوجه من ابنته .

وعندما توفى أحمد باشا عام ١٧٤٧م وكان سليمان أغا يقوم بحملة عسكرية فى البصرة حاولت الدولة العثمانية إنهاء حكم أسرة حسن باشا وإعادة العراق إلى الحكم العثمانى المباشر ، ولكن جند الانكشارية في بغداد رفضوا قبول الباشا الجديد الذى أرسله السلطان العثمانى ، وزحف سليمان أغا من البصرة ودخل بغداد بالقوة وأعلن أنه الباشا الشرعى وطلب من السلطان العثمانى إصدار فرمان بذلك ، وقد ساعده على بلوغ هدفه تقديمه الهدايا وحاجة الدولة العثمانية إلى استمرار استقرار الأمور بالعراق . وبصدور فرمان من السلطان العثمانى بولاية سليمان أغا عام ١٧٤٩م تبدأ سلسلة الباشوات المماليك فى العراق والتى استمرت حتى عام ١٨٣١م ، وإذا ما كانت الدولة العثمانية قد حاولت أكثر من مرة إنهاء حكم المماليك بالعراق إلا أن محاولاتها لم تكن تستمر حتى يعود الباشوات المماليك إلى الحكم مرة أخرى ، ومن أمثلة ذلك سليمان باشا الكبير والذى فشلت الدولة العثمانية فى إبعاده عن الحكم خاصة أن الظروف لم تكن تساعدها في ذلك ، فالدولة العثمانية كانت مشغولة خلال هذه الفترة بمشكلاتها المعقدة مع الدول الأوربية ، فضلاً عن أن سليمان

الكبير كان مخلصا في حفظ البلاد في إطار الدولة العثمانية ، ولكن سياسة الباب العالى كانت قد تغيرت إزاء مماليك العراق بعد وفاة سليمان الكبير .

ويرجع ذلك التغيير إلى أن العراق أخذ يتأثر بوضوح بالتطورات السياسية الدولية في الآستانة فقد رفع المماليك إلى الحكم سليمان الصغير الذى استطاع أن يحصل على فرمان الولاية من الآستانة ، إلا أن ظروفا قد أدت إلى إزاحته عن الحكم في عام ١٨١٠ م من قبل الباب العالى ، وكان الباب العالى يتجنب إسناد الولاية إلى العرب أو الأكراد حتى لا يستقلوا بالبلاد ، ولهذا فضل الباب العالى أن يرفع إلى الباشوية أحد المماليك وهو عبد الله باشا ، إلا أنهم نكبوا منذ عهد هذا الوالى بالإنقسام الشديد بين صفوفهم ، وعندما أراد سعيد باشا أن يتولى الحكم أستعان بقسم من المماليك وبعض زعماء العشائر العربية واستطاع بالفعل بعد مساعدتهم الوصول إلى الحكم في عام ١٨١٣م ، ولكن إعتماده على الشيوخ العرب وخاصة قاسم الشاوى شيخ العبيد " وحمود السامر " شيخ عشائر المنتفق أدى إلى أن يثور عليه المماليك بقيادة داود باشا حيث استطاع الأخير الوصول إلى الحكم عام ١٨١٧م ، والحقيقة أن دواد باشا قد ورث مثل أسلافه مشكلات العراق التقليدية وعلى رأسها توزع كردستان إلى إمارات متصارعة ، وتمسك العشائر العربية الكبرى بالمحافظة على نظام حكمها المشيخى وعلى استقلالها الذاتى ، وورث كذلك مشكلة النفوذ البريطانى المتزايد في العراق منذ سقوط سليمان الصغير ، كما واجه غزوا فارسياً للعراق خلال الفترة ١٨٢٠-١٨٢٢ م .

وعلى أية حال ، فإن داود باشا حكم العراق حكما مطلقا لمدة أربعة عشر عاما وكان يعاصر عهد محمد على فى مصر فقلده في سياسته القائمة على تركيز السلطة فى يده وكذلك احتكار تجارة الاستيراد والتصدير وزراعة أصناف جديدة من المحصولات كالقطن وقصب السكر ، ولرغبة داود في تركيزه

السلطة بيده أدى إلى خوضه معارك طويلة ضد القبائل العربية وضد الأكراد في شمال العراق ، وإذا كان قد استطاع إخماد ثورات القبائل العربية فإن إخضاع الأكراد قد أدى به إلى الصدام مع الإيرانيين الذين كانوا يؤيدون الأكراد ضده ، وقد كان هذا العداء بين الطرفين شديدا ترك أثره المدمر على الإيرانيين الشيعة المقيمين بالعراق والمصالح الأيرانية فى العراق ، وقد انتهى هذا العداء بتوقيع صلح " أرضروم " في مارس ١٨٢٣ م الذى أنهى إجراءات داود ضد الإيرانيين في العراق وأعاد كردستان إلى الحكم العثماني ، وفي عهده ساءت العلاقة بينه وبين الإنجليز وهو الأمر الذي دفع الأخيرين إلى أن يكيدوا له في البلاط العثماني ، وبسبب هزيمة الدولة العثمانية فى حربها ضد روسيا بين عامى ١٨٢٨ م -١٨٢٩ م ، وفرض غرامة حربية كبيرة عليها يدفعونها للروس لذلك طلب السلطان العثمانى محمود الثانى مساهمة باشواته في دفع هذه الغرامة ولكن داود باشا رفض دفع أموال للدولة العثمانية بل وقتل المبعوث السلطانى الذى وصل إلى بغداد فى ديسمبر ١٨٣٠ م ، وهو بذلك كان يظن أنه سيرغم الباب العالى على قبول الأمر الواقع .

والحقيقة أن فكرة القضاء على حكم داود وعلى العصبيات الحاكمة كانت قد أصبحت ركنا رئيسيا من أركان سياسة السلطان محمود الثانى ، فقد كان الباب العالى يعمل للقضاء على حكم المماليك في شتى ولايات الدولة ، وبالفعل أرسل السلطان محمود الثانى في عام ١٨٣١ م قوة عسكرية عثمانية إلى العراق دخلت بغداد ولم يستطع داود المقاومة بل استسلم للقوة حيث نفى إلى الجزيرة العربية وعمل شيخا للحرم النبوى فى المدينة المنورة إلى أن مات هناك ، وبنفيه انتهى حكم المماليك فى العراق ليعود الحكم العثمانى المباشر إليه ابتداء من عهد على رضا باشا فى عام ١٨٣١ م وحتى سقوط الدولة العثمانية فى القرن العشرين .

(٥) - حكم ظاهر العمر في فلسطين .

ينتمى ظاهر العمر فى نسبه إلى جده زيدان من أشراف بني زيد بن الحسين بن على بن أبى طالب ، الذى ارتحل مع أسرته إلى الشام في أواخر القرن السابع عشر ، واستقر بهم المقام في منطقة صفد وحول بحيرة طبرية ، وكانت تتبع إياله صيدا ، وتزعم زيدان تلك المنطقة ، وأخذ التزام طبرية من والى صيدا ، ولما توفى تمكن أبنه عمر من أن يصبح شيخا على بلاد صفد عام ١٦٩٨م بكفالة الأمير الشهابى أمير الدروز وصديق والى صيدا ، ولما توفى عمر اتجهت أنظار أهل طبرية وصفد إلى أبنه ظاهر فاختاروه حاكما عليهم ، واضطر محمد باشا والى صيدا إلى تثبيته عام ١٧٣٣ م وقد ساعدت مجموعة من الظروف على ظهور حركة الشيخ ظاهر العمر ، من أهمها ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بالصراع الدائر مع الدروز . كما أن تألق نجم الزيدانيين إنما يرجع أساسا إلى النزاع بين القيسية واليمنية وفضل الأمير بشير الشهابى كان واضحا ، وهو الذى ينتمى إلى أسرة زيدان القيسية .

وبدأ ظاهر العمر بعد ذلك يوسع منطقة نفوذه على حساب إيالتى دمشق وصيدا ، رغم أنف واليهما ، حتى صار متصرفا في صيدا عام ١٧٣٣ م ويافا وحيفا والرملة ونابلس عام ١٧٣٥ م وصفد عام ١٧٣٩ ثم أقام ظاهر علاقات تجارية وودية مع التجار الفرنسيين في عكا وامدهم بالقمح والقطن . وكان ميناء عكا في ذلك الوقت في حالة من الدمار الجزئي منذ عهد الصليبيين وكانت عكا تتبع حاكم صيدا ويتولى إدارة شئونها ملتزم عثماني ، وأخذ ظاهر العمر التزام عكا في عام ١٧٤٦م ، وبدأ في تحصين المدينة وجعلها مقرا له ، وعلى هذا النحو لم يقابل ازدياد نفوذ ظاهر العمر بأية معارضة من جانب أسعد باشا العظم باشا دمشق ، فقد أقام علاقات سلمية مع ظاهر خلال فترة حكمه التي امتدت من عام ١٧٤٣ حتى عام

١٧٥٧ م ، وإن كان قد حدث صدام قبل ذلك بين سليمان العظم وظاهر العمر والذى أدى إلى قيام سليمان العظم بتجهيز حملتين على طبرية في عامى ١٧٣٣م / ١٧٤٣م .

وهكذا ، تدعم مركز ظاهر العمر في الجليل والأقاليم الساحلية في فلسطين ، ووافقت الحكومة العثمانية رسميا على كل ما حصل عليه مؤخرا وقد كان قيام الحرب الروسية – العثمانية في عام ١٧٦٨م فى صالح ظاهر العمر إذ رفضت الحكومة العثمانية طلب عثمان باشا الصادق والى دمشق بالسماح له بإعداد حملة حربية ضد ظاهر ، وكان ظاهر يحظى فى ذلك الوقت بتأييد موظف كبير في بلاط السلطان ، وبذلك حصل على مرسوم سلطانى يمنع عثمان الصادق من القيام بأى عمليات عسكرية وتحويل الخلاف بينه وبين ظاهر العمر بخصوص حيفا والمناطق الأخرى التى استولى عليها حديثا إلى المحكمة الشرعية . ولقد حكم القاضي في صالح ظاهر لعدة ظروف ، إذ أن المحكمة كانت فى مدينة يسيطر عليها ظاهر ، هذا بالإضافة إلى أن الذي تولى القضية وناقشها وزيره القدير إبراهيم الصباغ . ولكن سرعان ما تغير الحال عند وفاة صديق ظاهر العمر في استانبول ، فدفع عثمان الصادق الرشاوى في نظير تعيين أبنه محمد باشا واليا على طرابلس وأبنه الآخر درويش باشا واليا على صيدا ، كمد صدرت الأوامر إلى والى حلب وأمير الدروز بأن يكونا عونا لعثمان باشا فى كل أعماله ، ونشأت من ذلك كله قوة متحدة دائمة يرأسها باشوات أربعة وأمير الدروز ، وتشد أزرها حاميات من إيالات حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس ودروز لبنان الأقوياء .

وبذلك اختل توازن القوى في جنوبي سوريا فى غير صالح ظاهرالعمر ، ففكر في طلب المساعدة من على بك الكبير لكى يرد عثمان باشا عن يافا وبلاد القدس والخليل ، وبالفعل تمت المحالفة بينهما على وجه السرعة ، وقد

اتصل على بك بالأسطول الروسى فى شرقى البحر المتوسط وأرسل أول حملة عسكرية لنجدة ظاهر في ديسمبر ١٧٧٠ م بقيادة إسماعيل بك وبوصول الحملة إلى يافا أسرع عثمان إلى دمشق بينما تقدم ظاهر لمقابلة جيش حليفه واتجه الجيشان نحو دمشق على أن هذه القوة لم تستطع تنفيذ مهمتها إذ عاد إسماعيل إلى يافا لكى ينتظر عودة عثمان باشا من الحج ومرض ظاهر وعاد إلى عكا ، وكان لحلول فصل الشتاء أثر فى فشل هذه الحملة أيضا ولكن على بك أرسل حملة أخرى فى ربيع عام ١٧٧١ م بقيادة محمد بك أبي الذهب ، وتقابل جيش أبى الذهب مع جيش ظاهر العمر بقيادة اثنين من أبنائه واتجه الجيش المشترك فاحتل صيدا وتقدم نحو دمشق . وكان عثمان باشا قد عاد من دمشق وأخذ يجهز حملة قوية لكنه هزم فى السهول الفسيحة الممتدة إلى الجنوب من دمشق وفر إلى دمشق ومنها شمالا إلى حمص . وقد دخل أبى الذهب دمشق في يونيو ١٧٧١م لكنه انسحب بجيشه فجأة وخرج من الشام وعاد إلى مصر ، وبذلك ترك ظاهر بمفرده ليدافع بقدر المستطاع عن مركزه في سوريا .

وتمكن عثمان باشا من العودة إلى دمشق وطلب المساعدة من الأمير يوسف شهاب وقواته من الدروز . وباغت ظاهر العمر عثمان بالقرب من بحيرة الحولة وهزمه قبل أن تنضم إليه قوات الدروز ، وعندما تقدم يوسف نفسه لحسم الموقف مع ظاهر ، خذله معظم زعماء الدروز الخاضعين له وقاموا بمساعدة ظاهر العمر ونتج عن ذلك هزيمة يوسف ، وفر أبن عثمان باشا الصادق من صيدا إلى والده فى دمشق وقام ظاهر بضم صيدا وعين عليها أحد جنوده المرتزقة وهو أحمد الدنكزلى زعيم المغاربة . ونتيجة لذلك عزل عثمان الصادق وأعطيت قيادة القوة العثمانية التي كانت قد أرسلت من القسطنطينية على سبيل النجدة إلى سمية عثمان باشا المصرى .

وبعد أن هرب على بك من مصر في مارس ١٧٧٢م عندما طرده أبو الذهب انضم إلى ظاهر العمر في سوريه ، كما وصلت أربع سفن روسية لتأييد ظاهر العمر وعلى بك ، وفى تلك الفترة قام ظاهر العمر بالثورة علنا ضد الحكومة العثمانية فلم تستطع الدولة - بسبب الحرب الروسية العثمانية - اتخاذ إجراء ضده ولكن حدثت المقاومة في جنوب سورية من قبل عثمان باشا الصادق الذي تحالف مع يوسف شهاب ، وحاول يوسف استرجاع صيدا ولكنة فشل وشدد ظاهر من هجومه على بيروت لأن الاستيلاء على هذا الميناء يدحر الشهابيين ويدعم سيطرة ظاهر العمر علي الساحل ، وقام الأسطول الروسى وكان علي رأسه الشفالييه جورج ريزو أحد مساعدى أمير البحر الروسي والشفاليه قسطنطين بسارو بضرب بيروت من البحر ونهب بعض أنحاءها ثم غادرها بعد تعهد حاكمها بدفع جزية سنوية للروس وبناء على طلب يوسف أرسل عثمان باشا االمصرى قوات لتدعيم حاميتها بقيادة احمد باشا الجزار .

وعندما فشل علي بك وظاهر في الاستيلاء على بيروت اتجها جنوبا بمحاذاة الساحل الفلسطيني لمحاصرة يافا التي قامت بالثورة عليهما وبسقوط يافا في فبراير ١٧٧٣ م ، اختتم على بك أعماله الحربية بفلسطين ونشط يستعد للعودة إلى مصر يحدوه الأمل فى الإطاحة بأبى الذهب ، ولكنه هزم ومات في نفس العام وبموته واجه ظاهر العمر بمفرده أعداءه السوريين ، ومما ساعد ظاهرا على الصمود بعض الوقت استمرار الحرب الروسية العثمانية ، وحدوث خلاف بين عثمان ويوسف شهاب ، وقد أزعج يوسف شهاب طول فترة احتلال أحمد الجزار لبيروت ولكن توصل عن طريق عمه منصور إلى عقد تسوية مع ظاهر وطلب مساعدته لطرد الجزار . وقد

ساعدتهم الظروف بدرجة كبيرة ، إذ وصل في ذلك الوقت الأسطول الروسى الذي جاء لمساعدة على بك .

وبعد أن فقد ظاهر حليفه على بك وتأكد من عداء أبى الذهب راسل عثمان باشا والى دمشق للتوسط في الحصول على عفو الدولة . وعمدت الدولة إلى خداعه ، فأصدرت فرمانا فى عام ١٧٧٤م وأعلنت عفوها عنه وعاد الشيخ ظاهر حاكما على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد على أن سياسة الدولة العثمانية لم تستمر طويلا على هذا المنوال . ففى يوليه ١٧٧٤ م أنهت معاهدة كتشك قينارجة الحرب الروسية – العثمانية ، كما نقل عثمان باشا المصري الذى تزعم سياسة المصالحة مع ظاهر من منصبه . وعندما وجد العثمانيون أنفسهم مواجهين بحاكمين مستقلين هما محمد بك أبو الدهب في مصر ، والشيخ ظاهر العمر في الجليل لجئوا إلى استخدام أحدهما ضد الآخر في العثور على شريك سرى هو " على " ، أحد أبناء ظاهر إذ ضايقه بقاء والده مدة طويلة في الحكم، وبعد خروج الحملة من مصر في مارس ١٧٧٥ م استولت على يافا التي تم ضمها عنوة وقام على بطرد والده من عكا التي استولى عليها أبو الذهب وهرب إلى صيدا ، ولكنه ما لبث أن تركها بعد ان استسلم حاكمها الدنكزلي لرسل أبي الذهب .

على أن الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة فى أن تؤول ممتلكات ظاهر إلى حاكم مصر القوى ، ولذلك أرسلت حملة بقيادة القبطان حسن باشا لإحتلال عكا وبقية الإقليم . ولكن الحمى الشديدة فتكت بأبي الذهب وعاد الجيش بجثمانه إلى القاهرة . فاستولى الدنكزلى مرة أخرى على عكا وطلب من ظاهر العودة دون تأخير ليفوت الفرصة على بعض المرتزقة الذين فكروا في تسليم المدينة إلى أبنه على ، ولكن الدنكزلى كان على اتصال سرى بحسن محمد باشا العظم والى دمشق ، والذى قام بحصار عكا برا ، كما حاصرها

الأسطول العثماني بحر وعندما تأكد ظاهر من خيانة الدنكزلى ، حاول الهرب ، ولكن جنده المرتزقة تمكنوا من قطع رأسه ، وبوفاته في عام ١٧٧٥ م انتهت السلطة المستقلة التى أقامها ظاهر العمر فى فلسطين ، ولم يستفد أحد من أبنائه مما حققه والدهم ، وعادت الولايات التي كان يسيطر عليها إلى ولايات دمشق وصيدا .

على أية حال ، لم تمتلك مشيخه ظاهر العمر عناصر البقاء ، فلقد ظهرت لكي تملأ الفراغ الناتج عن انهيار النظام التقليدى الذى وضعه العثمانيون لإدارة ولايات الإمبراطورية ، ومما ساعد على ازدياد نفوذ ظاهر العمر أن مركزى النفوذ العثمانى في جنوب سوريا ، وهما ولاية دمشق والإمارة اللبنانية ، لم يكونا في وضع يمكنهما من فرض سيطرة قوية على الجليل . ومن ناحية أخرى ، كانت نشأة ظاهر العمر تختلف عن نشأة أمراء لبنان مثلا فلم يعتمد مثلهم على عناصر مخلصة بل اعتمد على أسرته وجنده المرتزقة ، ولكن الخيانة دبت في صفوفهما ، ولا أدل على ذلك من خيانة أبنه على وقائده أحمد الدنكزلى ، ومما ساعد على زوال نفوذه عدم تدبره في اختيار حلفائه ، فتحالفه مع أعداء السلطان مثل على بك والروس أفقده أى عطف من جانب السلطان ، فدبرت المؤامرات المستمرة للإطاحة به والقضاء عليه واستطاعت الدولة العثمانية أن تنتصر في النهاية رغم ضعفها .

ومما لا شك فيه ، أن فترة حكم ظاهر قد أثرت في تطور جنوب سوريا ، فقد حقق الأمن والنظام ، ولم يثقل كاهل أتباعه بالضرائب الباهظة بل انتعشت التجارة فى مدنه لا سيما مدينة عكا التى حولها إلى مركز مزدهر للتجارة الأجنبية ، واستخدمها مركزا لتصدير الحرير والقطن والقمح وغيرها من منتجات فلسطين إلى الأسواق الخارجية ، واستمرت عكا في الإزدهار حتى غدت المركز الإدارى للولاية بدلا من صيدا وذلك فى عهد أحمد باشا الجزار .

(٦) – حكم أحمد باشا الجزار في فلسطين .

عقب القضاء على ظاهر العمر ظهرت شخصية مغامرة جريئة هى شخصية أحمد باشا الجزار ، والذى ولد فى عام ١٧٢٠م ، وهو أرناؤوطى من البوسنة ، ولذلك عرف باسم أحمد البوشناقى ، وفى عام ١٧٥٦ م عمل فى مصر تحت إمرة المماليك ، وكان قاسيا على أعدائه حتى لقب بالجزار لكثرة من قتلهم غيلة وانتقاما من عرب الهنادى بصفة خاصة ، وقد شعر بأن على بك الكبير وقد اختلف معه ، فإنه لن يتركه ففر من مصر متنكرا فى زى المغاربة ، وذهب إلى استنبول وكانت الدوائر الحاكمة هناك تتعاون مع أمثاله ممن يخونون حكام الولايات الثائرة ، ثم رحل إلى بلاد الشام واضعا خدماته أمام كل من يريد الاستعانة به ، حتى وصل إلى دير القمر ويوسف الشهابى فيها فعينه علي بيروت حيث قوى أمره فيها ، وأخذ يبتاع المماليك حتى صار له قوه منهم ، فخرج على الأمير وحاول أن يستقل عنه .

وقد أدى أحمد الجزار خدمات عسكرية جليلة للدولة العثمانية عندما أعلن الشيخ ظاهر العمر عصيانه عليها ، وبعد سقوط ظاهرالعمر أعطاه العثمانيون بالاضافة إلى باشوية صيدا مدينة عكا فاتخذها مقرا له . وأخذ أحمد الجزار يعمل على تحويل نظام الولايات العثمانية المتدهور إلى سيطرة شخصية فقضى على بقية الزيدانيين ، وقتل علي بن ظاهر العمر ، وفرض ضرائب على المناطق التى حكمتها هذه الأسرة كما قام بتقوية حصون عكا وجمع لذلك رجال القرى المجاورة ، وأنشأ جيشا من مماليك البوسنة والأرناووط والمغاربة والبدو .

وقبل فترة حكم الجزار لعب باشوات صيدا دورا ثانويا بالنسبة لما قام به زملاؤهم باشوات دمشق ، وكان يحكم صيدا عادة خلال فترة حكم أسرة العظم عضو صغير من أفراد الأسرة ، ولكن العلاقة القديمة تغيرت تماما أثناء فترة

حكم الجزار ، فعين محمد باشا العظم حفيد إسماعيل باشا علي دمشق في عام ١٧٧١م ، وظل يشغل هذا المنصب فيما عدا فترة قصيرة من عام ١٧٧٢ م إلي عام ١٧٧٣ م حتى وفاته فى عام ١٧٨٣م ، وتميزت مدة حكمه بالهدوء ، وكان يميل عموما إلي تجنب أى صدام مع الجزار إلا أنه لم ينجح في ذلك ، حيث كان الجزار متشوقا لمد نفوذه علي دمشق ، كما تدخل حاكم صيدا مرارا في سياسة لبنان لكى يفرض سيطرته علي الجبل فعقب القضاء علي ظاهر العمر اعترف القبطان حسن باشا بيوسف شهاب حاكما أكبر علي جبل لبنان والبقاع والأقاليم الساحلية مثل بيروت والجبل ، وقد أطمأن الجزار إلى جواره ، ولذلك بدأ بمجرد أن غادر حسن باشا سوريا يعمل على وضع الجبل تحت سيطرته المباشرة . وأرسل جنده لإحتلال بيروت ، إلا أن يوسف الشهابي أعاد الإتصال بحسن باشا فعاد إلى بيروت ، وأمر الجزار بعدم التعرض لها فانسحب منها ، وهذا الإهتمام من جانب العثمانيين بإبقاء بيروت تحت حكم الشهابيين وإبعاد الجزار عنها يؤكد سياسة العثمانيين حينذاك في منع توسع أى حاكم محلى إلى الدرجة التى تمكنه من أن يثور ويصبح صاحب استقلال ذاتى .

وعلى أية حال ، حاول الجزار إضعاف قوة أسرة العظم وآل شهاب ، وقد أدت سياسته إلى حدوث صراع داخلى في الأسرة الشهابية ، إذ كان يقوم بتأييد منافس يوسف الشهابى من أفراد العائلة ثم يتحول عنه بعد ذلك ويعطى تأييده ليوسف وكانت مساعدة الجزار هذه تشترى بالمال ، وفى عام ١٧٨٥م منحت الدولة العثمانية أحمد الجزار حكم صيدا وطرابلس ، كما سيطر الجزار على دمشق لمدة عامين ، وبعد عزله لم تعد الباشوية مرة أخرى إلى أسرة العظم والحقيقة أن مدة حكم الجزار بالشام نحو خمس سنين كانت فترة صعبة

على الناس فيها ، لذلك فعندما عزل الجزار عام ١٧٩٥م فرح الناس ، حتى أنه من سرورهم أشعلوا الشموع بالدكاكين فى وسط النهار " .

وقد ظلت عكا قاعدة الجزار الحصينة كما بقيت السيطرة على الجبل شغله الشاغل ولكن في عام ١٧٨٩ م قام صراع فى داخل صفوف مماليكه وجنده الذين جمعوا من مصدرين رئيسيين : الأول من البوسنيين والألبانيين والثاني من المماليك ، فوقف سليم وسليمان ضده وبدلا من استمرار الحرب مع يوسف الشهابى ، عقدا معه هدنة وزحفا على عكا بجيشهما المملوكي ، ولكن الجزار تمكن فى النهاية من التخلص من هذا الخطر وسيطر على الموقف ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الجزار أكثر شراسة واعتبر يوسف الشهابى شريكا للثوار ولكن بعد هزيمة يوسف في البقاع تنازل عن الإمارة واختار الزعماء اللبنانيون أبن عمه الصغير الأمير بشير الثانى خلفا له ، وكان بشير في بداية حكمه ضعيفا للغاية ووجد الجزار في شخصه ألعوبة يستطيع عن طريقها فرض سيطرته ، ولقد أدرك الجزار أن استمرار تصارع القوى في لبنان هو خير وسيلة لكى يحتفظ بولاء أمير الجبل له . وعندما عرض يوسف أموالا على الجزار ١٧٩٠م وعد بإعادته إلى الإمارة ، غير أن بشيرا عرض أموالا أكثر على الجزار فأمن بذلك مركزه ، ولقى الأمير يوسف حتفه شنقا فى عكا بأوامر من الجزار .

وظل الجزار يلعب نفس اللعبة في لبنان مدة ثماني سنوات ، وبلغ الجزار ذروة مجده في عام ١٧٩٩م بعد أن أوقف زحف نابليون الذى بلغ أبواب عاصمته ، وتمكن بمساعدة الإنجليز من الدفاع عن المدينة ، وقد أدركت الدولة العثمانية أن مهمتها بعد خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١م هى القضاء على أحمد الجزار ، ولهذا سعت إلى جذب الأمير بشير إلى جانبها ضده عام ١٨٠١ م ، وكان طبيعيا أن يسعى الجزار بدوره إلى حث بشير

الشهابي إلى التعاون معه . ونظرا لأن الدولة العثمانية كانت منشغلة بميادين عديدة أخرى ، ولأن الجزار كان مستعدا لأن يعلن خضوعه للسلطان تجنبا للصدام العنيف مع السلطان ، لم تحدث تحركات قوية في المنطقة وظلت المنطقة تعانى من الإضطرابات التقليدية ، ولم يحدث ما يغير الأمور إلا عندما توفي الجزار في عكا في أبريل عام ١٨٠٤ م فوجد الأمير بشير نفسه طليقا فأخذ في سحق أعدائه فى الداخل وفى تركيز السلطة في يده وتوحيد ممتلكاته وتثبيت الحكم فيها .

(٧) – **حكم على بك الكبير في مصر** .

ساعدت ظروف الدولة العثمانية والتي كانت تمر بحالة من الضعف وكذلك الأوضاع التي كانت سائدة فى مصر عند منتصف القرن الثامن عشر على ظهور شخصية من الشخصيات التي لعبت دورا في حكم مصر في هذه الآونة وهى شخصية على بك الكبير ، فلقد استمرت الخلافات بين هيئات الحكم العثماني في مصر في أوائل القرن الثامن عشر وهو ما أدى إلى انهيار سلطة الباشا أمام سيطرة وقوة الأوجاقات العثمانية ، وبينما عاشت مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر عهدا من سيطرة البكوات المماليك على مقدرات الأمور ، ضعفت سلطة الباشا والأوجاقات العثمانية ، وكان منصب شيخ البلد وهو حاكم القاهرة أعلى المناصب التي يتقلدها البكوات المماليك حيث كان يتولاه زعيمهم وأكثرهم عصبية وأكبرهم قوة عسكرية يليه منصب أمير الحج وكثيرا ما كان الخلاف ينشب بين البكوات المماليك حول هذين المنصبين ، فإذا تولاه أحدهم أخذ في التنكيل بمنافسيه وخصومه من البكوات المماليك ، وأغدق الهبات والوظائف على أنصاره ومؤيديه ورغم الخلافات بين البكوات المماليك إلا أنهم كانوا يتحدون ضد الباشا الذى لا يرغبون في وجوده حاكما بمصر .

والحقيقة أن السيطرة المملوكية على السلطة فى مصر فى هذه الآونة لم تكن لتقلق الدولة العثمانية بل إن الدولة كانت تستجيب لمطالب البكوات المماليك عندما كانوا يعزلون حاكم مصر " الباشا " ، ويطالبون الدولة بإرسال بديل يوافق راحتهم ، ثم إن وظيفة شيخ البلد التي كان بكوات المماليك يعينون كبيرهم فيها كانت تلقى مصادقة واعتراف السلطة المركزية في استانبول وممثلها باشا مصر ، كما أن الحكم المحلى فى أقاليم وريف مصر كله كان بيد المماليك وبموافقة الحكومة العثمانية ، ويرجع نمو السلطة المملوكية فى إطار نظام الحكم العثمانى لمصر لسوء الإدارة العثمانية فى ظل ولاة ضعاف الشخصية والذين هم نتاج لسوء الإدارة العثمانية نفسها ، فلقد أتاح هذا الفرصة للمماليك للاستيلاء على السلطة ممن لم يستطع أن يحافظ عليها أى أن ما كان يحدث هو استيلاء على السلطة من الداخل ، ولم يكن الأمر ليثير ثائرة الباب العالي كثيرا ، إلا أن الشيء الذى كان يهدد استمرار هذا الوضع هو أن العصبيات المملوكية التي استولت على السلطة تنافست فيما بينها تنافسا خطيرا بحكم حيازتها لأسباب القوة ، ولم يكن التنافس بين الفرق المملوكية في مصر يشكل نوعا من العداء للدولة بل كان مجرد تنافس على النفوذ والمناصب الرئيسية داخل نطاق السيادة العثمانية بدأ في الظهور مع حالة الضعف التي انتابت الدولة العثمانية ، ولكن شكل العلاقة بين الولاية والدولة بدأ يأخذ بعدا جديدا عندما طرأ على الأحداث طارىء جديد ، ألا وهو ظهور على بك الكبير وتزعته الاستقلالية الكاملة عن الدولة العثمانية

وكان على بك الكبير قد بدأ حياته كمملوك جلب من بلاد القوقاز حيث قيل أن مولده كان فى بلاد الأباظية ، حيث ولد بهذه المنطقة في عام ١٧٢٨م ، وقد تربي فى كنف إبراهيم بك جاويش الانكشارية وبدأ بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب اللازمة لحياة كل مملوك حتى تفوق فيها وأصبح

يطلق عليه لقب " جن على " وقد صار كاشفا وله من العمر اثنين وعشرين عاما وكان ذلك في عام ١٧٤٩ م وفي عام ١٧٥٤ م تقلد السنجقية باسم بك نير اللوا قازطاغلى ، وكان على بك الكبير ذا أطماع واسعة ، وكان يرغب في الوصول إلى شياخة البلد أى إلى تزعم كل المماليك ولكنه لم يرغب في التسرع إذا أنه كان هناك الكثير من المنافسين له في الميدان .

وعلى أية حال ، فإن هذا التنافس لم يمنع من اجتماع الكلمة على أن يكون على بك الكبير شيخا للبلد في عام ١٧٦٠ م وذلك عندما ذهب أكابر المماليك إلى باشا مصر بالقلعة حيث استصدروا فرمانا منه بتعيين على بك الكبير شيخا للبلد وقد كان على رأس هذا الجمع المملوكى عبد الرحمن كتخدا والذى ظن بأنة اتخذ على بك الكبير بعد تأييده له في منصب المشيخة مطية لتحقيق أطماعه إلا أنه أخطأ فى ذلك ، فلقد كان على بك الكبير يرغب في الانفراد بالأمر ولذلك أخذ يقوى مركزه العسكرى وذلك بشراء المماليك وتجنيد المغاربة المرتزقة ثم عمد إلى الدخول في طاحونة الصراع ضد منافسيه ، ففي الوقت الذي استمر فيه على بك الكبير فى سياسة إظهار الولاء للسلطان العثماني ، وإرسال الحزنة المالية كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والأموال الموقوفة على فقراء الحجاز ، وكذلك إرسال الهدايا إلى السلطان ورجال دولته استانبول ، ويظهر نفس الاحترام تجاه الوالى فى مصر ، لدرجة أنه لم يكن يعقد أمرا إلا بعد أن يطلب أذنا بها من الباشا فاكتسب عطف الأستانة ، نراه يجد السعى فى القضاء على المماليك المنافسين له ، وأقام أتباعه في أهم مناصب الحكم بالبلاد ، وكما عمل على بك على الاستكثار من شراء المماليك ، نراه يحرم ذلك على أمراء المماليك أقرانه ويفرض عليهم شراء مملوك أو مملوكين حتى يظلوا على ولائهم له .

وأما العربان فقد كانوا مصدر فساد وفتن لذلك كان لابد له من أن يأخذ موقفا تجاههم وكان أخطرهم في الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب وأخطرهم في الصعيد هو شيخ العرب همام ، فأما سويلم بن حبيب فقد جرد على بك الكبير حملة إليه بقيادة محمد بك أبى الذهب لتقويض سلطته ، وأما الشيخ همام فلقد أرسل إليه تجريده بقيادة أبى الذهب والذى استطاع أن يعرض على الشيخ همام حكم البلاد الواقعة إلى الجنوب من فرشوط ، وبذلك خرجت جرجا عاصمة الصعيد من نفوذ الشيخ همام وأسرع على بك بتعيين أحد بكواته حاكما على جرجا ، ثم أخذ فى القضاء على بقايا المماليك الفارين والمنفيين واللاجئين إلى الصعيد ، وهو ما دفع على بك الكبير إلى أن يجرد عليهم حملة بقيادة محمد بك أبى الذهب حيث انتصرت جيوشه على المماليك ومن بقى منهم اضطر إلى التقهقر جنوبا ناحية المنطقة التى يسيطر عليها الشيخ همام الأمر الذى اتخذه محمد بك أبى الذهب ذريعة للخلاص من الشيخ همام نفسه وذلك بعد أن استمال أحد أبناء أعمام الشيخ همام ، وبذلك دانت مصر لسيطرة على بك الكبير شيخ البلد .

وجاءت الظروف الدولية في عام ١٧٦٨م حيث نشبت الحرب الروسية العثمانية فرصة فريدة أملم على بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ويتخلص من الباشا العثمانى وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد ، حيث كانت الدولة العثمانية في حالة ضعف وهو الأمر الذى أدى بها إلى التنازل عن غالبية أملاكها بأوروبا ، وقد كان عليه انتهاز هذه الفرصة ، فإن كان قد استند إلى الباشا العثمانى من قبل فإن الفرصة قد سنحت للتخلص منه لذلك استصدر أمرا من الديوان بعزل الباشا وتولى هو القائمقامية عوضا عنه ، ويقى محمد راقم باشا الوالى العثمانى فى الحجر حتى توفى في أوائل عام ١٧٦٩ م ، وظل على بك قائمقام حتى آخر عهده ولم يسمح للباشوات

العثمـانيين بـدخول مصـر ، حيـث لـم يبـق فـي مصـر مـن مظـاهر السـيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية ، فأما الأولى فقد ظلت كما هي ، وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييرا طفيفا فى عام ١٧٦٩ م وأما الخزنة فقد أوقف إرسالها ، ومع ذلك فإن رغبة على بك الكبير في الاستقلال بمصر لم تعن مطلقا عدم اعترافه بخضوعه للسلطان العثمانى . ولعل الدليل على ذلك أن العملة التي ضربها بمصر حملت أسم السلطان مصطفى الثالث سلطان الدولة العثمانية ، وحمل وجهها الآخر أنها ضربت في مصر وإن كان قد حمل كذلك كلمة على .

وكان على بك الكبير مهتما بأن يؤمن نفسه من الداخل لذلك كان يحرص على من يتعرف على كل صغيرة وكبيرة حتى يشعر الحكام بعين رقابته وأقام مملوكه محمد بك أبى الذهب رئيسيا للشرطة فى القاهرة كما أقام بعض التحصينات فى الموانيء وبخاصة في الإسكندرية ودمياط ، وعمد إلى الضرب على يد التجار الجشعين والساعين إلى الكسب الفاحش حيث كان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزانا و مثاقيل عيارية ويتبعه عدد من رجال الشرطة يحملون العصيان ، ومع ذلك فإن احتياج على بك الكبير للأموال كما حدث في عام ١٧٧٠م كان يدفعه إلى مصادرة أموال الأغنياء ممن لا ينتسبون إليه أو فرض مبالغ مالية على أهل الذمة وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب ، كما كان يعمد إلى وضع يده على أموال الجمارك فى الموانىء ، وإلى جانب ذلك اتبع نوعا من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين في مصر .

ومن جانب آخر ، كان على بك الكبير راغبا فى التوسع خارجيا ، لذلك عمد أولا إلى الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا للتحالف معه ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، وإذا كان قد ترك الأوجاقات العسكرية كما كانت عليه

إلا أنه عمل على تكوين جيش كبير لكى يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل والسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته خارجيا ، وهذا الجيش كان ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية راكبة وبلغ عدد فرسانه حوالى ستة آلاف من المماليك المدربين عدا تابعيهم ، والثاني من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ودروز وعرب وأحباش ، وكانوا لا يقلون في أعدادهم عن الاثنى عشر ألفا ، واهتم على بك بمدافع الحصار وبالسفن الحربية .

ويبدو أن التجهيزات الحربية التي كان يعدها على بك الكبير كانت لأجل أغراضه التوسعية فى خارج مصر ، لذلك بدأ في توجيه ناظريه ناحية الحجاز ولعل العوامل التي دفعته إلى ذلك كثيرة فمنها أسباب اقتصادية ومالية خاصة أن أفكار الأوربيين كانت تتجه ناحية مصر كمعبر بين البحرين الأبيض والأحمر ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى فضلاً عن أن الاستيلاء على الحجاز يمثل أهمية خاصة لحكمه من الناحية الدينية فوجود سلطة مصر فى الأراضي المقدسة ترفع حاكمها وولى الأمر فيها في أعين المسلمين ، ولذلك استغل على بك الكبير الشقاق الذى حدث بين الأشراف على السلطة فى الحجاز ، حيث وصل هذا الشقاق إلى حد استخدام القوة بين المتنافسين وهو الأمر الذى دفع الشريف عبد الله بن يحى بن بركات إلى الاتصال بعلى بك الكبير فى عام ١٧٦٨م طالبا منه تعضيده ضد خصومه إلا أن على بك الكبير في هذا الوقت كان مشغولا بأحداث مصر نفسها فلم يتمكن إلا من إعطائه وعدا شفهيا بالمساعدة ، وفى موسم الحج لعام ١٧٦٩م أوصى على بك أمير الحج المصرى وكان في هذا العام محمد بك أبي الذهب لدراسة الموقف ، ونتيجة لميل أمير الحج السورى للجانب المنافس لمن طلبوا عون

مصر زاد الموقف توترا وأسرع الشريف عبد الله بالإصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية في عام ١٧٧٠م .

على أية حال ، كانت الأمور قد استقرت لعلى بك الكبير في مصر فى العام ١٧٧٠م وهو ما دفعه إلى تجهيز حملة لضم الحجاز حيث كان قد اختار أفضل معداته الحربية وأفضل جنوده وقواده ، وبالفعل استطاعت الحملة التى قادها محمد بك أبى الذهب من دخول مكة وولى الشرافة لعبد الله بن حسن بن يحيى بن بركات وهو ما دفع الشريف عبدالله إلى أن يلقب على بك الكبير بلقب سلطان مصر وخاقان البحرين ، كما تمكنت قوات على بك الكبير من دخول جدة والتي جعلها قاعدة لعملياته في الحجاز والبحر الأحمر ، وهو الأمر الذى كان على بك الكبير يسعى إليه ، حيث كان هذا الميناء مهما بالنسبة لما كان ينويه على بك الكبير من تحويل التجارة العالمية إلى طرق مصر ، لذلك عهد على بك الكبير إلى أحد إخوة " كارلوروسيتى " التاجر البندقي بإدارة ميناء جدة ، كما كتب إلى حاكم البنغال الانجليزى يعرض عليه أمر فتح طريق تجارى مباشرة بين الهند وميناء السويس حيث تم الترحيب بهذه الفكرة وبدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس ، وأخيرا فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق قد طرحت موضوع وصل ميناء البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط ، وربما كان فى وسع على بك الكبير أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع لو استمر له الأمر فى مصر ، وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ، وكان فى حاجة إلى الشام . لكي يمنع تدخل النفوذ العثمانى ضد نفوذه فى الحجاز والبحر الأحمر .

فى هذا الوقت ، كانت أحوال الشام تحت الحكم العثمانى تعكس حالة الضعف التى وصلت إليها الدولة العثمانية وكذلك ولاياتها ، وهو ما أدى إلى

ظهور شخصيات أخذت الأمر لنفسها فى ولايات الدولة العثمانية ، ومن هذه الشخصيات شخصية ظاهر العمر الذى تمكن من أن يصبح متصرفا في صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا أى أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية وقد اضطرات الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر العمر على أنه المسيطر على كل الإقليم ، وتأتي أهمية الشيخ ظاهر العمر بالنسبة لضم على بك الكبير للشام من حيث العلاقة التى ربطت بين الرجلين حيث كان الشيخ ظاهر العمر قد آوى وأكرم على بك عندما نفى إلى فلسطين في مارس ١٧٦٦م ، الأمر الذى جعل على بك يحتفظ له بالجميل . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من سلطة الشيخ ظاهر فى فلسطين فضمت بيت المقدس إلى سلطة عثمان باشا والى دمشق ودفعته إلى التعاون مع والى صيدا ووالى طرابلس ضد نفوذ الشيخ ظاهر ، وهو ما دفع على بك الكبير إلى أن يرسل للشيخ ظاهر العمر عارضا عليه التعاون ضد مكائد العثمانيين ، هذا في الوقت الذى خشيت فيه الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أميرى مصر وفلسطين فوجهت والى دمشق للتقدم صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعلى الرغم من اندحار هذه القوات أمام قوات ظاهر العمر إلا أن الأخير خشى مما قد تقدم عليه الدولة العثمانية فاتصل بعلى بك في عام ١٧٧١ م لكى ينجده من الخطر المحدق به .

وبالفعل ، أعد على بك الكبير حملة بقيادة على بك عبد الرحمن أغا الانكشارية ثم أتبعها بحملة أخرى تحت قيادة إسماعيل بك ، وحملة ثالثة من دمياط بحرا حيث كان لترول قوات على بك إلى سوريا الجنوبية تأثير كبير على القيادة العثمانية في الشام وهو ما دفع عثمان باشا إلى الإنسحاب من منطقة القدس إلى دمشق ، ولاشك أن نزول قوات على بك إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه الأراضي لاتخاذها قاعدة حربية لعمليات هذه القوات فى

كل سوريا ولكن أظهر ضرورة الحصول على المساعدة الحربية عن طريق البحر وهو الأمر الذى دفع على بك الكبير إلى الاتصال بالكونت " أورلوف" قائد الاسطول الروسي فى البحر المتوسط مبديا إليه رغبته فى عقد معاهدة تحالف مع روسيا والتي كانت في حالة حرب مع الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، ولقد وعد الأخير بعرض طلبات على بك على الامبراطورة كاترين الثانية إمبراطورة روسيا ، ومع أن هذا الاتفاق لم يتم إلا أنه أحدث اضطرابا في جيش على بك الكبير وذلك على أساس أنه اتصال بدولة محاربة للدولة العثمانية وهى دولة الخلافة الإسلامية .

وقد عمد على بك الكبير إلى إرسال حملة رابعة تحت قيادة محمد بك أبى الذهب والذى استطاع بمساعدة الشيخ ظاهر العمر الوصول إلى دمشق حيث اضطرت حاميتها إلى التسليم ، ودخل أبو الذهب دار الوزارة بدمشق وجلس حيث كان يجلس ممثل السلطان وبالتالى أصبح على بك الكبير سيد سوريا ، وأصبح فى وسعه أن يعلن نفسه سلطانا على مصر وسوريا ، ولكن السلطان العثمانى استصدر فتوى من قاضى القضاة والمفتي الأعظم باعتبار علي بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا ، وقد زاد من خطورة هذا الأمر انقلاب محمد بك أبى الذهب ضد سيده وهو الأمر الذى كانت نتيجتة وصول أبى الذهب إلى السلطة بعد هزيمته لعلى بك الكبير في موقعة الصالحية حيث كان على بك الكبير قد جرح في هذه المعركة وسرعان ما مات في عام ١٧٧٣ م .

وهكذا ، فشلت حركة على بك الكبير ، حيث يرجع سبب فشلها إلى سلبيات في شخصيتة ومنها قلة حظه من الثقافة واعتماده على التنجيم حتى أنه خضع للمنجمين وقربهم منه . هذا فضلا عن أن حاشيته لم يكن فيها الناصح الأمين الذي يستند إلى خبرة سياسية وعملية ، كما أن على بك الكبير

لم يشرك الشعب المصرى في تحقيق مشروعاته وتطلعاته ، ولذلك أخذ المصريون من حركته منذ البداية وحتى النهاية موقفا سلبيا لأنه حملهم بنفقات حروبه الخارجية ومشروعاته الداخلية .

والشيء الذي يجدر ذكره هو أن الدولة العثمانية كانت قد تولت مباشرة العلاقات الخارجية مع دول العالم بحكم خضوع مصر وغيرها من الولايات العربية لها منذ عام ١٥١٧ م فحرمت مصر منذ ذلك الوقت من ممارسة سيادتها في إقامة علاقات متوازنة مع القوى الدولية ، واسمرت علاقاتها مع الخارج تجرى من خلال وضعها ككيان تابع للدولة وهو ما يعني التزام الولايات العربية ومن بينها مصر بتطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية على أراضيها وهو الأمر الذي كانت نتيجته بعد هذه الولايات عن العالم الخارجي وانعزالها ولكن هذا الوضع بها في التغير مع تولي على بك الكبير السيطرة على مصر في الفترة من ١٧٦٨ -١٧٧٢ م حيث بدأت اتجاهات الرجل نحو تنمية التجارة مع أوربا وتهيئة الجو العام لذلك عن طريق تحسين معاملة الأجانب ومساواتهم بالمسلمين ثم اتبع هذا بإسباغ رعايته على ممارستهم لديانتهم بحرية ومد حمايتها إلى الأديرة والكنائس في مصر وجات بعد ذلك قضية البحر الأحمر لتزيد فرص على بك الكبير لأجل تنمية هذه العلاقات ، فالرغبة الأوربية في إحياء الطريق القديم وهو طريق التجارة الذي يمر بمصر عبر البحر الأحمر والمتوسط كانت دافعا لهم لإجراء المحادثات مع على بك الكبير هذا الأمر وهو ما وجد قبولاً لدى على بك الكبير نفسه و الذى تبلورت مطامعه في تأكيد سيطرته على طريق تجارة البحر الأحمر في حملة على الحجاز في مايو ١٧٧٠ م والتي هدف من ورائها إلى السيطرة على جدة كمركز رئيسي على هذا الطريق ، وبالفعل تحولت الاتجاهات الأوربية عقب سيطرته على الحجاز إلى إقامة علاقات مباشرة بين مصر إلى اتجاهات

حقيقية من أجل رعاية الصاح التجارية الأوربية ، وبالفعل جرت اتصالات مباشرة بين مصر والنمسا وفرنسا وبريطانيا والبندقية وروسيا من أجل ذلك .

والحقيقة أن أهم مظاهر الحياة السياسية المصرية خلال القرة من عام ١٧٦٨ م إلى عام ١٧٧٢ م وهي فترة حكم على بك الكبير هي قيام العلاقات المصرية الأوربية لأول مرة في تاريخها الحديث وبعد الغزو العثماني في عام ١٥١٧ م والتي إن كانت قد منيت بالفشل بسقوع على بك في عام ١٧٧٣ م إلا أن كل حكام مصر بعد ذلك عرفوا أن الطريق لإقامة حكم مستقل عن الدولة العثمانية في مصر هو طريق الاستعانة بالقوى الأوربية ، فلقد كان أسلوب الانفصال الحقيقي عن الدولة والذي اعتنقه على بك هو إقامة علاقات تجارية مع أوربا أتبعها بعلاقات عسكرية ليكون جيشاً مملوكياً مزوداً بالأسلحة الأوربية الحديثة يستطيع عن طريقه إزاحة السيطرة العثمانية ، وهنا تثار قضية مهمة وهي طبيعة حركة على بك الكبير هل كان الرجل يبغى الاستقلال التام عن الدولة العثمانية أم كان يبغى فقط الانفراد بحكم مصر في ظل السيادة العثمانية ؟ .

ولأجل الفصل في هذه القضية اختلف المؤرخون بين من يقولون بأن على بك الكبير إنما أراد الانفصال عن الدولة العثمانية مؤيدين رأيهم هذا بعدة أدلة ومنها إنزال على بك للباشا محمد راقم من القلعة عام ١٧٦٨ م وعدم سماحه للباشوات العثمانيين بالقدوم إلى مصر حتى آخر عهده وكذلك عدم إرساله الجزية السنوية وبين من يقولون بأن على بك الكبير إنما أراد الانفراد بأمر مصر في ظل الدولة العثمانية مؤيدين رأيهم بحرص على بك الكبير على أظهار طاعته للسلطان العلماني وحرصه على أن يكون تحركه بفرمان من الباشا في حروبه ضد منافسيه عندما كان شيخا للبلد ثم حرصه بعد أن تولى حكم مصر على أن يستمر الدعاء على المنابر للسلطان العثماني وهو مظهر

مـن مظـاهر السيادة العثمانيـة وعلـى أن تحمـل العملـة فـي مصـر علـى أحـد وجهها اسم السلطان العثماني .

وعلى أية حال ، فإن القول الفصل في هذا الأمر هو أن على بك الكبير كان قد بدأ حركتـه والأمل يحدوه بأن يصبح الحاكم الوحيد لمصر دون أقرانـه المماليك ، ومـع تطور الظروف السياسـية والعسـكرية سـواء داخـل مصـر أو خارجها فإن الرغبة لديه أصبحت هي الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ولعل ما يؤيد هذا الرأي هو أن على بك الكبير كان فـي البدايـة يحرص علـى أن تكون خطواتـه مباركـة مـن الدولـة العثمانيـة نفسـها وبفرمـان منهـا حتـى أن فتحـه للحجاز كان بناء على تشجيع من السلطان العثمانئ نفسـه ، وهنـا أحس علـى بك الكبير بقوته وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يناطح الدولة العثمانية في الشام مستغلا الظروف التـي كانـت تمر بهـا الدولـة العثمانيـة من حيث حربهـا مـع روسيا وهو ما يعطينـا دلالـة علـى أن الرجل قد تحولت نظرتـه فـي هـذا الوقت من حاكم لمصر وتابع للدولة العثمانية إلى حاكم الشام والحجاز ومستقل عن الدولة العثمانية ولعل ما يؤيد وجهة النظر هذه محاولـة علـى بك الكبير عقـد معاهدة تحالف مع روسـا ضـد الدولـة العثمانيـة ، إذن كيف يستقيم رأى من يقولـون بـأن علـى بـك الكبيـر كـان يرغـب فـي حكـم مصـر فـي ظـل الدولـة العثمانية مـع محاولتـه الاتفـاق مـع روسيا ضدها فـي وقت كانـت الحرب علـى أشدها بين الدولـة العثمانية وروسيا ؟ كل هذا يؤيـد النظرة الاستقلالية لعلـى بك الكبير في حكمه لمصر.

وفى عقب وفاة على بك الكبير تسلم زمـام الأمور فـي مصر محمـد بـك أبـو الـذهب مـع وجـود باشـا عثمـاني هـو خليـل باشـا والـذي كانـت لـه السيادة الإسـمية الفعليـة فقد كانـت بيـد محمـد بـك أبـي الـذهب والـذي تـوفى فـي عـام ١٧٧٥ م فخلفـه إسماعيل بـك ، والـذي فـي عهـده عمـت الاضطرابات والقسوة

والظلم كما حدثت الخلافات بينه وبين إبراهيم بك ومراد بك وهو الأمر الذي دعا الدولة العثمانية إلى التدخل ، ولكن عاد الرجلان وتقلدا مشيخة البلد وإمارة الحج بالتناوب فيما بينهما ، وظلا على هذا الوضع حتى فاجأتهما الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ م . ولم تستفد مصر بتاتا من حكم هؤلاء البكوات المماليك ، وحتى التجار الأجانب عانوا من تعسف المماليك الذين أساءوا معاملتهم وأرهقوهم بالضرائب مما أدى إلى إغلاق البيوت التجارية الأجنبية في كل من القاهرة والإسكندرية ، وقد أهملت الزراعة وشئون الرى إلى طفيان رمال الصحراء على الترع والقنوات وإتلاف قسم كبير من الأراضي الصالحة للزراعة وفضلاً عن ذلك أهملوا في تحصين البلاد وهكذا كانت مصر ضعيفة عسكريا لا قدرة لها على المقاومة ومدافعة الغزو الأجنبي ، وظهر هذا الضعف واضحا عندما حضرت إلى البلاد الحملة الفرنسية .

(٨) - **خروج العثمانيين من اليمن** .

انعكس ضعف الدولية العثمانية كذلك بعد تولى السلطان مراد الثالث على أحوال اليمن الداخلية ، فقد تمرد جنود الحامية العثمانية على الوالى بهرام باشا (١٥٧٠ – ١٥٧٥ م) وطالبوه برواتبهم المتأخرة لديه ، وأذعن الوالي لمطالبهم كي يخلص نفسه من أيديهم . وكاد هذا التمرد يتطور إلى انشقاق خطير بين صفوف العثمانيين ، إذ قيل أن دفتردار اليمن هو الذي كان يشير الجنود على الوالى للقضاء عليه ، وللإستقلال بحكم اليمن غير أن الوالى استطاع أن يقضي على هذا التمرد ويقتل الدفتردار وبرغم الإجراءات التي اتخذها بهرام باشا لتثبت أقدام العثمانيين في اليمن بعد مغادرة سنان باشا له فإنها لم تؤد إلى تحقيق ما يتمناه تماما ، إذ ازداد تذمر اليمنيين حتى كادت الثورة تنشب مرة أخرى بزعامة المطهر لولا أن عاجلته المنية ولولا انشغال أبنائه من بعده في منازعاتهم الخاصة ، فبعد وفاة المطهر في عام

١٥٧٢ م قسمت المنطقة الشمالية جبهة المطهر – إلى عدد كبير من المقاطعات بين أبنائه وغيرهم من كبار أعوانه ولم ينته الأمر بذلك بل سرعان ما قامت المنازعات بين زعماء هذه المنطقة حول الإستئثار بالسلطة والنفوذ .

وقد أدت هذه المنازعات إلى ضعف مركز الأمراء امام العثمانيين وانهيار حكم أسرة الإمام شرف الدين وزوال سيطرتها وفي الواقع ساعدت وفاة المطهر على استقرار الحكم العثماني نسبيا في اليمن وكان في وسع الوالى بهرام باشا ان يمد نفوذه إلى المنطقة الشمالية إلا أنه ترك المنطقة وشأنها حتى لا يتهم بنقض الصلح الذي عقده المطهر مع سنان باشا ، واتبع مراد باشا ١٥٧٦– ١٥٨٠ م الذي خلف بهرام في حكم اليمن سياسة عدم التدخل في منازعات أمراء المنطقة الشمالية ، كما أقام العدل في اليمن ورفع الظلم عن اليمنيين وأذاع فور وصوله إلى اليمن نداءا عاما إلى اليمنيين والعثمانيين على السواء أعلن فيه عفوه عن أخطاء اليمنيين السابقة وأنه لن يعاقب أحدا منهم إلا لما يرتكبه من أخطاء جديدة وقد عملت هذه السياسة على تثبيت أقدام العثمانيين في اليمن . وفى عهد خلفه الوالى حسن باشا تحقق أقصى امتداد يمكن للسيطرة العثمانية في اليمن . وفي عهد خلفه الوالي حسن باشا تحقق اقصي امتداد يمكن للسيطرة العثمانية في اليمن ، إذ كانت سياسته في بعض المواقف امتدادا لسياسة الواليين السابقين فاستعمل الشدة أحيانا في معاملة اليمنيين وأرسل الحملات العديدة إلى أقاليم اليمن المختلفة لإخماد الثورات والإضطرابات بها ، وفي نفس الوقت استعمل اللين في أحيان أخرى فعمل على استمالة اليمنيين إليه وقد ساعده على تحقيق ذلك عوامل كثيرة منها طول مدة ولايته لليمن وقوة شخصيته وخبرته الطويلة بالأعمال السياسية والإدارية وخلو اليمن من شخصية قوية تستطيع ان تجمع حولها العناصر اليمنية الثائرة .

ورغم نجاح حسن باشا إلى حد كبير في القضاء على الثورات التي قامت في أقاليم اليمن المختلفة فإن الأحوال لم تهدأ تماماً في اليمن ويرجع ذلك إلى حساسية أوضاع اليمن التي كانت تتمثل في ضعفه الإقتصادي في ذلك الوقت وطبيعته الجبلية كما ان اليمنيين لم يتعودوا على الرضوخ لحكم أجنبى مهما كانت صفته الإسلامية ، ولم يكن السلطان العثماني يمثل في نظرهم رياسة دينية وهم لا يعترفون إلا بالإمام الذي تجمع عليه ثقة القبائل ولذلك ظلوا يتحينون الفرصة لإستئناف المقاومة كما ان اهتمام الدولة العثمانية باليمن أخذ يقل في أواخر القرن السادس عشر بسبب المشاكل التي واجهتها في الميدان الأوروبي والإضطرابات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية ذاتها وكان هذا كله من أهم العوامل التى جعلت العثمانيين يستطيعون مساندة ولاتهم في اليمن المساندة الكافية .

ففى اواخر عام ١٥٩٧ م ظهر في اليمن رجل من الزيدية له شخصية قوية وينتهي نسبه إلى على بن أبي طالب ، وهو الإمام القاسم بن محمد ١٥٩٧ - ١٦٢٠ م ، وقد درس الإمام العلم على كبار علماء الزيدية ، ووجد نفسه أهلا لإنقاذ الإمامة من الإضطهاد العثماني وطرد العثمانيين الذين وصفهم بأهم أعداء الله الذين ظلموا العباد وأظهروا في الأرض الفساد ودعا الإمام القاسم إلى إمامته في أواخر ولاية حسن باشا وتمكن من فرض سيطرته على أغلب الأقاليم الشمالية بين صعدة وصنعاء . وحاول حسن باشا أن يقضى على الحركة في مهدها إلا أنها كانت أكبر من قوة رجاله فقد انضمت إليها قوات كبيرة من رجال القبائل . وقد أثارت انتصارات الإمام القاسم ذعر حسن باشا فسارع يطلب الإمدادات من مصر واستانبول ولكن الإمام قاوم هجمات العثمانيين قرابة ثمانية عشر عاماً ، خسر العثمانيون خلالها من الأرواح والعتاد ما جعلهم يئسون من القضاء على الثورة أو القبض على

الإمـام ، وفـى النهايـة اضطر الـوالي محمد باشا (١٦١٦ - ١٦٢١ م) إلـى مفاوضة الإمام في عقد الصلح وتم ذلك في مايو ١٦١٩ م علـى أن يكون لـه أي الإمـام مـا تحت يـده) وبـذلك توطدت أركـان الدولـة القاسمية الزيديـة فـي اليمن التي استمرت قائمة حتى قيام الجمهورية عام ١٩٦٢ وفـى العام التـالي تـوفى الإمـام وبـايع اتباعـه محمـد أكـبر أبنائـه وتلقـب الإمـام المؤيـد محمـد القاسم وفى عـهده تم إخراج العثمـانيين من اليمن عام ١٦٣٥.

وقد استمر الهدوء النسبي في اليمن حوالي ثماني سنوات بسبب اتفـاق الإمام المؤيد محمد القاسم (١٦٢٠ - ١٦٤٥ م) مع محمد باشا على إبقـاء الصلح المعقود مع والده واهتـم ولاة الدولـة العثمانيـة خـلال تلك الفترة بتثبيت أقـدام الحكـم العثمـاني فـي داخـل مملكـتهم ولكـن سياسـة الـوالى حيـدر باشـا ١٦٢٤- ١٦٢٩ م أدت إلـى تـدهور موقـف العثمـانيين فـي اليـمن ، إذ سـاءت سيرته بين الأهالي كما قام بقتل محمد بن سنان باشا الكخيا فـي المخـا بعد وصوله إلـى اليـمن بقليـل خوفاً منـه لإلتفـاف الجنـود حولـه وقـد اضـعفت هذه الخطوة من قـوة العثمـانيين إذ كـان محمد بن سنان واتباعـه من ذوى المكانـة الكبيـرة فـي اليـمن ومـن أصـحاب الخبـرة الطويلـة بشـئونه واندلعت الحـرب مـرة أخرى ضد العثمانيين في عام ١٦٢٦ م عندما قتل حيدر باشا أحد الفقهاء من كبار أتبـاع الإمـام المؤيـد أثنـاء زيارتـه لصنعاء لإتهامـه زورا بأنـه كـان يـدعـو الأهـالي إلـى مبايعـة الإمـام . فهاجمـت قـوات الإمـام المؤيـد مراكـز العثمـانيين المهمة في المناطق الشمالية . وانضم إلـى الإمـام معظم أمـراء البلـدان اليمنيـة في الشمال والجنوب وحاصرت قوات الإمام صنعاء مـدة عـامين حتـى فر منـها الوالى إلى زبيد في اوائل عام ١٦٢٩ م وفي الجنوب تمكنت قـوات مـن أعـوان الإمام من الإستيلاء على تعز ، وما ان سقطت تعز حتى تبعتها بقيـة المنـاطق فـي الجنـوب وأعلـن أميـر عـدن انضمامـه تحـت رايـة الإمامـة وأصـبح موقـف

العثمانيين في أشد حالات الخطورة وفشلت حملات الإغاثة التي أرسلتها الدولة لإنقاذ الموقف .

وبذل آخر الولاة العثمانيين على اليمن أحمد قانصوه باشا (١٦٢٩ – ١٦٣٥ م) جهدا كبيرا لإستعادة أملاك العثمانيين في اليمن ، غير أن اوضاع العثمانيين في اليمن ، إلى جانب أوضاع الدولة العثمانية العامة – كانت قد وصلت إلى الحد الذي يصعب معه استرجاع ما فقده العثمانيون حتى ذلك الوقت فطلب عقد الصلح لمدة سنة فوافق الإمام على ذلك وتم عقد الصلح في أغسطس عام ١٦٣٠ م وفي عام ١٦٣٤ م تجددت الحرب مرة أخرى وتركزت حول زبيد والمخا ولكن قانصوه باشا اضطر إلى طلب عقد الهدنة لمدة سنة فوافق الإمام المؤيد على طلبه في يوليو عام ١٦٣٥ م وبعد أقل من شهر من عقد الهدنة هرب قانصوه باشا من زبيد وسلم نفسه إلى الحسن بن قاسم أحد القواد اليمنيين ، فأكرم وقادته وسهل له سبيل الفرار إلى مصر وكان لهرب قانصوه أثره السيء في موقف باقي العثمانيين وقررت الحكومة العثمانية إنهاء الإحتلال وإجلاء قواتها عن اليمن فصار أول ولاية عربية تنفصل عن السيادة العثمانية التي امتدت إلى كافة أجزاء العالم العربي ما عدا المغرب الأقصى خلال النصف الأول من القرد السادس عشر . ولقد تمتع اليمن باستقلاله ما يزيد على مائتي عام تحت حكم الأئمة الزيدية ، وبذلك نتج عن وجود العثمانيين في اليمن قيام دولة الإمامة بعد خروجهم منه ، حتي عاد العثمانيون ثانية إليه عام ١٨٧٢ م بعد أن كان حكم الأئمة قد وصل إلى حد كبير من الضعف وبعد أن كان الإنجليز قد احتلوا عدن والأقاليم المجاورة لها عام ١٨٣٩ م .

ومما لا شك فيه أن عوامل كثيرة تضافرت على خروج العثمانيين من اليمن منها طبيعة اليمن الجبلية وتزايد قوة الأئمة الزيديين مع بداية القرن

السادس عشر ، وبالإضافة إلى ذلك انعكس ضعف أحوال الدولة العثمانية على اوضاع الإدارة العثمانية في اليمن . ولكن من الغريب فعلاً أن ينفصل اليمن عن الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع الذي بذل جهدا كبيرا لإصلاح الخلل الذي أصاب دولته . غير أن هذه الجهود قد شغلت السلطان عن الإهتمام بالإبقاء على اليمن تحت السيادة العثمانية . وعلاوة على ذلك كان تعيين قانصوه باشا والياً على اليمن بعد انهيار السيطرة العثمانية به تعبيرا عن ضعف الدولة العثمانية واضطراب نظمها في ذلك الوقت ، إذ لم تتوفر له الصفات اللازمة لمن يعهد إليه إنقاذ السيطرة العثمانية في هذه الولاية البعيدة ومن ناحية أخرى شجع العثمانيون على الجلاء أن اليمن بدأت تفقد أهميتها الإقتصادية بعد أن قل استعمال طريق البحر الأحمر التجاري إذ أصبح رأس الرجاء الصالح أكثر استعمالا للوصول إلى الشرق .

وفي خلال المدة التي حكم العثمانيون فيها اليمن ، لم يحاولوا تطوير البلاد ولم يتركوا أثاراً تدل على اهتمامهم بالمشروعات العمرانية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ، وكان نظام الحكم العثماني في اليمن عسكريا ، فالوالى هو القائد الأعلى للقوات العثمانية المرابطة به ، وحكام المدن وغيرها من المناطق الرئيسية كان الوالي يعينهم من ضباط الفرق العسكرية .

وهكذا يمكن القول أن الضعف الذي انتاب الدولة العثمانية من الداخل عقب وفاة السلطان سليمان القانون في عام ١٥٦٦ م ، وهو آخر السلاطين العثمانيين العظام ، قد ترك آثاره على ولايات المشرق العربي ، حيث بدأت هذه الولايات تستغل الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية ، وظهرت بها حركات انفصالية كان بعضها يبغى الاستقلال عن الدولة الأم ، وتكوين ما يشبه الدولة المستقلة كحركة على بك الكبير في مصر والتى لم تنجح ، وبعضها كان يبغي الحكم في ظلال الدولة العثمانية .

الفصل الثالث

الغـزو الاسـتعمارى للمشرق العـربى

أولا : التنافس الاستعمارى بالخليج العربي .

ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالمشرق العربى .

ثالثا : الاستعمار البريطانى بالمشرق العربى .

رابعا : الاستعمار الإيطالى بالمشرق العربى .

بدأت الحركة الاستعمارية الغربية تتجه إلى العالم العربى منذ مطلع القرن السادس عشر فى ظل حركة الكشوف الجغرافية ، ومع حالة الضعف التى وصلت إليها الدولة العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر بدأت الدول الأوروبية فى حركة احتلال شملت العالم العربى ، والتى كانت بدايتها مع المشرق العربى ، حيث تكونت به مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية .

أولا : التنافس الاستعمارى بالخليج العربي ٠

يقع الخليج العربي على تقاطع طرق تجارية عالمية ، وبفضل موقعة الجغرافي الملائم ، كان يعد أقصر الطرق بين أوربا والهند والشرق الأقصى فى العصور الوسطى ، ثم أصبح بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٩٨م من قبل فاسكو داجاما ووصوله إلى الهند ، منطقة مهمة للتوسع الاستعمارى للدول الأوربية فى النصف الشرقي من الكرة الأرضية ، حيث خاضت هذه الدول صراعا من أجل الهيمنة ، والذى كان يتوقف بالدرجة الأولى على وضع المحطات التجارية لهذه الدول ، وقواعدها العسكرية فى الخليج العربى ، وبالفعل دخل الخليج العربي فى إطار هذا التنافس الاستعمارى منذ بداية القرن الخامس عشر، عندما قدم البرتغاليون وتبعهم الهولنديون ، ومن بعدهم جاء الفرنسيون والانجليز ، حيث تمكن الإنجليز فى النهاية من الاستقرار والتركيز لوجودهم سياسيا وعسكريا فى منطقة الخليج العربى حتى فرضوا الحماية على المنطقة بمقتضى الاتفاقيات المانعة التى وقعتها بريطانيا مع إمارات الخليج العربى فى عام ١٨٩٢م ٠

(١)- الغزو الاستعمارى البرتغالى للخليج العربى .

كانت التجارة بين الشرق والغرب منذ أقدم العصور تسلك أحد طريقين : أما طريق البحر الأحمر ومصر ، أو طريق الخليج العربى والعراق والشام ، وكلا الطريقين كانا تحت سيطرة العرب ، حيث كانت الأوضاع السياسية المضطربة

أحيانا تؤدى إلى غلق أحدهما أو كليهما ، وحين يحدث هذا فإن نفائس الشرق التي تصدر إلى أوروبا تنقطع ، إلا ما يسلك فيها طريقا وعرا غير مأمون عبر آسيا الصغرى ، يضاف إلى ذلك أن أسعار تلك البضائع كانت مرتفعة بسبب زيادة الرسوم الجمركية وأجور الشحن والتفريغ لمرات عديدة ، كما أن سقوط القسطنطينية بأيدى العثمانيين فى عام ١٥٣٤م جعل الطريق تحت سيطرتهم .

وبذلك ، أصبح البحث عن طريق جديد مهمة ملحة للدولة الأوروبية ، وكانت البرتغال هى الدولة الأوروبية التي كرست أكبر قدر من جهودها للبحث عن هذا الطريق مدفوعة بعوامل اقتصادية ودينية ، ساعدها على ذلك استقرار أحوالها السياسية وتشجيع ملوكها للرحالة ، وبالفعل بدأ البرتغاليون بالاتجاه نحو السواحل الشمالية والشمالية الشرقية للقارة الأفريقية ، ثم مواصلة الرحلة حتى الجنوب الأفريقى بقصد الوصل إلى الهند . وقد كان لرحلة فاسكو داجاما أهمية خاصة لأنه أول من وصل إلى الشرق عن طريق رأس الرجاء الصالح ، حيث وصل إلى موزمبيق وماليندى في عام ١٤٩٨م ، وقد استفاد داجاما من ابن ماجد ومن خبرة العرب العلمية فى الوصول إلى الهند فى مايو عام ١٤٩٨م فكان ذلك نذيرا للتجارة العربية بالاضمحلال إذ كان الطلب الأول للبرتغاليين من حاكم قاليقوط عام ١٥٠٠م أن يحرم التجار العرب من الإقامة داخل حدود مملكته .

ومن هنا بدأ الصراع بين العرب والبرتغاليين حول التجارة مع الهند ، لذلك ، بدأ البرتغاليون في عام ١٥٠٠م بمهاجمة السفن العربية فأحرقوا عشر سفن مصرية عند الموانئ الهندية ، وفي السنة التالية صمم ملك البرتغال على منع العرب من المتاجرة بالتوابل وقام بأول عمل حربي ضد العرب فى عام ١٥٠٢م عندما حاولوا منع السفن العربية من دخول البحر الأحمر ، كما أرسل

ملك البرتغال في عام ١٥٠٣م أسطولا بقيادة ألفونسو دى ألبوكيرك لإغلاق مدخل البحر الأحمر بوجه سفن العرب .

وقد تركزت الخطط البرتغالية حول توطيد سيطرتها على الطريق الجديد وهو طريق رأس الرجاء الصالح ، ومن هنا كان الاتجاه نحو السيطرة على المنافذ والممرات البحرية المتعلقة بالبحر الأحمر والخليج العربى . لذلك ، خرجت حملة ألبوكيرك الثانية فى عام ١٥٠٦م ، وفي طريقهم إلى الهند شن الأسطول البرتغالى فى عام ١٥٠٧م غارات على سواحل الخليج العربي وخاصة عمان التي كانت تشكل أكبر قوة عربية في الخليج العربي ، فدمر فيها جميع الموانئ العربية وأخضعها تحت سيطرته وشيد القلاع في الكثير من سواحل خليج عمان والخليج العربي ، وبنى البرتغاليون في مسقط قلعتى الجلالى والميرانى . كذلك قام البرتغاليون باحتلال جزيرة سقطرى عام ١٥٠٧م ، ثم هاجم ألبوكيرك جزيرة هرمز فى سبتمبر عام ١٥٠٧م فأخضعها لسيطرته وبنى فيها قلعة . كما خاض فرانسيسكو دى ألميديا معركة ديو البحرية بتاريخ ٣ فبراير عام ١٥٠٩م ضد حلف مكون من أساطيل المماليك والعثمانيين وسلطان جوجرات الهندية ، وحقق نصرا حاسما جعل المماليك والعثمانيين يسحبون سفنهم من مياه المحيط الهندى ، مما أمّن السيطرة البرتغالية عليه طيلة السنوات المائة التالية .

أراد القائد ألبوكيرك السيطرة على العالم الإسلامي ، والسيطرة على تجارة التوابل التي كانت طوال قرون من الزمن للتجار العرب والمسلمين ، وبالفعل هاجم ألبوكيرك فى يناير ١٥١٠م مدينة قاليقوط الهندية ، ولكن الهجوم فشل ، وبعد فشل الهجوم سارع ألبوكيرك إلى تشييد أسطول جديد ، حيث أبحر فى فبراير ١٥١٣م قاصدا البحر الأحمر للسيطرة عليه خاصة بعد أن تبين له أن السيطرة على جزيرة سقطرى غير كاف للتحكم بمنفذ البحر

الأحمر ، لذلك قرر التحرك نحو عدن قبل وصول التعزيزات إليها ، وقد ضرب الحصار عليها في شهر مارس عام ١٥١٣م ، ولكنه فشل في احتلالها لحصانتها وشراسة دفاع أهلها لذلك .

وفى عام ١٥١٥م أعد ألبوكيرك حملة للهجوم على جزيرة هرمز ، بعد أن تحمس لحديث الشاه عن التخلص من العثمانيين واقتسام السلطة فاستعدت مملكة هرمز لصد الغزو البرتغالي ، وكان ، وقد انتصر ألبوكيرك على حاكمها " سيف الدين" واحتل هرمز . وكان للبرتغاليين أيضا أطماع فى سواحل الخليج العربى . وبالفعل استطاع البرتغاليون الاستيلاء على كثير من الإمارات كالفجيرة وخورفكان وجلفار ورأس الخيمة ، وجميع موانئ عمان على ساحل خليج عمان وبحر العرب ، لكنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على البصرة لوجود العثمانيين فيها ، وإن كانوا قد أستطاعوا الاستيلاء على فيلكا القريبة من البصرة وأقاموا قلعة عليها .

عقب ذلك ، جاءت الإجراءات البرتغالية مستهدفة بنية العلاقات التقليدية السائدة في منطقة الخليج العربى ، حتى كان التوجه نحو سياسة القهر والتنكيل والعسف المبالغ فيه ، عبر استخدام القوة المفرطة ، من أجل فرض الضرائب ومحاولة السيطرة الجمارك ، واستحصال الأموال على السفن العابرة لهرمز ، بل والتحكم في طبيعة البضائع المارة ، ومنح البرتغاليين أنفسهم المكانة الأولى بالرعاية ، ولم يتوقف البرتغاليون عند هذا الحد بل تطلعوا نحو فرض حضورهم على النشاط التجارى المتعلق بصيد اللؤلؤ ، أو تجارة الخيول التي كان يتم تصديرها من البصرة إلى الهند .

على أية حال ، قامت السياسة البرتغالية في منطقة الخليج العربي على الأسس التالية: فرض السيطرة على المنافذ البحرية من خلال إقامة الحاميات العسكرية والدوريات البحرية ، والمراقبة الدقيقة والصارمة على أنواع البضائع

والتدخل المباشر في توجيهها وإيقافه ، واعتماد أسلوب المصادرة للسفن ، والسعي نحو تحويل النشاط التجارى من الطرق التقليدية إلى طريق رأس الرجاء . أمام ذلك ، لم يرضخ الخليجيون للبرتغاليين ، وبدأوا عمليات مقاومة حيث لعبت حركات المقاومة العربية في الخليج العربي دورا كبيرا في إضعاف وإسقاط الوجود البرتغالى في الخليج ، وكانت أولى حركات المقاومة ، هى التي قام بها سكان البحرين ضد البرتغاليين عام ١٦٠٢م ، حيث هاجم البحرينيون الحاميات البرتغالية ، وشرعت السفن العربية الخليجية بمهاجمة الأسطول البرتغالى ، ووجد البرتغاليون أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه الصمود أمام الثوار العرب ، فطلبوا المساعدة من الأساطيل البرتغالية في الهند والتي بدورها استطاعات أن تخمد ثورة البحرينيين . وفي عام ١٦٠٨م ثارت مدينة هرمز على الجانب الشرقي للخليج العربى ، وتعاون العرب في هرمز مع البريطانيين واستطاعوا طرد البرتغاليين ، إلا أن الإنجليز غدروا بأهل هرمز وسلمو المدينة للفرس ، ووضعوها تحت سيطرتهم ، لأن الحكومة في بلاد فارس كانت تضمن للإنجليز تواجدها في الخليج العربي ، على العكس من العرب ، وفي العام ١٦١٩م ثارت مدينة قريات الواقعة على ساحل عمان ضد البرتغاليين .

ومع ظهور حكم الأئمة اليعاربة في عام ١٦٢٤م ، كانت بداية النهاية للوجود البرتغالى ، حيث بدأ أول أئمة اليعاربة الإمام ناصر بن مرشد حربا لا هوادة فيها ضد البرتغاليين ، وأفلح في الفترة ما بين ١٦٣٠-١٦٤٨م بعد معارك طاحنة من انتزاع معاقلهم فى جلفار ، و صور، وقريات . ووحد الإمام ناصر بن مرشد عمان تحت قيادته ، ووضع حجر الأساس لبناء جيش نظامى وتأسيس أسطول بحرى قوى ، وأخذ يحاصر القلاع البرتغالية ، فسقطت الأخرى الواحدة تلو الأخرى ، ما جعل العمانيون يسيطرون عليها .

وبعد النكبات الكثيرة التي تعرّض لها البرتغاليون على يد اليعاربة اضطروا إلى طلب الصلح ، وكانت شروط الصلح هي أن تدفع القوات البرتغالية جزية سنوية لليعاربة ، وأن يسلموا مواقعهم في مسقط وغيرها ، وأن يكفلوا حرية الملاحة في الخليج العربى . والحقيقة أن هذه الشروط كانت بمثابة لطمة موجهة للهيمنة البرتغالية وتدميرا لتجارتها ولهيبتها العسكرية في المنطقة ، ورغم محاولات البرتغاليين إعادة ما خسروه في المنطقة إلا أنهم فشلوا في ذلك . وفي العام ١٦٥٠م تمكن اليعاربة من تحرير ميناء مسقط ، وكان ذلك ضربة قوية للبرتغاليين في الخليج العربي ، حيث فشلوا في إيجاد مراكز جديدة لهم في المنطقة ، بل إنهم خسروا منطقة " كنج " فى عام ١٦٦٥م ، والتي كانت آخر معقل لهم في الخليج العربى .

(٢)- **الغزو الاستعمارى الهولندى للخليج العربى** .

كان سقوط هرمز من البرتغاليين عام ١٦٢٢م بداية لدخول الهولنديين والإنجليز إلى الأسواق الشرق أوسطية لتكثيف تجارتهم في البصرة وبندر عباس ، وأصبحت بندر عباس في المائة والخمسين عاما التالية مركزا للنشاطات التجارية والسياسية الهولندية والبريطانية والفرنسية في الخليج . وكان الهولنديون قد اكتسبوا في البداية معقلا لهم في الخليج نتيجة لأعمالهم المشتركة مع البريطانيين ، ولكن سرعان ما قويت المنافسة لدى كلتا الدولتين عندما نقلت شركة الهند الشرقية البريطانية وكالتها فى الخليج إلى بندر عباس بعد عام ١٦٢٢م ، وقد رفض الهولنديون دفع الرسوم الجمركية لهم ، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت المحطة التجارية الهولندية في بندر عباس أكثر نشاطا ونجاحا من الإنجليز ، وبدأوا يتاجرون بالسكر والتوابل والأقمشة القطنية الهندية والنحاس والحديد فى منطقة الخليج .

وفي عام ١٦٢٣م أبرم الهولنديون اتفاقية مع الشاه عباس الأول تتعلق بتجارة الحرير ، حصلوا بموجبها على حق التجارة الحرة على الجانب الفارسى من الخليج مقابل شراء كمية محددة من الحرير سنويا من الملك . وبالإضافة إلى مركزهم الرئيس في بندر عباس ، كان لدى الهولنديين عدد قليل من المكاتب الصغيرة عادة في أصفهان ، وأحيانا في مواقع أخرى مثل لار ، وكيرمان ، وبوشهر ، وشيراز . ونتيجة لتجارتهم بالسلع الفارسية وخاصة الحرير بين عامي ١٦٢٣ - ١٦٣٠م حققت شركة الهند الشرقية الهولندية أرباحا هائلة .

لقد أصبح الهولنديون مع بداية القرن السابع عشر القوة البحرية المسيطرة فى المحيط الهندى والخليج العربى ، وكان الفرس قد سمحوا للهولنديين والبريطانيين بممارسة التجارة في بلادهم ، لأنهم توقعوا المساعدة العسكرية في توسيع نطاق طموحاتهم للسيطرة على المنطقة وفرض سيادتهم عليها ، وبذلك التزم الإنجليز والهولنديون بتحالف من نوع معين مع فارس ، كما اعتمدت مصالحهم الاقتصادية في الخليج على المزايا التجارية التى كانوا قد حصلوا عليها وضمنوها من فارس . وقد استمرّ نشاط شركة الهندية الشرقية الهولندية التجارى - بعد أن حققت هولندا استقلالها عن أسبانيا عام ١٦٤٨م - نحو مائة عام من الأعمال التجارية والازدهار والنجاح دون التعرض لأى إزعاج .

ومع اشتعال الحرب الإنجليزية الهولندية في أوروبا عام ١٦٥٢م ، فقد الإنجليز وكالاتهم التجارية في الخليج العربى في بندر عباس والبصرة لصالح الهولنديين ، وأصبحت شركة الهند الشرقية الهولندية بحصولها على تلك الوكالات المزود الرئيس للتوابل في بلاد فارس والخليج العربى ، حيث حققت نجاحا تجاريا ملموسا هناك . وفي عام ١٦٦٦م كان لشركة الهند الشرقية

الهولندية مقرا في مسقط لفترة قصيرة من الزمن ، وبالتالى أصبح للهولنديين دور كبير في التجارة الآسيوية ، حتى أنهم تمكنوا مع حلول منتصف القرن السابع عشر من طرد شركة الهند الشرقية البريطانية من الجزء الأكبر من الخليج العربى ، ومع حلول عام ١٦٨٠م ثبتوا أقدامهم في كل من البصرة وبندر عباس .

ومع حلول الخمسينيات من القرن الثامن عشر ضعفت قوة الهولنديين نتيجة للحرب الثلاثية التي قامت بينهم وبين الإنجليز والفرنسيين ، ففقدوا بذلك معظم ممتلكاتهم التي كانت بين أيديهم في معظم أنحاء المحيط الهندى باستثناء الأرخبيل الإندونيسى ، وضعفت سيطرة الشركة الهولندية فى الخليج العربى على وكالاتهم في بوشهر وبندر عباس والبصرة نتيجة لمنافسة البريطانيين ، ولزيادة الضرائب التي فرضها عليهم حاكم بوشهر ، والعلاقات المتدهورة مع السلطات العثمانية ، فكان أن أغلق الهولنديون تلك الوكالات فى عام ١٧٥٣م .

ومع ذلك ، حاول الهولنديون بعد إغلاق تلك الوكالات الثلاث المحافظة على مكانتهم في الخليج العربى ، فاحتلوا جزيرة " خرج " ، كما عمل الهولنديون على تقوية مكانتهم هناك بتشييد حصن ووكالة لهم ، كما سيطروا على النشاطات الاقتصادية المختلفة التي كان يقوم بها السكان العرب المحليين والتى تشمل صيد اللؤلؤ . وقد أدّت تلك النشاطات إلى مقاومة السكان العرب المحليين تحت قيادة " مير مهنا " الذى نجح في تحرير جزيرة خرج من أيدى الهولنديين عام ١٧٦٦م ، حيث كان انتصار مير مهنا بداية لنهاية وجود الشركة الهولندية المتحدة فى الخليج العربى ، إلا أن التجار الهولنديين ظلوا يمارسون الأعمال التجارية بين المؤسّسات الهولندية في آسيا

والخليج العربى ، كما استمرّت سفن النقل الهولندية تبحر بكثرة بين مسقط وملابار الهولندية .

(٣)- **الغزو الاستعمارى الفرنسى للخليج العربى** .

بدأت أولى المحاولات الفرنسية للإتجار مع الشرق عام ١٦٠١م حين قام بعض المغامرين الفرنسيين بقيادة " فرانسوا بيرارد دي لافال " بالإبحار نحو الشرق عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا أن اصطدام السفينة بالصخور أدى إلى فشل تلك الرحلة عند سواحل الهند الجنوبية ، وفي عام ١٦٠٤م تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية ، والتي تجددت حينما حاول وزير المالية الفرنسى " كولبير" تنشيط الجهود الفرنسية فأعاد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م ، وأرسل بعثة إلى شاه فارس استطاعت أن تحصل على إعفاء للتجار الفرنسيين من رسوم الجمارك لمدة ثلاثة سنوات ، كما حصلت على تسهيلات مماثلة لما حصل عليه التجار الانجليز والهولنديين وبموجب تلك الامتيازات أسس الفرنسيون وكالتين أحداهما في بندر عباس والاخرى في أصفهان إلا أن التجارة الفرنسية بقيت ضعيفة حتى أواخر القرن السابع عشر الميلادى .

عقب ذلك ، وجهت فرنسا اهتمامها إلى مسقط والبصرة ، فقد حاولت الحصول على أذن من سلطان عمان لتأسيس وكالة فى مسقط إلا أنه رفض فلم تحظ فرنسا في الخليج بأكثر من تجارة بسيطة ودور سياسى محدود نتيجة المقاومة الانجليزية والهولندية ، وفى مطلع القرن الثامن عشر عادت فرنسا إلى تنشيط فعالياتها فى الشرق فعقدت مع بلاد فارس عام ١٧٠٨م معاهدة تضمنت تسهيلات واسعة للتجار الفرنسيين ، ومنها إعفاؤهم من الضرائب لمدة سنوات لا سيما بعد تزايد نشاط عرب عمان البحرى في عهد سلطان بن سيف ورفض الهولنديون والانجليز تقديم الدعم للفرس ضد عرب عمان ، لذلك

عقدت معاهدة أخرى بين فرنسا وبلاد فارس عام ١٧٢٢م تضمنت حلفا ضد العرب العمانيين مقابل إعفاء الفرنسيين من دفع رسوم الإستيراد والتصدير .

ونتيجة الفوضى والاضطرابات التي سادت المنطقة بعد سقوط الصفويين وتضاعف نشاط القوى العربية توقف النشاط الفرنسى فى الساحل الشرقى للخليج العربى ، فأغلق المركز التجارى في بندر عباس حتى عام ١٧٤٠م ، وقد اشتدت المنافسة الفرنسية الانجليزية خلال تلك الفترة بعد تعرض الانجليز إلى ضربة قوية على أيدى الفرنسيين نتيجة لتدمير مركزهم في بندر عباس . وتزايد النشاط الفرنسي بعد حرب السنوات السبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣م) حيث بدأت تعمل من أجل احتلال جزيرة " خرج " العربية وإنشاء قنصلية في مسقط ، إلا أن قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م حال دون تحقيق ذلك ، بينما ازدادت رغبة فرنسا التوسعية فى مناطق نفوذها من أجل تصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية والأسواق والأيدى العاملة ورأس المال ، لذلك بدأت فرنسا تنافس بريطانيا على مستعمراتها في الهند للحصول على امتيازات فى الخليج العربى ، وأخذت تعمل على ضرب المصالح البريطانية حيث كانت الساحة العربية ومياه الخليج العربى محل الصراع .

وأثناء حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٩٨م دخل التنافس الانجليزى الفرنسى في الخليج العربي إطار جديد حيث لجأ البريطانيون إلى شاه فارس من أجل الوقوف بوجه الفرنسيين ، في الوقت الذى حرص فيه نابليون على التقرب من حكام منطقة الخليج العربى ومنهم سلطان بن أحمد سلطان عمان ، فقد اقترح تاليران وزير الخارجية الفرنسي إرسال بعثة إلى مسقط من أجل إعادة تأسيس الروابط مع سلطان بن أحمد الذى جعل موانئ عمان مفتوحة أمام السفن الفرنسية ، إلا أن فشل الحملة أدى لتراجع النفوذ البريطانى بالخليج العربى .

(٤) - الغزو الاستعمارى البريطانى للخليج العربى .

تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية فى عام ١٦٠٠م ، وانحصرت أعمالها في البداية خلال عام ١٦١٦م فى ممارسة الأعمال التجارية فى بلاد فارس ، وقامت في العام التالى بتأسيس وكالتين فى المناطق الداخلية الواقعة في شيراز وأصفهان ، وفى عام ١٦١٧م حصلت الشركة على مرسوم من الشاه عباس شاه الفرس يمنحها احتكار تجارة الحرير من الموانئ الفارسية بالخليج العربى . وقد افتتح ممثلو الشركة وكالتهم الأولى على ساحل الخليج عام ١٦٢٣م فى بندر عباس على ساحل فارس الجنوبى إثر الانتصار الفارسى البريطانى على البرتغاليين عام ١٦٢٢م ، وتحولت بعد ذلك تجارة هرمز إلى بندر عباس فأصبحت بذلك المقر الرئيسى للنشاطات التجارية البريطانية فى الخليج العربى.

وقد بدأ ازدهارالتجارة البريطانية مع انحدار تجارة الهولنديين ، إلا أن التنافس الإنجليزى- الفرنسي على السيادة في الهند والخليج أدى إلى فترة من عدم الاستقرار والثبات ، وفي عام ١٧٦٣م فتحت شركة الهند الشرقية البريطانية مقرّا لإقامة مسؤول بريطانى في بوشهر ، وقد تمكنوا - تحت إشراف " المقيم البريطاني " - من احتكار الموارد الصوفية إلى بلاد فارس ، وكان ذلك بداية لفترة مائتى عام تقريبا من السيادة البريطانية على الصعيدين التجارى والسياسى فى المنطقة بعد انهيار مكانة البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين . ومنذ أواخر القرن الثامن عشر فصاعدا أحلت شركة الهند الشرقية البريطانية محل الوكالات التابعة للشركة شبكة من المقيميات والوكالات التي أصبح دورها الرئيس حماية المصالح الاستعمارية البريطانية من تدخل القوى الأوروبية الأخرى فى المنطقة . وقد تم بين عامي ١٧٦٣-

١٩٤٧م إنشاء المقيميات والوكالات في بوشهر ، ومسقط ، والبصرة ، وبغداد ، والبحرين ، والكويت ، والشارقة .

ومع التطورات السياسية فى بلاد فارس وانهيار اليعاربة في عمان أدى ذلك إلى حالة من الفوضى والاضطرابات ، ومن ثم إلى فراغ سياسى في الخليج ، وذلك خلال العقود الأولى من القرن الثامن عشر . وفى نفس الوقت بدأت الجماعات العربية البحرية الذين كانوا قد فروا منذ قرن خلال النفوذ البرتغالى هناك بالنزوح والهجرة من المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية وعمان إلى الساحل واستئناف نشاطاتهم التجارية فيه ، كما برز كل من القواسم واتحاد بنى ياس وسلالة آل بو سعيد وعاصمتهم مسقط فى جنوب شرقى شبه الجزيرة العربية . ومع مرور الوقت ، أصبح القواسم – وقاعدتهم الرئيسة رأس الخيمة – تجارا ناجحين كما حازوا السيادة بين القبائل في المنطقة كاتحاد قوى .

على أية حال ، لم يكن الخليج خلال تلك الفترة آمنا ، فقد بدأ القواسم يتحدون السيادة العمانية في البحر لانتزاع نصيب أكبر من التجارة الخليجية والهندية والإفريقية التي نتج عنها صراع بينهم وبين حكام آل بو سعيد لكسب السيادة والتفوّق ، ونتيجة لمخاوف البريطانيين من هجوم فرنسى محتمل على ممتلكات شركة الهند الشرقية البريطانية ، أقاموا تحالفات مع حاكم مسقط وشاه فارس . وقد نشأ صراع مع القواسم حول المصالح نتيجة لتزويد عمان بالأسلحة والذخيرة ، فقد كان هؤلاء ينظرون إلى البريطانيين بكثير من الشك لأسباب سياسية واقتصادية ودينية . ولما أيقن البريطانيون بأن القواسم يهددون السلام البحرى والطرق التجارية البحرية التابعة لهم ، أبدوا رغبتهم الخاصة في السيطرة على الطرق التجارية البحرية الواقعة بين الخليج والهند ، والتي أدت إلى تفاقم الخلافات بينهم . وفي عام ١٨٠٦م تم التوصل إلى

اتفاقية بين البريطانيين والقواسم تم بموجبها الاتفاق على إقامة السلام بين الجانبين واحترام كل طرف رعايا وممتلكات الطرف الآخر . إلا أن أعمال الهجوم على الملاحة البريطانية كانت تزداد تدريجيا .

ومع ذلك ، تبنت السلطات البريطانية خلال السنوات الأولى من وجودهم فى الخليج العربى ، الاعتقاد بأن القواسم كانوا يمثلون السبب الرئيس لكافة الأعمال غير القانونية القائمة في الخليج العربى ، ولذلك قاموا فى عام ١٨٠٩م بهجوم على رأس الخيمة - وهو ميناء القواسم الرئيس- وعلى " لنجة " و " لافت " وغيرها من قواعد القواسم على الساحل الفارسى ، واستمرّت المنازعات من حين لآخر ، حتى تم فى عام ١٨١٩م تدمير رأس الخيمة نتيجة حملة بريطانية بحرية ضدها . والحقيقة أن إخضاع رأس الخيمة أنهى أى تحد للسيطرة البريطانية على مياه الخليج ، وفي عام ١٨٢٠م أبرم البريطانيون معاهدة السلام العامة مع شيوخ عرب الساحل ، والتى وافق بموجبها الحكام على وقف الأعمال العدائية في البحر نهائيا ، وبالإضافة إلى كل ذلك تضمنت المادة التاسعة من هذه المعاهدة أول إشعار مدون ضمن معاهدة رسمية بإنهاء تجارة العبيد . وبالتالى منحت بنود تلك المعاهدة البريطانيين الحق في ضبط الأمن في الخليج ، كما حددت نقطة تحول للمصالح البريطانية في المنطقة .

افتتحت اتفاقية عام ١٨٢٠م عهدا من العلاقات الرسمية بين بريطانيا ودول الخليج ، حيث كان المقيم السياسي في بوشهر مسؤولا عن شؤون المنطقة بأكملها ، وخلال عشرينيات القرن التاسع عشر أصبح يوجد " وكلاء محليون" في كل من مسقط ، والشارقة ، والبحرين على الجانب العربى ، وأيضا في لنجة ، وشيراز ، وأصفهان ، وموغو في بلاد فارس . ورغم ظهور بعض النتائج الإيجابية بعد عام ١٨٢٠م من ارتفاع نسبة تجارة اللؤلؤ ،

وغياب الهجمات على النقل البحرى الأجنبى ، إلا أن المعاهدة لم تؤد إلى وقف تام للحروب بين القبائل العربية في البحر ، ولهذا السبب قام البريطانيون عام ١٨٣٥م بإقناع حكام أبو ظبى ، ودبى ، والشارقة ، وعجمان للتوقيع على صلح بحرى تمنع فيه كافة الأعمال العدوانية والحروب في البحر خلال موسم الغوص ، وما لبث شيخ أم القيوين أن وقع على تلك الاتفاقية في السنة التالية ، وفى عام ١٨٤٣م تم عقد صلح مدته عشر سنوات . وبدأت القوّات البحرية البريطانية بمراقبة الملاحة والصيد فى الخليج العربى ، حيث أصبحت الاضطرابات بعد عام ١٨٤٣ م نادرة . وعقب انتهاء صلح العشر سنوات وافق الشيوخ – بتوصيات من المقيم السياسي – على إقامة صلح دائم في البحر ، وبالفعل تم فى عام ١٨٥٣م التوقيع على معاهدة السلام البحرى الدائمة ، والتى وافق الشيوخ بموجبها على وقف تام للأعمال العدوانية في البحر وعلى إقامة صلح بحري تام ودائم بينهم ومن هنا أصبح دور البريطانيين محدودا ، واقتصر فقط على الأمن البحرى .

من هذا المنطلق ، لم يكن لدى البريطانيين الرغبة في التدخل بشؤون المشيخات الداخلية ، ونتيجة لهذا الصلح أصبحت المنطقة معروفة فى الوثائق البريطانية السياسية بالساحل المتصالح ، كما كان يشار إليها أيضا بساحل عمان المتصالح . من ناحية أخرى ، قامت الحكومة البريطانية بإبرام أربع معاهدات مختلفة مع شيوخ الساحل المتصالح خلال أعوام ١٨٣٨م ، ١٨٣٩م ، ١٨٤٧م ، ١٨٥٦م ، وذلك بهدف القضاء على تجارة العبيد التى كانت آخذة في الازدياد رغم شروط معاهدة عام ١٨٢٠م ، وقد حققت تلك المعاهدات المختلفة تحسنا في الوضع ، ومع إنشاء خطوط ومحطات للبرق عام ١٨٦٤م في مناطق مختلفة في الخليج العربى ، حصل البريطانيون على

ضمان خطى من شيوخ الساحل المتصالح لحمايتهم ، وذلك بإضافة مادة إلى الصلح البحرى الدائم لعام ١٨٥٣م .

وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا في أوج قوتها عندما دخلت قوات جديدة على الساحة وهو ما شكل تحديا لسيادتها غير المتنازع عليها في المنطقة . فقد قامت الدولة العثمانية بمحاولات متكررة لتثبيت سلطتها على الساحل العربى ، بينما أبدى الفرس اهتمامهم بالسيطرة قليلا على الساحل المتصالح . كذلك دفعت النشاطات الفرنسية فى مسقط وعلى الساحل المتصالح خاصة خلال السنوات القليلة التالية الحكومة البريطانية للدخول في اتفاقيات مانعة مع مشيخات الخليج ، حيث ألزمت هذه الاتفاقيات المانعة لعام ١٨٩٢م شيوخ الساحل المتصالح بعدم الدخول في اتفاقيات أو إجراء اتصالات مع أية قوة أو دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية ومقابل ذلك تعهد البريطانيون بالدفاع عن إمارات الخليج من أى عدوان خارجي . وبالتالى مثلت الاتفاقيات المانعة حجر الزاوية للسيادة البريطانية المنفردة في الخليج حتى انسحابهم من المنطقة

ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالمشرق العربى .

بدأ الفرنسيون فى التوجه ناحية المشرق العربى منذ عهد الحملات الصليبية بحملة لويس التاسع على عهد الدولة الأيوبية ، ثم كانت حملة نابليون بونابرت فى العصر الحديث ، والتى إن كانت قد فشلت إلا أن الفرنسيين استمروا فى هدفهم بتكوين مستعمرات لهم فى هذه المنطقة حتى تحقق لهم ذلك .

(١) - احتلال فرنسا لمصر ١٧٩٨م .

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى مصر مرات قبل حملتهم المشهورة عليها فى عام ١٧٩٨م ، حيث كانت البداية مع الحروب الصليبية ، ومن خلال

الحملة التي قادها لويس التاسع . ومهما قيل عن أسباب ودوافع الحملة التى قادها نابليون بونابرت على مصر فلا ريب من أن أهم هذه الدوافع كان التطاحن الاستعمارى بين انجلترا وفرنسا الذى أعقب حركة الكشوف الجغرافية ، لذلك ، وجدت فرنسا لظروف سياسية وعسكرية واقتصادية ضرورة غزوها لمصر ، وبالفعل أقلعت هذه الحملة تحت قيادة نابليون بونابرت من ميناء طولون فى ١٩ مايو ١٧٩٨م ، وتمكنت من احتلال الإسكندرية ، وفى طريق زحفها إلى القاهرة بطريق دمنهور تلاقت مع جيش المماليك بقيادة مراد بك ، والذى كان مؤلفا من ثلاثة ألاف فارس مملوكي وتسعة ألاف من الفلاحين وأتباع المماليك ودارت معركة شبراخيت يوم ١٣ يولية : حيث انتهت المعركة بتقهقر مراد إلى القاهرة ، لتقع فى يوم ٢١ يولية ١٧٩٨م وعلى مقربة من إمبابه معركة الأهرام الحاسمة بين الجيش المملوكى الذى كان يبلغ نحو عشرون ألف ، وبين الجيش الفرنسى الذى كان يعد أكثر الجيوش الأوروبية تقدما فى ذالك الحين ، وأسفرت المعركة عن هزيمة المماليك والأهالى ، وانسحب فريق من المماليك المهزومين مع مراد بك إلى الوجه القبلي على حين انسحب الفريق الآخر مع ابراهيم بك إلى بلبيس .

وقد اعتقد الفرنسيون أن ظروف الظلم التى عاشها المصريون تحت حكم المماليك ، فضلا عما اشتهروا به من الصبر والميل إلى الهدوء سوف يساعد على سرعة خضوعهم للاحتلال الفرنسي ، ولكن لم يلبث أن خاب أملهم ، فقد هز الاحتلال الفرنسى المشاعر الوطنية والدينية للمصريين هزا عنيفا على نحو أدى إلى تفجير حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية اندلعت من الإسكندرية إلى أسوان وقامت بصفة رئيسية على أكتاف الفلاحين والعربان والمماليك . ففى الوجه البحرى واجه الحملة الفرنسية مقاومة عنيفة كالتي حدثت فى دمنهور حيث اضطرت القوة المهاجمة إلى الانسحاب إلى

الإسكندرية ، هذا فى الوقت الذى كان فيه الأهالي يهاجمون الحملة أثناء مرورها بقراهم ، وحدث ذلك أيضا فى رشيد وأبو قير وبلبيس ، وواجهت القوات الفرنسية حركة مقاومة شديدة فى مدينتي المنوفية والغربية ، وأما فى الصعيد فقد لاقت حملة " ديزييه " مقاومة عنيفة وهزائم متتالية فى المنيا وأسيوط وقنا ، وأما القاهرة فقد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتان مما دفع الفرنسيين إلى اتباع أسلوب البطش والشدة فى مواجهة هذه الثورات . وفضلا عن ذلك ، واجهت الحملة رفضا من الدولة العثمانية وبريطانيا مما دفع الدولتان إلى التعاون لأجل إخراج الحملة من مصر ، وبالفعل لم يكتب للحملة البقاء بالأراضى المصرية سوى ثلاث سنوات ، حيث انتهى الأمر بجلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠١م .

(٢) - مستعمرة الصومال الفرنسى ١٨٩٦م .

يرجع اهتمام الفرنسيين والانجليز بوجه خاص بالسواحل الشرقية لأفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحى المؤدى إلى الهند . وقد اشتد النضال بين فرنسا وانجلترا فترة من الزمن فى سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى ، وكانت فرنسا قد اشترت فى عام ١٨٦٢م من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجورة يسمى أبوك . وبالطبع كانت هذه الوسائل التى اتبعتها الدول الاستعمارية لوضع أيديها على مناطق شاسعة من القارة شائعة فى ذلك الوقت . على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عام ١٨٨٢م حينما أيقظت الأحداث التى كانت تجرى فى مصر أذهان الفرنسيين إلى أهمية هذه المنطقة التى وضعت فرنسا يدها عليها فأسرعت بإرسال قواتها لاحتلالها ، وضغطت على السلطان المحلى ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة ، كما استولت فرنسا على ميناء جيبوتى عام ١٨٨٨م ، وتبلغ هذه المنطقة ما يقرب

من ٥٧٩٠ ميلا مربعا وهى محصورة بين إرتريا وأثيوبيا والصومال البريطاني وترجع أهمية هذه المنطقة الساحلية إلي أنها قريبة من منافذ البحر الأحمر ، كما أنها تستخدم كمنفذ لتجارة الحبشة ، وفي عام ١٨٩٦م صدر مرسوم فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق أفريقيا تحت إدارة واحدة عرفت باسم الصومال الفرنسي واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي العام .

(٣) - احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ١٩٢٠م .

عقب زوال الحكم العثماني أعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق وكلف علي رضا الركابي بتشكيلها ورئاستها وفي أواخر ١٩١٨م دعي الأمير فيصل للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي انعقد بعد الحرب العالمية في فرساي ، وقد طرح فيصل في المؤتمر قيام ثلاث حكومات عربية في كل من الحجاز وسورية والعراق ، وفي المؤتمر اقترح الأمريكيون نظام الانتداب ، كما اقترحوا إرسال لجنة لاستفتاء الشعب حول رغباتهم السياسية وعرفت بلجنة كينج وكراين فوافق الفرنسيون والبريطانيون مكرهين على إرسال اللجنة الأمريكية ، وبعد انتهاء اللجنة الأمريكية من عملها جاء في توصياتها : إن بلاد الشام ترفض السيطرة الأجنبية ، ويُقترح فرض نظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة حيث أن العرب مجتمعين على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على الأراضي العربية دون تجزئتها ، غير أن التقرير أهمل .

ونظرا للوجود الفرنسى فى لبنان ، فإن الأمير فيصل قبل تحت الضغط عقد اتفاقية مع فرنسا ممثلة برئيس وزرائها جورج كليمنصو وعرفت باسم اتفاق فيصل كليمنصو ومن أبرز بنودها الموافقة على الانتداب الفرنسي على سورية مع احتفاظ البلاد باستقلالها الداخلي ، وتعاون سوريا مع فرنسا فيما يخص العلاقات الخارجية والمالية ، وأن يقيم سفراء سوريا في الخارج ضمن

السفارات الفرنسية ، والاعتراف باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية الكاملة ، وبالحدود التي سيعينها الحلفاء ، غير أن المؤتمر السوري العام رفض اتفاق فيصل كليمنصو وطالب بوحدة سوريا واستقلالها وقبول انتداب أمريكا أوبريطانيا ورفض الانتداب الفرنسي ، على أن يكون مفهوم الانتداب هو المساعدة الفنية فقط ، ، لذلك توترت العلاقة بين فيصل وجورو في أعقاب تراجع فيصل عن اتفاقه مع الفرنسيين وانحيازه للشعب ، وفي ٨ مارس ١٩٢٠، عقد المؤتمر السوري العام بدمشق برئاسة هاشم الأتاسي وبحضور الأمير فيصل وأعضاء الحكومة ، وخرج المؤتمر بالقرارات التالية : استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً ، واختيار سمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على البلاد بالإجماع ويلقب صاحب الجلالة ، وأن النظام السياسي للدولة مدني نيابي ملكي ، وقد رفض الحلفاء الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا في أبريل ١٩٢٠ خلال مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سورية ولبنان للانتداب الفرنسي ، وقد رفضت الحكومة السورية وكذلك المؤتمر العام مقررات مؤتمر سان ريمو .

وفي ٥ يوليه ١٩٢٠ أوفد فيصل مستشاره نوري السعيد للقاء الجنرال الفرنسي جورو في بيروت ، فعاد السعيد إلى دمشق في ١٤ يوليه ١٩٢٠م مزوداً بإنذار عرف باسم " إنذار جورو" وحددت مدة أربعة أيام لقبوله ، وشمل خمس نقاط وهي : قبول الانتداب الفرنسي ، والتعامل بالنقد الورقي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان في باريس ، والموافقة على احتلال القوات الفرنسية لمناطق من سوريا ، وحل الجيش السوري ، ومعاقبة من تورط في عمليات عدائية ضد فرنسا . لذلك ، جمع الملك فيصل وزرائه لمداولة الأمر بينهم فكان رأي الكثيرين منهم النزول عند مطالب جورو ومهادنته وقبول

الإنذار حيث أرسل فيصل خطاباً إلى الجنرال جورو بالموافقة على الشروط وحل الجيش . ومع ذلك ، بدأت القوات الفرنسية بالزحف بإمرة الجنرال جوابيه بأمر من الجنرال جورو باتجاه دمشق في ٢٤ يوليه ١٩٢٠م بينما كان الجيش السوري المرابط على الحدود يتراجع ، ولمّا سُئل جورو عن هذا الأمر أجاب بأن برقية فيصل بالموافقة على الإنذار وصلت إليه بعد انتهاء المدة .

أمام ذلك ، لم يكن أمام أصحاب الغيرة والوطنية إلا المقاومة حتى الموت وكان على رأس هذا الرأي وزير الحربية يوسف العظمة ، الذي عمل على جمع ما تبقى من الجيش مع مئات المتطوعين الذين اختاروا هذا القرار واتجهوا لمقاومة القوات الغازية الفرنسية الزاحفة باتجاه دمشق ، وفي ٢٤ يوليه ١٩٢٠ بدأت معركة ميسلون عندما بدأت المدفعية الفرنسية في التغلب على المدفعية السورية ، وبدأت الدبابات الفرنسية بالتقدم باتجاه الخط الأمامي للقوات المدافعة ، وقد انتهت المعركة بهزيمة السوريين ، حيث استشهد يوسف العظمة في يوم الأربعاء ٢٤ يوليه عام ١٩٢٠م ، ليتم احتلال سوريا وبداية الانتداب الفرنسي عليها ، وتم تعيين مفوض سامي فرنسي لإدارتها ، حيث كان المفوض السامي الفرنسي يقيم في بيروت وله صلاحيات مطلقة في التشريع والتعيين، وكذلك عيّن موظفين فرنسيين في الوزارات والدوائر الحكومية بوصفهم مستشارين ، وأما المحاكم فكانت مختلطة من قضاة سوريين وفرنسيين ، وبعد إقرار الدستور تقلصت صلاحيات المفوض الفرنسي ، غير أنه لم يعتمد الدستور وينشره إلا بعد أن أضاف مادة تنص على تقييد العمل بأي مادة تخالف صك الانتداب .

ومن جانب آخر ، أراد الجنرال جورو معاقبة السوريين بسبب تصديهم للقوات الفرنسية في معركة ميسلون فأصدر ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١م عدة مراسيم هدفها تقسيم سورية على أساس طائفي ، وقد أفضت المراسيم

عن إنشاء ستة دويلات مستقلة وهي : دولة دمشق ، والتى شملت مدن حمص وحماة ووادي نهر العاصي إلى جانب دمشق العاصمة ، ودولة حلب ، والتى امتدت في مناطق الشمال السوري بالإضافة إلى منطقة حوض نهر الفرات في شرق سورية ، وضمت عدة مدن مثل دير الزور والرقة والحسكة إلى جانب مدينة حلب العاصمة ، ودولة العلويين ، والتى شملت ، محافظة طرطوس وبعض المناطق مثل سقيلبية وتلكلخ وجسر الشغور إلى جانب اللاذقية العاصمة ، ودولة لبنان الكبير ، والتى ضمت بيروت العاصمة مع أقضيتها وتوابعها " صيدا وصور ومرجعيون وطرابلس وعكار " ، والبقاع مع أقضيته الأربعة وهى بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا ، وقد رفض مسلمو دولة لبنان الكبير في أكثريتهم الدولة والكيان الوطني اللبناني عند نشوئه بينما رحب معظم المسيحيين بالانفصال وتشكيل الدولة الجديدة ، وفي ٢٣ مايو ١٩٢٦م أقر مجلس الممثلين الدستور وأعلن قيام الجمهورية اللبنانية ، ودولة جبل الدروز ، والتى ضمت منطقة السويداء وفي البدايات أطلق عليه تسمية دولة السويداء وفي عام ١٩٢٧م غير الاسم إلى دولة جبل الدروز، فضلا عن لواء الاسكندرونة المستقل ، وأعطيت الأقاليم السورية الشمالية لتركيا خلال معاهدة أنقرة وترسيم الحدود بين القوة الاستعمارية وتركيا.

ثالثا : الاستعمار البريطانى بالمشرق العربى .

كونت بريطانيا فى العالم العربى إمبراطورية استعمارية كانت بدايتها فى الخليج العربى بعد صراع استعمارى دار بينها وبين البرتغال ثم هولندا ، ومن بعد أسست مجموعة مستعمرات لها فى العالم العربى .

(١)- احتلال بريطانيا لعدن ١٨٣٩م .

قامت بريطانيا ببعض المقدمات لاحتلال عدن ، فأرسلت في بداية الأمر الكابتن هينز أحد ضباط البحرية إلى منطقة خليج عدن في عام ١٨٣٥م وذلك

لمعرفة مدى صلاحية المنطقة لتكون قاعدة بحرية ومستودعا للسفن البريطانية ، وقد أشار هينز في تقريره إلى ضرورة احتلال عدن لأهميتها الإستراتيجية . فى هذا الوقت كانت سلطنة لحج تسيطرة على عدن ، وكان لا بد للإنجليز من سبب يبررون به احتلالهم لعدن ، ففي عام ١٨٣٧م وفي ظل سيطرة سلطنة لحج على عدن ، وقعت حادثة غرق السفينة البريطانية " داريا دولت " قرب الشواطئ اليمنية فوجدت بريطانيا ضالتها لاحتلال عدن وادعت بأن الصيادين اليمنيين قاموا بنهب تلك السفينة ، وطالبت بالتعويض من قبل سلطان سلطنة لحج محسن العبدلي أو بتمكين بريطانيا من السيطرة على ميناء عدن وكان موقف السلطان العبدلي رفضه بالمساس بالسيادة اليمنية ووافق على دفع أية تعويضات أخرى ، ولكن بريطانيا – التي لم يكن في نيتها الحصول على أية تعويضات وإنما هدفها هو الاحتلال وفرض سيطرتها العسكرية على مدينة عدن وميناءها الاستراتيجي – عدلت عن قبول التعويض وطلبت احتلال عدن ، وبدأت في الاستعداد لتنفيذ غرضها بالقوة المسلحة ، وتمهيدا للاحتلال أيضا ، وتحت ضغوط البريطانيين وقع سلطان لحج محسن بن فضل العبدلي في ٢٢ يناير ١٨٣٨م معاهدة بالتخلي عن ١٩٤ كيلومتر مربع لصالح مستعمرة عدن ، مقابل شطب ديونه التي بلغت ١٥ ألف وحدة من عملة سلطنته ، مشترطا أن تبقى له الوصاية على رعاياه فيها .

وفي عام ١٨٣٩م نفسه قامت حكومة الهند البريطانية بعدة إجراءات للاستيلاء على عدن ، ففي ١٦ يناير دفع القبطان " هينس " بعدد من السفن الحربية بهدف احتلال ميناء صيره فقاوم اليمنيون بشراسة مستميتة الأمر الذي أجبر السفن البريطانية بالتراجع والانسحاب ، ولعل هذه الخطوة من قبل البريطانيين كانت بمثابة بالون اختبار لمدى إمكانات المقاومين اليمنيين والذين بالطبع كانوا يمتلكون أسلحة بدائية ومنها عدد قليل من المدافع

التقليدية الرابضة فوق قلعة صيره المطلة على ميناء عدن القديم ، وبعد ثلاثة أيام في ١٩ يناير ١٨٣٩م قصفت مدفعية الأسطول البريطاني مدينة عدن ولم يستطع الأهالي الصمود أمام النيران الكثيفة وسقطت عدن في أيدي الإنجليز بعد معركة غير متكافئة بين أسطول وقوات الإمبراطورية البريطانية من جانب وقوات قبيلة العبدلي . من جانب آخر ، وبدأت إنجلترا عشية احتلالها لعدن في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يحقق مصالحها الإستراتيجية والتجارية والبحرية فعقدت مع سلطان سلطنة لحج معاهدة للصداقة ومنحته راتبا سنويا إلا أن هذا لم يجد نفعا حيث حاول سلطان لحج استعادة عدن ثلاث مرات في عامي ١٨٤٠و١٨٤١م لكن تلك المحاولات لم تنجح للفارق الهائل في تسليح القوتين

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا في المنطقة ، لذلك أخذت تمد نفوذها إلى مناطق شاسعة من اليمن فاستولت على ما أسمته فيما بعد بالمحميات التسع التابعة لمستعمرة عدن باعتبار ما كانت عليه حتى ١٨٨٠م ، وبعد هذا التاريخ بسطت حمايتها على كثير من المناطق المجاورة الأخرى بين مشيخة وإمارة وسلطنة عن طريق مشائخها وأمرائها الذين ارتبطت معهم بأحلاف ومعاهدات وربطتهم بحكومة عدن ، وجعلت من كياناتها شبه مستقلة عن بعضها البعض وتغيرت تباعاً مسمياتها من مخاليف إلى إمارات وسلطنات ، لتكون حصوناً لحماية مستعمرة عدن ، وصارت تدعى المحميات الغربية والشرقية .

(٢) - احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢م .

عرفت انجلترا منذ بداية القرن التاسع عشر أهمية مصر بموقعها الفريد وخطورة وقوعها في أيدي قوة معادية لها وكان مجيء الفرنسيين لمصر نذيراً كافياً للإنجليز بمدي ما يمكن أن يصيبهم من ضرر إذا تحكمت في مصائر

هذا البلد قوة معادية لهم ، وخاصة أن بونابرت كان قد ذكر بصراحة انه لكي نحطم إنجلترا يجب أن نضع أيدينا علي مصر ، ولهذا لعب الإنجليز دوراً هاماً في إخراج الفرنسيين من مصر ، لكنهم لم يستطيعوا البقاء فيها والإبقاء علي قوات كبيرة لهم محبوسة في هذه البلاد بعد خروج الفرنسيين منها ، فأضطروا لسحب قواتهم منها عام ١٨٠٢م ، كما فشلت أيضاً خطتهم المبنية علي تكوين حزب قوي موال لهم من المماليك عن طريق تأييدهم امحمد بك الألفى ومساندته حتى يمسك بمقاليد الأمور في مصر ليمكن لبريطانيا أن تحقق أغراضها عن طريق هذا الحزب .

إذ لم يكد يطرد الفرنسيون من مصر حتى ظهر محمد علي علي المسرح السياسى ، والذى كانت تؤيده وتظاهره قوة شعبية بلغت من القوة أنها هزمت حملة انجليزية أرسلتها إنجلترا عام ١٨٠٧م بقيادة فريزر لإحتلال مصر ، وفي نهاية عام ١٨٣٩م كانت في قبضة محمد علي الجزيرة العربية ما عدا سواحلها الجنوبية والجنوبية الشرقية ، وكان البريطانيون ينظرون إليه علي أنه منفذا لسياسة فرنسا علي أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم لتدريب جيوشه الجديدة كانوا من الفرنسيين . وقد اتخذت الحكومة الانجليزية خطوة حاسمة فأرسل بالمرستون إلي قنصل انجلترا في القاهرة عام ١٨٣٩م ليخطر محمد علي بأن انجلترا لا تنظر بإرتياح إلي أي تقدم لنفوذه نحو البصرة أو بغداد ، كما أنها أجبرت القوات المصرية علي إخلاء البحرين واحتلتها القوات الانجليزية .

وكان موقف انجلترا من المشروع الذي ظفر به ديليسبس لحفر قناة السويس لربط البحرين المتوسط والأحمر مبنياً علي هذا الإدراك لأهمية مصر بالنسبة لإنجلترا علي أن انجلترا انتهزت فرصة الإفلاس الذي أوقع اسماعيل وسياسته المالية مصر فيها فتدخلت تدخلاً فعلياً في شئون البلاد باسم

المحافظة علي حقوق الدائنين من بين أتباعها . وظهرت المنافسة بين انجلترا وفرنسا في هذه الأثناء علي النفوذ في مصر في الصور المختلفة التي اقترحتها كل من الدولتين لعلاج الأزمة المالية المصرية . وانتهي هذا الفصل من الصراع بين الدولتين المتنافستين بانفراد انجلترا بالعمل دون فرنسا فأحتلت مصر في يونية ١٨٨٢م بعد هزيمة العرابيين في موقعة التل الكبير ، ومنذ احتلت انجلترا مصر عسكرياً قبض ممثل الحكومة الانجليزية في مصر السير إفلين بارنج الذي عُرف بعد ذلك لورد باللورد كرومر علي فروع الإدارة المصرية . وكان نهجه أن يستأثر السلطان الفعلي دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية . وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلي في توجيه الإدارة والسياسة في مصر .

(٣)- احتلال بريطانيا للسودان ١٨٩٩م .

أخذ محمد علي منذ عام ١٨٢٠م يعمل لمد إدارته فيما وراء حدود الولاية المصرية العثمانية إلي السودان ، وبعد أن استقرت الإدارة المصرية في السودان كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلي مد نفوذ الإدارة إلي حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب ، ثم في الجنوب صوب منابع النيل ، وقد تم هذا العمل في عهد الخديوي إسماعيل ففتحت دارفور وضمت إلي الإدارة المصرية كما ضم إقليم بحر الغزال ، والفضل في ذلك يرجع إلي جهود شخصية سودانية هو الزبير باشا رحمت ، كما عملت مصر في عهد الخديوي إسماعيل أيضاً علي أن تثبت أقدامها في المناطق المهمة علي البحر الأحمر وفي ساحل أفريقيا الشرقي قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية التي كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظافرها في هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل إلي الداخل بل كانت السياسة المصرية ترمي إلي بسط النفوذ المصري علي ساحل البحر

الأحمر الغربي كله وعلي الساحل الأفريقي الشرقي المواجه للمديرية الاستوائية التي كانت الجهود تبذل في ذلك الوقت لتثبيت دعائم الحكم المصري فيها .

ولما قامت الثورة المهدية في السودان وعجزت المحاولات المتعددة والتي بذلتها الحكومة المصرية لإخمادها ضغطت الحكومة الإنجليزية علي مصر بمختلف الوسائل للإنسحاب من السودان ، وأدي ذلك إلي استقالة رئيس الوزارة المصري شريف باشا الذي رأي أن الانسحاب وترك السودان بغير حكومة نظامية أمر لا يمكن قبوله . وتولي نوبار باشا الوزارة وقَبل فكرة الانسحاب وأرسل غوردون لتحقيق هذه المهمة وانتهي الأمر بقتله علي يد الدراويش أتباع المهدي في ٢٦ يناير ١٨٨٥م بعد سقوط مدينة الخرطوم في أيديهم ، علي أنه في عام ١٨٩٦م قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة لإسترجاع السودان ، والدوافع التي دفعت انجلترا للعدول عن سياسة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية والتحول إلي سياسة الهجوم والتفكير في استرجاع السودان تتصل قبل كل شئ بمصالح انجلترا ذاتها وأطماعها الاستعمارية خاصة بعد أن ظهرت أطماع الدول الاستعمارية المنافسة لها وفي مقدمتها فرنسا وتسابقها علي استقطاع أطراف السودان والتوغل في أرضه . وبعد استعادة السودان بجيوش مصرية علي رأسها ضباط إنجلترا وضع كرومر بمساعدة مستشارية القانونيين النظام الجديد لحكم السودان فيما عُرف باسم اتفاق الحكم الثنائي الذي أبرم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في ١٩ يناير ١٨٩٩م وبموجبه أصبحت إدارة السودان في يد حاكم عام السودان الإنجليزي وهو ما يعنى احتلال وحكم بريطانى للسودان .

(٤) - مستعمرة الصومال البريطانى .

تأسست مستعمرة بريطانية على أنقاض الممتلكات المصرية فى شرق أفريقيا والتى عرفت بالصومال الإنجليزى ، حيث ضمت موانىء زيلع وبربرة

وغيرها قبالة خليج عدن ، وقد استولت عليها بريطانيا منذ أن أخلاها المصريون بين عامى ١٨٨٥- ١٨٨٨م ، وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية تطبيقا لقرارات مؤتمر برلين أن الساحل الصومالى الممتد من رأس جيبوتى إلى بندر زيادة وضع تحت الحماية البريطانية ، وكان هذا التبليغ إيذانا بتأسيس المستعمرة البريطانية فى الصومال .

رابعا : الاستعمار الإيطالى بالمشرق العربى .

لم يكتف الإيطاليون بما ضمنوه من أملاك مصر المطلة على البحر الأحمر فى شرق أفريقيا ، ولكنهم أخذوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهندى التى تطل على ممتلكات سلطان زنجبار ، وكانت الدول الاستعمارية الأخرى وفى مقدمتها انجلترا وألمانيا قد زاد نشاطها فى هذه الجهات ، فقد شاعت فى تلك السنوات التى عرفت بسنوات اغتصاب أفريقيا طريقة إجبار السلاطين والشيوخ المحليين على توقيع اتفاقيات تمنح الشركات الأجنبية والدول حقوقاً تصل إلى حقوق الملكية الكاملة وفرض الحماية على الأراضى التى تحت نفوذ هؤلاء السلاطين أو الشيوخ ، وفى عام ١٨٨٥م أرسلت إيطاليا بعثة لزيارة مناطق الصومال وكتابة تقرير عنها والبحث عن ميناء قريب من مصب نهر جوبا يمكن أن تتخذه إيطاليا نقطة ارتكاز لمشروعاتها فى هذه المنطقة ولمحاولة عقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيهة بالمعاهدات التى كانت شائعة فى ذلك الوقت ، وقد وفقت البعثة فعلاً فى ٢٨ مايو ١٨٨٥م فى الحصول على توقيع السلطان على هذه المعاهدة المطلوبة .

وقد اعتمدت إيطاليا فى تنفيذ مشروعها على موافقة انجلترا التى كانت تخشى من أطماع فرنسا بالذات ، ولذلك فقد كان الإنجليز يرحبون بوجود قوة أوربية أخرى غير معادية لهم فى هذه المناطق التى لم يروا فيها فى ذلك الوقت مجالاً لنشاطهم ، ولهذا لم يعارضوا فى وجود الإيطاليين فى هذه

المناطق من الصومال ، ودأب الإيطاليون فى الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية ، وبناء على ذلك وعلى ما نص عليه مؤتمر برلين ١٨٨٤ -١٨٨٥م . قامت الحكومة الإيطالية فى ٢٠ مايو ١٨٨٩م بإبلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الانجليزى التى مدت انجلترا سلطانها عليه بعد اجبارها مصر على إخلاء هذه المناطق المواجهة لمدخل البحر الاحمر عند باب المندب وبين أراضى سلطان زنجبار وأطلقت عليه اسم الصومال الإيطالى . واتجهت أنظار إيطاليا بعد ذلك لمد نفوذها إلى ميناء قسمايو وغيرها من الموانئ الهامة الواقعة على ساحل المحيط الهندى ، وكانت الحكومة الإيطالية تعلم أن الأمر لا يتوقف على موافقة سلطان زنجبار صاحب الحق الشرعى فى المنطقة بقدر توقفه على موافقة الحكومة البريطانية ، فسعت للحصول على هذه الموافقة ونجحت فى مسعاها . وأعلنت إيطاليا للدول فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٩م حمايتها على الساحل الشرقى لأفريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا . وجرت مفاوضات بين حكومتى روما ولندن لتحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وانجلترا وهكذا آلت إدارة هذه الجهات بشرق أفريقيا لإيطاليا .

الفصل الرابع

المشرق العربى واليقظة القومية العربية

أولا : عوامل ظهور اليقظة القومية.

ثانيا : العرب والعهد الحميدي .

ثالثا : الصراع بين العرب والترك في عهد الاتحاديين .

ظهرت مع مطلع القرن التاسع عشر حركة يقظة قومية بعد الاحتكاك بالفكر الغربي والتي تطورت لتصبح بعد ذلك حركة قومية حقيقية بعد ظهور مجموعة من المفكرين القوميين العرب ، وكذلك مجموعة من الجمعيات السرية والعلنية والتي عمدت إلى محاربة سياسة السلطان عبد الحميد الثاني .

أولا : عوامل ظهور اليقظة القومية العربية .

تجمعت مجموعة من العوامل لتظهر حركة لليقظة القومية العربية خاصة بلاد الشام حيث كان الاحتكاك بالفكر الغربي مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر والشام في العام ١٧٩٨ م بعد عزلة فرضها العثمانيون على العرب ، فمع قدوم الحملة الفرنسية إلى المشرق العربي عد هذا الحدث أول مواجهة حضارية مع الغرب حيث هزت الحملة الدعائم العسكرية والسياسية وهزت المفاهيم الاجتماعية والفكرية وكشفت عظم الفجوة التي تفصل حضارة الغرب الناهضة عن واقع المجتمع العربي المنهار ، فكانت الحملة بذلك عامل إيقاظ للعرب على واقعهم المنهار . ومن ناحية أخرى ، كان للإرساليات التبشيرية التي جاءت للبلاد العربية وخاصة بلاد الشام دور بارز في إيقاظ الروح القومية للعرب ، حيث كان لهذه البعثات دور تعليمى ساعد على نشر الثقافة العربية وهو ما كانت نتيجته خدمة فكرة القومية العربية وظهور حركة اليقظة القومية العربية .

ومع مجيء الحملة الفرنسية بدأت تظهر عيوب المجتمعات العربية ، لذلك انبرى مجموعة من المفكرين العرب للدعوة لليقظة القومية العربية ، فظهر الشيخ حسن العطار ورفاعة رافع الطهطاوي في مصر حيث كان لدورهم في الدعوة للتجديد وضرورة ملاحقة المسلمين للحضارة التي ابتعدوا عنها وذلك بدراسة العلوم التي ألقوها وراء ظهورهم منذ أن خبت حياتهم الفكرية ، وظهر كذلك ناصيف اليازجي وبطرس البستاني في لبنان وكذلك أحمد فارس

الشدياق وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا فضلا عن نجيب عازوري الذي كان يعيش في فرنسا ، حيث كان لظهور هؤلاء المفكرين العرب دورهم البارز في اليقظة القومية العربية ، وذلك بفضل الآراء التي صاغها ودعا إليها هؤلاء المفكرين ، والتي كانت دافعا قويا لظهور الحركة القومية العربية والتي اشتد أوراها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بفضل الجمعيات التي بدأت في الظهور في البلاد العربية .

وهكذا تكاملت هذه العوامل لتشكل في صورة مجتمعة عوامل دفع لحركة اليقظة القومية العربية ، بعد أن ظل العرب ردحاً طويلاً من الزمن ينظرون إلى الدولة العثمانية على أن أنها دولة الخلافة ، وأن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين الواجب طاعته بحكم الدين ، ودون النظر إلى انهم يمثلون قومية مستقلة تعتمد على أسس أهمها لغة وعادات وتقاليد يشتركون فيها ، والتي تخلق لهم شخصية مميزة .

ثانيا : العرب والعهد الحميدي .

حاول السلطان عبدالحميد الثاني عقب وصوله للحكم في عام ١٨٧٦ م أن يعوق حركة اليقظة القومية العربية ، سواء كان ذلك بتحويل الفكر العربي إلى الجامعة الإسلامية ، أو بتطبيق أساليب تعسفية واستبدادية في الحكم كان لها أثرها في الحد من انطلاقات العرب الفكرية و السياسية ، وقد واجه العرب منفردين وبالاشتراك مع الترك كذلك هذه السياسة بتكوين جمعيات سرية لمناهضة حكم السلطان عبدالحميد الثاني .

(١) - عهد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩ م) .

بدأ السلطان عبدالحميد حكمه بداية دستورية حيث أعلن الدستور فى ديسمبر عام ١٨٧٦ م ، وأسند الصدارة العظمى إلى مدحت باشا ، وقد ضمن هذا الدستور لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون ، فجميع

الرعايا عثمانيون ، والدين الرسمي الإسلام والتركية هي اللغة الرسمية ، وضمن الدستور مشاركة جميع العناصر في نظر شئون الدولة ، وكان البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما ينتخب الأهالي أعضاءه ويسمي مجلس المبعوثان ، والآخر يعين أعضاؤه من طرف الدولة وهو مجلس الأعيان ، وقد انعقد البرلمان لأول مرة في ١٨ مارس ١٨٧٧ م ، حيث افتتحه السلطان فى قصره بخطاب تحدث فيه عن أهمية الإصلاح في الدولة ، غير أنه لم يلبث أن ظهر واضحا أن السلطان عبدالحميد لم يعلن الدستور بدافع من الإصلاح أو الإخلاص ، إذ سرعان ما ضاق ذرعا بالحياة النيابية ، حين واجه معارضة في مجلس المبعوثان تزعمها فريق من المبعوثين العرب إلى جانب فريق من المبعوثين الترك ، مما دفعه إلى تعطيل المجلس منتهزا فرصة تفاقم الموقف الخارجي على اثر الهزائم التي ابتليت بها الدولة في حربها مع روسا في عام ١٨٧٧ م . وبذلك لم يستمر العمل بالدستور إلا أقل من عام واحد حيث أعقبه القبض على مجموعة من الأحرار والمصلحين كان على رأسهم مدحت باشا الذي اقترن باسمه دستور ١٨٧٦ م . وكان من سوء حظ مدحت باشا أنه لقى الانتقادات الشديدة من المحافظين والأحرار على السواء ، فعلى حين عارض المحافظون إجراءاته الإصلاحية عدها الأحرار غير كافية ولا تتمشى مع طموحاتهم في تقديم الحلول المثلى لتقدم الدولة وإصلاحها .

وعلى أثر تعليق أحكام الدستور أخذ السلطان عبدالحميد يفرض حكما استبدادياً بأساليب متنوعة ، سواء كان ذلك بالاعتماد على المحافظين من أعداء الحرية والدستور والذين أكثر من تعيينهم في بلاطه لتقوية مركزه ، أو في تتبعه للفكر القومي ومطاردة أصحابه ورصد حركاتهم وتشديد الرقابة على الصحف مما جعل الحركة القومية العربية تدار من بعد ومن مكامنها الآمنة سواء في القاهرة أو في باريس ، وفيما عدا ذلك خمدت الحركة بسبب استبداد

عبدالحميد أو نتيجة لإطلاقه شعار الجامعة الإسلامية ، غير أنه ، الإنصاف للسلطان عبدالحميد الثاني أن نقرر في هذا المقام أن استبداده كان يشمل كافة العناصر في الدولة ، كما أن مركزيته في الحكم كان لا يستهدف بها التمكين لحكمه الفردي بقدر ما كان يستهدف بها سيطرة الدولة بصفتها العثمانية الإسلامية دون مناداة بالتتريك أو بالعنصرية كما سيفعل الاتحاديون فيما بعد .

والشيء الذي يجدر ذكره أن السلطان عبدالحميد كان حريصاً على العرب واتخذ معهم أساليب كثيرة ومتنوعة من بينها محاولة استمالتهم إليه ، أو اتخاذه من بعضهم أعواناً له ضد معارضيه أو تشجيعه التعامل باللغة العربية إذ كان يرى أهمية تلك اللغة حتى أنه اقترح على الصدر الأعظم خير الدين باشا التونسي اتخاذها لغة رسمية للدولة بيد أنه واجه معارضة من قبل كثير من الوزراء وأمناء القصر الذين رأوا أن تعريب الدولة سيؤدي إلى فقدان الترك لنفوذهم فيها . وقد مضى السلطان عبدالحميد في سياسته العربية حيث قدم الكثير من الهبات لمعاهد العلم العربية وأنفق مبالغ طائلة على الحرمين الشريفين وألحق عددا كبيرا من أعيان العرب بخدمته ، وجعل من بين أقسام الحرس السلطاني فرقة عربية ، كما أنشأ مدرسة للعشائر العربية في الآستانة كان يختار طلابها من أبناء الأسر العريقة من الزعامات العربية ، كما اعتاد على أن يرسل إلى الأمراء ورؤساء القبائل الجزيرة العربية وغيرها الرتب والنياشين والأوسمة ، وحرص على التودد إلى الشخصيات العربية البارزة التي كان يجد منها تأييدا لأفكاره .

ومع ذلك ، فهو لم يكن يتوانى بدهاء عن حجز الذين كان يشك في إخلاصهم أو فى ولائهم له في عاصمته تحت مسميات المناصب حتى يأمن خروجهم عليه ، كما فعل الشريف الحسين بن على الذي عينه عضوا في

مجلس الشورى لمنعه من العودة إلى مكة والتي لم يصل الشريف الحسين إليها إلا بعد اعتلاء الاتحاديين الحكم ، ومثلما فعل مع خير الدين باشا التونسي الذي دعاه لتولى منصب الصدارة العظمي في عام ١٨٧٨ م ، وقد كان تزايد شكوك السلطان عبدالحميد تجاه الزعامات العربية في محاولتهم إنشاء خلافة عربية هو الدافع من وراء سياسته التي حرص عليها بالتودد إليهم واكتسابهم إلى جانبه بالهدايا والاستقبالات الحافلة ، أو تعيين بعضهم في بعض المراكز الإدارية أو العسكرية المهمة وبهذه الوسائل نجح في تحويل الرأى السياسي الناشيء بين رعاياه العرب من مجراه القومي إلى مجرى الجامعة الإسلامية الذي هو أسلم منه عاقبة .

والحقيقة أن السلطان عبدالحميد الثاني كان يدرك أن حركة الجامعة الإسلامية لابد وأن ترتكز على العرب باعتبارهم أكبر الجماعات الإسلامية في الدولة ، وقد أراد السلطان عبدالحميد أن يتخذ من حركة الجامعة الإسلامية أداة يضمن بها التفاف الشعوب العربية حول الخلافة العثمانية فتتأكد سيطرته على الولايات العربية في وقت كانت الدولة تفقد بسرعة ولاياتها في البلقان ، وقد تلاقت إرادته هذه مع ما وجدته معظم الشعوب العربية والإسلامية من أن مصلحتها تقتضى الانطواء تحت جناح الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الإسلامية القوية ، ومع ذلك فإن غرض السلطان عبدالحميد الثاني من حركة الجامعة الإسلامية كان دعم مكانته في العالم الإسلامي بصفة عامة وبين العرب بصفة خاصة وتعزيز سياسة المركزية التي اتبعها في حكمه .

وعلى أية حال فإن سياسة اللين التي اتبعها السلطان عبدالحميد إزاء العرب لتقديره التام لأهمية الولايات العربية ، لا يمنع من القول أن هذه السياسة كانت ظاهرية أما السياسة الحقيقية فقد كانت تشديد الرقابة على

الولايات العربية وفرض السيطرة المركزية ، وسيادة نزعته الاستبدادية ، وهو ما كانت ظهور حركة معارضة عربية للعهد الحميدي .

(٢) - **العرب ومناهضة العهد الحميدي** .

على الرغم من أن الفكرة العربية قد خبت أمام الفكرة الإسلامية الشاملة التي دعا إليها السلطان عبدالحميد الثاني ، إلا أنها لم تندثر تماما حيث ظهرت بعض المطالب العربية التي نادى بها بعض المسيحيين العرب ، إذ كتب خليل سركيس في صحيفة " لسان الحال " التي كانت تصدر في بيروت عدة مقالات خلال عام ١٨٧٨ م طالب فيها بالإصلاح السياسي في لبنان وغيرها من البلدان العربية وقد اشتدت النزعة العربية إلى طلب الإصلاح حين أوقف السلطان عبد الحميد العملى بالدستور ، وأخذ ينزع في حكمه نزعة استبدادية ، وكان من أبرز التحولات فى الحركة العربية هو انتقالها من الحيز الأدبي إلى المجال السياسي ، فالجمعيات التي كانت في نشأتها جمعيات أدبية أو ثقافية ما لبثت أن تخللتها الروح السياسية ، وأخذت تعمل على التحرر من الاستبداد ، كما أخذ المفكرون العرب من أمثال عبدالرحمن الكواكبى ينددون فى منشوراتهم بمساوىء الترك ، ويتهمونهم بالقضاء على اللغة العربية ، وأنهم مغتصبون لحق العرب في الخلافة ، كما وجدت تلك الأفكار السياسية مكاناً لها في قصائد الشعراء ومقالات الأدباء مما ضمن لها سرعة الانتشار .

وتعد جمعية بيروت السرية من أبرز الجمعيات التي تصدت للحركة العربية في تلك الفترة المبكرة ، حيث كانت نشأة هذه الجمعية في عام ١٨٧٥م ، وذلك عند اجتماع خمسة شبان من خريجي الكلية البروتستانتية السورية في بيروت ، وكونوا جمعية سرية وكانوا جميعهم من المسيحيين ، ولكنهم بعد ذلك رأوا أهمية العمل على ضم المسلمين إلي جمعيتهم ، وسعوا إلى ضم جماعة من المثقفين السوريين دون النظر إلى ديانتهم ، وقد اتخذ

هؤلاء الشبان من بيروت مركزا لنشاطهم ، ولكنهم أنشأوا فروعا لهم فى دمشق وطرابلس وصيدا .

وقد قصر أعضاء الجمعية نشاطهم في البداية على الاجتماعات السرية والمناقشة وتبادل الآراء ، ثم قرروا توسيع دائرة نشاطهم بالنزول إلى ميدان الدعاية ، وذلك عن طريق إعداد منشورات سرية تلصق على الحوائط ، حيث كان أعضاء الجمعية يقومون بكتابة هذه المنشورات ويقومون بنشرها في المدينة على غفلة من رجال الشرطة ، وقد فضحت هذه المنشورات مساوىء الحكم التركي ، ودعت العرب إلى القيام بثورة لتحطيم هذا الحكم . وعندما وصلت أنباء هذه المنشورات إلى الآستانة ، أرسل السلطان عبدالحميد الثاني إلى بيروت بعض أعوانه لمحاولة معرفة مصدر هذه المنشورات ، وقد سرت إشاعة في هذا الوقت مؤداها أن والي سوريا هو الذي يسير هذه الحركة ، ولم يكن والى سوريا في ذلك الوقت سوى مدحت باشا واضع دستور عام ١٨٧٦ م ، فاتهمه القصر بخلق المشكلات في سوريا أملا في الاستقلال بولاية سوريا عن الدولة العثمانية ، وهو ما أدى إلى قيام الدولة العثمانية بسحب مدحت باشا من سوريا ، ومع ذلك فإن نشاط الجمعية قد استمر لعدة سنوات بعد رحيل مدحت باشا ، ولكن بعد اشتداد الضغط عليها اضطرت إلى تصفى نشاطها في سوريا .

وحاولت الجمعية في منشوراتها أن توحد بين العرب حتى لا يقعوا فريسة فى براثن الاستعمار الأجنبي ، وذكرتهم بمجدهم السالف ، وضرورة العمل على إعادته مرة ثانية ، ثم شرحت كيف أن الدولة العثمانية قد فشلت في القيام بالإصلاحات التي وعدت بها في عام ١٨٦٠ م أي في وقت فتنة لبنان ، وطالبت بنظام استقلال ذاتي أو استقلال تام إن أمكن لكل سوريا عن الدولة العثمانية ، وفي إحدى هذه المنشورات التي يرجع تاريخها إلى نهاية

عام ١٨٨٠ م فضح الثوار سياسة الحكومة العثمانية في القضاء على اللغة العربية واتهموها بأنها قد اغتصبت الخلافة الإسلامية من العرب ، وقد وضعوا برنامجاً خاصاً ينص على العمل على استقلال سوريا ، واتحادها مع لبنان ، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وإلغاء الرقابة وكل ما يقيد حرية الفكر والنشر ، واستخدام المجندين العرب في الخدمة العسكرية محليا في الإقليم السوري .

كانت هذه هي المطالب التي تقدمت بها جمعية بيروت السرية ، وهي بالفعل مطالب ثورية ، إذ أنها حاولت تغيير النظم والأوضاع التي فرضتها الدولة على سوريا داخل إطار السياسة الإمبراطورية العثمانية ، دون التفات إلى اختلاف الأحوال في كل من هذه الأقاليم عنها في الإقليم الآخر ، وإلى ما قد يخلقه الاتصال بالخارج من تيارات وآراء جديدة تتبلور مع الزمن ، وتنشيء لهذا الإقليم شخصية قائمة بذاتها . ويعتبر المجهود الثورى لجمعية بيروت السرية أول موجة من هذه الموجات التي ستمر بالعالم العربي ، وتعتبر منشوراتها لعام ١٨٨٠ م في غاية الأهمية ، إذ أنها تدل على هذه المرحلة التي بلغتها هذه الموجة العربية الأولى ، ولم تنجح جمعية بيروت السرية بطبيعة الحال في تحقيق أي من أهدافها ، ولكنها عملت على زيادة الوعي القومي العربي ، واستغلت حركة الشعور السائد في سوريا في خلق عقيدة سياسية جديدة ، وأشارت بهذا إلى الطريق الذي يجب على العرب أن يسلكوه في حركاتهم المقبلة .

وعلى أية حال ، فإن جمعية بيروت السرية كانت قد فشلت تماماً في تحقيق أهدافها السياسية ، وانتهت بالفعل في عام ١٨٨٢ م أو في عام ١٨٨٣ م ، لأنه لم يكن قد تكون بعد في ذلك الوقت ما يسمى بالقضية العربية بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، فقابل الجمهور هذه المنشورات

بسلبية تامة ، ولم يكن على استعداد لتقبلها ، ومهما يكن الأمر فإن برنامج جمعية بيروت السرية أصبح نموذجاً لما أتى بعده من برامج ، كما أنه كان في تاريخ الحركة القومية العربية أول بيان معروف يحوى أهدافا سياسية معينة .

ولم تكن جمعية بيروت السرية هي الوحيدة التي ظهرت في هذه الأونة كحركة مناهضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني وداعية إلى فكرة القومية العربية ، فقد ظهرت حلقة مماثلة في دمشق ، وهي حلقة الشيخ طاهر الجزائري في عام ١٨٧٨ م ، وهي حلقة ثقافية أدبية ، حيث تكونت إلى جانبها حلقة سياسية سرية سميت بحلقة دمشق الصغيرة ، والتي انتقل كثير من أعضائها إلى استانبول حيث كونوا " جمعية النهضة العربية " في ديسمبر عام ١٩٠٦ م برئاسة محب الدين الخطيب ، وسكرتارية عارف الشهابي وقد كانت غايتها الظاهرية نشر اللغة العربية ، وغايتها السرية إنقاذ بلاد العرب من أيدى الترك ، وأسس لها فرع في دمشق باسم " جمعية النهضة السورية " ما لبث أن اضمحل أما المركز في الآستانة فهو الذي تحول فيما بعد إلى المنتدى الأدبي ، وقد كان لهذه الجمعية أكبر تأثير في بث الشعور القومي ، وتوقف عن العمل قبل إعادة العمل بالدستور مرة ثانية في عام ١٩٠٨ م .

والشيء الذي يجدر ذكره هو أن ما يميز الحركة القومية العربية في هذا الوقت أنها قد انحصرت في نطاق عربي ضيق ، فقد كانت تشمل بلاد الشام بأجزائها والعراق ولم يكن فيها اليمن الذي ظل على ولائه للعثمانيين على عهد السلطان عبدالحميد الثاني ولا الدولة السعودية التي فضلت أن تعمل لحسابها ، أما الحجاز فلم ينضم الشريف الحسين بن على إلى الحركة إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى ، أما مصر فقد كانت منعزلة عن الحركة القومية العربية انعزالاً يكاد يكون تاما ، وترجع هذه العزلة إلى أن محمد على ومن

خلفه في حكم مصر عملوا على الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية ، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير ، فاكتسبت مصر شخصية ذاتية مستقلة عن بقية أجزاء الدولة العثمانية فأدى هذا إلى انعزالها عن بقية أجزاء المشرق العربي الذي كان خاضعاً للحكم العثماني المباشر ، كما مانع العثمانيون من ناحيتهم في تنمية الاتصالات بين مصر وجاراتها حتى لا تقوم في البلاد حركات تحررية موحدة وبالإضافة إلى ذلك كانت أسرة محمد على لا تحس بأنها عربية ، ولم يكن ممكنا أن تتولى التوجيه ناحية الفكرة العربية .

وترجع عزلة مصر عن الحركة القومية العربية أيضاً إلى أن البيئة التي نشأ فيها وطنيو مصر ومفكروها وكتابها وموجهوها السياسيون كانت بيئة إسلامية ، فقد كانت الكتب الدينية في الفقه والشرع والتفسير تفوق في عددها كتب الأدب والتاريخ العربين هذا فضلاً عن أن فكرة الجامعة الإسلامية قد نمت في مصر ، وعلى يد مفكر إسلامي هو جمال الدين الأفغاني ، والذي لم تحرمه جنسيته غير المصرية من التأثير في الفكر المصري الحديث ، ومن إنشاء تيار إسلامي لا قومي ، كما آمن بها قسم كبير من رجال الفكر والأدب والسياسة في مصر ، وعلى رأس هؤلاء يأتى الإمام محمد عبده ، وقد كان من أهم نتائج سيادة فكرة الجامعة الإسلامية في مصر خلال هذه الفترة ، أن حجبت هذه الدعوة الحقيقة العربية عن المصريين وأخذت مكانها .

كما ترجع هذه العزلة إلى أن بريطانيا قبل احتلالها لمصر في عام ١٨٨٢ م عملت على فصل مصر عن سائر العالم العربي ، ووقفت أمام محمد على ومنعته من البقاء في سوريا خشية أن يؤدى فتح البلاد العربية في النهاية إلى قيام شعور عربي عام يجمع بين المصريين والسوريين ، وربما يجمع بينهم وبين باقي الشعوب العربية . وعندما احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ م زاد ذلك من عزلة مصر عن المشرق العربي على وجه التحديد إذ

شغلت بمكافحة الاحتلال البريطاني ، وكرست الزعامات المصرية جهودها للتخلص من هذا الاحتلال ، فقد جعل الاحتلال البريطاني قضية مصر تختلف موضوعياً عن الشرق فبينما كانت الحركة الوطنية في مصر تكافح ضد السيطرة الأوروبية ، كانت الشعوب العربية تكافح في سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد الدول الأوروبية ومن ناحية أخرى ، لم يهتم العرب خارج مصر بضمها إليهم لأنهم لم يفهموا أساليب الاستعمار ووجوب مجابهته كوحدة ، وقد استمر ابتعاد مصر عن الحركات العربية حتى ما بعد سقوط السلطان عبدالحميد الثاني .

(٣) - **المشاركة العربية للترك في مناهضة العهد الحميدي** .

لم تقتصر المعارضة ضد النظام الحميدي على العرب وحدهم ، وإنما شارك الأتواك بنصيب كبير في حركة المعارضة هذه ، والتي قادها كثير من المفكرين الترك ممن تأثروا بالفكر العلماني الأوروبي ، وعبروا عن هذه المعارضة في بعض الصحف التي كانت تصدر في القاهرة أو في باريس ، ومن بينها صحيفة " شورت التي يعزى تأسيسها إلى أحمد رضا بك الذي أصبح رئيساً لفرع جمعية الاتحاد والترقي في العاصمة الفرنسية ، كما تأسست بعض الجمعيات المعارضة للنظام الحميدي ، ومن بينها جمعية الشورى العثمانية التي تأسست في القاهرة في عام ١٨٩٧ م ، ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن جمعية الاتحاد والترقي بدأت كجمعية سرية اتخذت من سالونيك مقراً لها في عام ١٨٩٨ م ، ولم يلبث أن انضم إليها الكثيرون ممن تأثروا بالفكر القومي والعلماني ، ونجحت في التغلغل في صفوف وحدات الجيش العثماني ولا سيما في مقدونيا وسالونيك ، ولم يقتصر الانضمام إلى تلك الجمعية على الأتراك فحسب ، وإنما جمعت في صفوفها عناصر كثيرة من العرب والأكراد والأرمن وغيرهم ، وإن كان الترك قد احتلوا فيها المناصب القيادية .

وظهرت المشاركة العربية للأتراك واضحة في مناهضة الاستبداد الحميدي حين عقدت جمعية الاتحاد والترقي مؤتمراً في باريس عام ١٩٠٢ م ، حيث سيطر عليه الجناح المعتدل من الترك ، ومن ثم أعلن المؤتمر مبدأ الدولة للعثمانيين جميعا ، وتأكد هذا المبدأ في المؤتمر الثاني الذي انعقد في باريس أيضاً في عام ١٩٠٧ م ، ونادى بالثورة على السلطان عبدالحميد لإنقاذ الدولة من الأطماع الأوروبية التي كانت تتهددها في ذلك الحين .

واستطاع الاتحاديون بفضل تنظيماتهم في الجيش أن يقوموا بحركة عسكرية في فبراير عام ١٩٠٨ م تمكنوا بواسطتها من إرغام السلطان عبدالحميد على إعادة العمل بالدستور الذي كان قد صدر في عام ١٨٧٦ م ، وذلك بعد توقفه لأكثر من ثلاثين عاماً وعلى أثر ذلك اجتاحت العاصمة التركية موجة من الفرح والسرور وظهرت كلمات الحرية والمساواة والإخاء والعدالة ، ولم يعد في الأفق غير هدف واحد يسعى الجميع إليه وهو العثمانية ، وفي يوليه عام ١٩٠٨ م أعيد افتتاح المجلس البرلماني ، وكان يتكون من مائتين وخمسة وأربعين ممثلا ، من بينهم سبعون مبعوثاً من العرب . وقد كانت فرحة العرب بهذا التغيير الجديد تفوق فرحة الشعوب الأخرى التابعة للدولة العثمانية .

في تلك الآونة ، ظهر أن العلاقات العربية التركية دخلت طوراً جديداً ، إذ عم الابتهاج بين العرب ، وتنافس الشعراء والأدباء في مدح السلطان عبدالحميد لإعادته الدستور إلى الأمة ، وأملوا في أن تؤدى السياسة الجديدة في الدولة إلى النهوض بالولايات العربية وإفساح المجال لممارسة نوع من الحكم الذاتي داخل إطار الدولة ، وفي ظل تلك المشاعر العاطفية تكونت جمعية الإخاء العربي العثماني في الآستانة ، وافتتحت في سبتمبر عام ١٩٠٨ م ، وكان هدفها الحفاظ على الدستور وتجميع العناصر العربية

للالتفاف حول الدولة العثمانية ، واتخذت تلك الجمعية من أهدافها المساواة بين العرب وغيرهم ، ونشر التعليم باللغة العربية وتشجيع المحافظة على العادات العربية ، وقد عمدت الجمعية أيضاً إلى إصدار جريدة تعرف الناس كذلك بآرائها . وفي تلك الفترة من حسن العلاقات بين العرب والأتراك ثم افتتاح خط سكة حديد الحجاز رسميا في شهر سبتمبر عام ١٩٠٨ م وذلك لربط دمشق بالمدينة المنورة ، وأطلق سراح الحسين بن على وعين أميرا على مكة ، وذلك بعد أن قضى في أسر السلطان عبدالحميد الثاني نحواً من خمسة عشر عاماً.

وحرص كثير من المفكرين والزعماء العرب على اهمية الاتحاد والتمسك بالجامعة العثمانية ، واعتقد الكثيرون أن تنفير العرب من الترك يعد من أضر المفاسد ، وأن العرب بحاجة إلى الاتحاد معهم والإخلاص لهم بداعى المصلحة المشتركة . وقد بلغ الأمر ببعض الكتاب العرب إلى حد التضحية بقوميتهم أو التسامح في امر اللغة العربية ، وفضلوا أن تكون اللغة التركية هي اللغة الرسمية ، إذ أن تعميم لغة رسمية واحدة يعد من أعظم الوسائل للتقليل من التعصب لجنس من الأجناس ، وكان ذلك اعتقادا من العرب أنهم أصبحوا عثمانيين متساويين في الواجبات والحقوق ، ووضعوا ثقتهم في الاتحاديين ، واعتبروا الإخاء العثماني هو الحل الناجح لمشكلات الدولة ، ويستثنى من ذلك اللبنانيون الموارنة ، حيث كان اهتمامهم يتركز حول المحافظة على امتيازات لبنان ووضعه الخاص الممنوح له بموجب نظام المتصرفية الذي وضع للبنان عقب فتنة عام ١٨٦٠ م ومما يؤكد ذلك أن الموازنة رفضوا انتخاب من يمثلهم في مجلس المبعوثان خوفا من ضياع امتيازاتهم ، كما أن مجموعة من قادة العرب رأوا أنه من الخطأ المبالغة في الفرحة بهذا العهد الجديد ، وأنه لابد من أخذ الحيطة والحذر .

وقد ظهر التعاون العربي التركي واضحاً ، حينما اتجه السلطان عبدالحميد الثاني . إلى التخلص من الحكم الدستوري في إبريل عام ١٩٠٩ م مستغلا في ذلك إحدى الحركات المضادة التي تزعمتها بعض العناصر الدينية المحافظة ، إذ استطاع الاتحاديون بفضل سيطرتهم على الجيش في مقدونيا وسالونيك من قمع هذه الحركة ، فحين بلغت أخبار هذه المؤامرة سالونيك سار محمود شوكت باشا – وهو عربي من العراق ارتقى بالجيش العثماني إلى أعلى المراتب – على رأس قواته ودخل العاصمة في اليوم الرابع والعشرين من إبريل ، وأعاد لجمعية الاتحاد والترقي سيطرتها ، وعلى أثر هذه الحركة اجتمع مجلس النواب والأعيان وصوت لخلع السلطان عبدالحميد ، وتم تنصيب أخيه السلطان محمد رشاد الخامس ، بعد أن صدرت فتوى من شيخ الإسلام أجازت خلع السلطان ، وتبع ذلك إعلان الأحكام العرفية وسيطرة الاتحاديين على مقاليد الحكم ، وعلى أية حال فإن كانت جمعية الاتحاد والترقي هي التي خططت لتلك الثورة التي انتهت بخلع السلطان عبدالحميد الثاني فإن العرب كانوا من العناصر المهمة التي استعان بها الاتحاديون لإنجاح ثورتهم ، وهو ما يظهر بوضوح الدور العربي المشارك للأتراك في مناهضة العهد الحميدي .

ثالثا : الصراع بين العرب والترك في عهد الاتحاديين .

لم تدم فترة التفاهم طويلا بين العرب والاتحاديين الأتراك ، برغم ما بذله العرب من جهود لإظهار إخلاصهم للعهد الجديد ، فحدث الخصام فيما بينهما والذي كان سببه الرئيس رغبة الاتحاديين في فرض المركزية في الحكم وتتريك العرب ، ورفض العرب لهذه السياسة ، حيث عبروا عن وجهة نظرهم الرافضة لذلك بتكوين الجمعيات السياسية السرية والعلنية ، وكذلك عقدهم لمؤتمر بباريس في عام ١٩١٣ م للتعبير عن مطالبهم ، وأمام هذه التحركات العربية وقف الأتراك موقف المعارض من الحركة القومية العربية ، مستغلين

في ذلك اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ م ، وذلك بفرض مجموعة من المحاذير ضدهم .

(١) - **أسباب الصراع** .

ظهر جليا عقب سيطرة الاتحاديين على السلطة في تركيا بعد عام ١٩٠٩ م أن هناك تعارضا تاما بين المبادىء التي عمدت جمعية الاتحاد والترقي السير عليها كحركة تجميعية داخل الدولة ، وبين الحركة القومية العربية كحركة انفصالية ، حيث كان من الطبيعي أن تظهر الاختلافات بين التيارين بعد فترة من الزمن ، خصوصا بعد تبلور الحركات الانفصالية في البلقان ومساعدة الدول الأجنبية لهذه الحركات ، سعيا وراء الإفادة منها وكانت النتيجة هي معارضة الثورة التركية لكل الحركات الانفصالية بما فيها الحركة القومية العربية . وفي نفس الوقت كانت قد نمت الحركة القومية التركية ، حيث تأثرت جمعية الاتحاد والترقى بمبادىء الجامعة الطورانية ، وهي التي سعت إلى تحرير العناصر التركية الخاضعة لروسيا ، وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية ، فتناسوا بذلك مبادىء المساواة التي كانوا قد أعلنوها واعتقدوا انه يجب على الدولة العثمانية أن تكون تركية ، وصحب ذلك تقوية العناصر الرجعية التي اعتقدت بتفوق الجنس التركي على بقية الأجناس ، وهكذا ابتعدت هذه الجمعية عن المبادىء الدستورية التي أعلنتها بالمساواة بين كل الأجناس التي تسكن الدولة ، وابتعدت في إتجاه القومية التركية ، وهو ما يخالف حركة القومية العربية ، وبذا شعر العرب بأن الأتراك يرغبون في تتريكهم ، وفي الإبتعاد بينهم وبين قوميتهم وتراثهم .

وقد ظهرت بوادر التوتر بين العرب والترك حين بدأ كثير من الكتاب الأتراك يعبرون عن آرائهم بأن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات بصفتهم فاتحين ، ولا مجال للاعتراف

بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى ، وأن الدستور العثماني ينبغي أن يكون دستورا تركيا فقط ، وبالفعل بادر الاتحاديون بحل الجمعيات السياسية التي لا تنتمي إلى الجنس التركى ، وفرض اللغة بالفعل بادر التركية في المدارس والمعاهد العلمية ، وعدم السماح بفتح مدارس أهلية العربية ، كما فرضت اللغة التركية في المحاكم ، ومضى الاتحاديون في الإمعان سياستهم هذه التي استهدفوا بها صهر العرب في البوتقة التركية ، حتى وصل الأمر إلى تمثيل العرب في مجلس المبعوثان بنواب من الترك ، وذلك بعد أن اشترط على المبعوثين معرفة اللغة التركية ، فضلا عن الإجراءات التي اتخذها الاتحاديون فى تقسم المناطق الانتخابية والتي ترتب عليها حصول العنصر التركي على أكثرية المقاعد ، رغم أن العرب كان يشكلون نسبة لا يستهان بها من تعداد الدولة .

وإلى جانب ذلك ، حرص الاتحاديون على تصفية كثير من العناصر العربية من مؤسسات الدولة بحجة انتمائها للعهد الحميدي من أمثال عزت باشا العابد وأبو الهدى الصيادي ، وقاموا باستدعاء الضباط العرب جميعهم من بلادهم وأبقوهم فى الأستانة وقبضوا على محمود شوكت الذي يعزى إليه الفضل في تدعيم حركتهم ضد السلطان عبدالحميد الثاني ، وأهملوا العنصر العربي في كل شئون الإدارة ، فاستبدلوا الولاة والقضاة من العرب بغيرهم من الترك ، ولعل خطأ الاتحاديين أنهم أرادوا أن يحققوا في بضع سنوات ما لم تستطع الدولة العثمانية تحقيقه في عدة قرون من مزج العناصر وصهرها في بوتقة واحدة ، رغم انه كان في وسع الدولة أن تنجح في تحقيق ذلك الهدف حينما كانت تلك العناصر لا تشعر بكيانها الذاتي أو بقوميتها .

وفي الوقت الذي كان فيه السلاطين من القوة بحيث يستطيعون تحقيق ذلك ، فإن الدولة العثمانية تركت لكل عنصر لغته وتقاليده في إطار الدولة

العالمية الشاملة ، ثم اتبعت جمعية الاتحاد والترقي سياسة المركزية في الدولة وهي سياسة يصعب تطبيقها دون الإجحاف بمصالح الشعوب العربية نظرا لاختلاف اللغات والعادات والتقاليد والثقافة ، ولم تسمح لأستنبول بان تصبح في يوم من الأيام بوتقة تنصهر فيها هذه العوامل وتخرج منها بشيء جديد ، وكان تعدد الأجناس في الإمبراطورية في هذه الفترة بالذات من أقوى الدواعي لانتهاج سياسة لا مركزية تسمح للأقاليم العربية وغيرها من الأقاليم غير التركية في الإمبراطورية بنوع من الإدارة المحلية ، والحرية السياسية والثقافية ، كأعضاء شبه مستقلين داخل الإمبراطورية ، ولكن سياسة جمعية الاتحاد والترقي كانت سياسة متعارضة تمام التعارض مع ذلك الاتجاه ، فطبقت نظام الحكومة المركزية ، وكان هذا هو العامل الأساسي في فشل سياستهم لتقوية وحدة الإمبراطورية

وعلى أية حال ، فإن العرب أمام سياسة المركزية التي اتبعها الاتحاديون ، قد ركزوا جهودهم للمطالبة بإصلاحات تحد من غلواء المركزية ، بيد أن تجاهل الاتحاديين لمطالب العرب جعل الحركة العربية تتخذ أبعاداً جديدة وصلت في بعضها إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة من هنا يتضح أن سياسة المركزية التي رغب الاتحاديون فى اتباعها لحكم الإمبراطورية العثمانية ، فضلا عن مبادىء الحركة الطورانية التي اتبعوها لتمجيد العنصر التركي وتتريك العرب كانت هى الأسباب الحقيقية للصراع بين العرب والترك في عهد الاتحاديين .

(٢) - **موقف العرب من سياسة الاتحاديين** .

أمام سياسة الحركة الطورانية الداعية لتمجيد الجنس التركي ، والمركزية في الحكم التي اتبعها الاتحاديون الأتراك ، بعدما سيطروا على الحكم منذ عام ١٩٠٩ م ، عمد العرب إلى تكوين الجمعيات السياسية السرية

والعلنية الداعية إلى الإصلاح فى الولايات العربية ، بل وصل الأمر إلى حد عقد مؤتمر لهم في باريس عام ١٩١٣ م للمطالبة بحقوقهم .

(أ) - **تكوين الجمعيات العربية** .

ما كان اغتباط العرب بعهد الاتحاديين ليقل عن اغتباط الترك ، فقد أنشيء في كل عاصمة من عواصم العرب في الشام والعراق والحجاز واليمن ، وفي كل بلد من بلدانهم ناد لجمعية الاتحاد والترقى يضم الصفوة المختارة ، ويأتمر بأمر المقر العام للجمعية ، وينفذ تعاليمه ، ولكن أعمال الاتحاديين جاءت كصدمة عنيفة للعرب أفقدتهم الثقة تماما في الحكام الأتراك على اختلاف نزعاتهم السياسية ، فبينما كان العرب يمنون النفس بزوال استبداد السلطان عبدالحميد الثاني ، وينسبون إليه كل مقاومة للأماني العربية ، إذا بشباب الأتراك من الاتحاديين الذي بغيته بفضل العرب يتنكر للمطالب العربية في جحود ، ويعمدون علانية للقضاء على العنصر العربي وإعطاء السيادة للأتراك ، ولذلك أخذ العرب بعد أن قام الاتحاديون الترك بحل " جمعية الإخاء العربي العثماني " يودعون كل أمل للعمل متعاونين مع الأتراك ، وحملوا راية الجهاد في صور وأشكال شتي ، فعمدوا إلى العلنية المقنعة وإلى السرية أيضاً في تكوين الجمعيات لأجل تحقيق مطالبهم .

وقد كان " المنتدى العربي " الذي أنشيء في عام ١٩٠٩ م أول هذه الجمعيات وكان مؤسسوه هم جماعة من الموظفين والطلاب والعلماء العرب ، الذين جعلوا من هذا المنتدى مكاناً يأوى إليه المحتاجون من الطلاب العرب الذين يفدون إلى الأستانة ، ومكاناً يجتمع فيه العرب الموجودون في تلك العاصمة ومن يزورها من رجال البلاد العربية ، واستهلت تلك الجمعية نشاطها بإحياء بعض مآثر العرب ، إذ قام أعضاؤها بتمثيل رواية صلاح الدين الأيوبي ، وقد خصصوا دخلها للإنفاق على مطالبهم وشئونهم ، ولما

كان هدف * المنتدى " الظاهري هو العناية بالأدب ، وإلقاء المحاضرات العلمية ، فقد تأسست فيه مكتبة وقاعة للمحاضرات ودار للضيافة ، وقد كثر عدد أعضائه حتى بلغ مجموعهم الآلاف ، وأنشئت له فروع في أنحاء البلاد ، ولكن لم يلبث " المنتدى " أن صار عنصرا مهماً من عناصر السياسة العربية حين اشتدت حركات الاضطراب ضد العثمانيين واضطرار الحكام الأتراك إلى طلب مساعدة رجال المنتدى الأدبي للوساطة وتهدئة الأمور .

وإلى جانب المنتدي تأسست عام ١٩٠٩ م جمعية سرية في الآستانة عرفت باسم الجمعية القحطانية " اشتهر أعضاؤها بالجرأة والإقدام والتعصب للعروبة ، وكانت أهدافها تكوين دولة ذات تاج مزدوج ، أي أن السلطان يضع على رأسه في عاصمته تاج المملكة العربية بالإضافة إلى التاج التركي ، ويقتضى ذلك أن تتكون المملكة العربية من جميع المقاطعات العربية ، ويكون لها مجلس نيابي خاص ، وإدارة محلية ، ولما كانت هذه الدعوة جريئة وتؤدى إلى تمزيق الدولة العثمانية وإعطاء العرب كياناً سياسياً واضحاً فإن هذه الجمعية اتخذوا السرية سبيلا لتحقيق أهدافهم ، ووضعوا لهم كلمة سر يتفاهمون بها ، كما انهم اختاروا المنضمين إليهم بدقة وحذر ، وقد انتشرت مبادىء هذه الجمعية بين شباب العرب وضباطهم في الجيش العثماني ، وكثر عدد الداخلين فيها ، وقد ظلت تعمل حتى بداية الحرب العالمية الأولى .

وتأسست " الجمعية العربية الفتاة " عام ١٩١١ م بصورة سرية في باريس ، وقد أسسها ثلاثة من الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون هناك وهم الدكتور احمد قدرى وعوني عبدالهادى ، ورستم حيدر ، ثم انضم إليهم مجموعة أخرى كان منهم جميل مردم وقد اكتفوا في البداية بإطلاق أسم " الفتاة " على الجمعية ، لئلا يلفتوا النظر إليها ، وكان من خططها الداخلية ان

لا يعرف الداخل فيها سوى الذي أدخله وكانت الجمعية تتألف من ثلاث هيئات : الهيئة الإدارية ، وقوامها ستة أعضاء يديرون شئون " الجمعية ، والهيئة العامة ، وهي التي تختار الهيئة الادارية، وهي تتألف من أعضاء الجمعية الذين أمضوا مدة التجربة وهي ستة شهور ، والهيئة الثالثة تضم الداخلين حديثاً ، ولا يعرف بعضهم بعضاً . وقد كانت أهداف هذه الجمعية تحقيق استقلال البلاد العربية ، وتحريرها من الحكم التركي وأية سيطرة أجنبية أخرى ، ولم تلبث تلك الجمعية أن نمت نمواً سريعاً وقوياً في نفس الوقت ، وصارت فيما بعد ذلك اثر كبير في نهضة العرب واستقلالهم ، ذلك أن الانتساب لتلك الجمعية جرى وفق قواعد محكمة ، فكان كل عضو جديد يقدمه عضو من أعضاء الجمعية القدامي ، ولا يعرف المرشح الجديد شخصا غير هذا العضو القديم ، على حين يظل يجهل الأعضاء الآخرين ، وبعد أن يجتاز المرشح دور التجربة بنجاح يدعى إلى حلف اليمن أمام سائر اخوانه . ولما تخرج أعضاء تلك الجمعية في دراستهم عادوا إلى " بيروت عام ١٩١٣ م ، ثم انتقلوا إلى دمشق في السنة التالية ، حيث بلغ عدد الأعضاء المنتمين لها مائتين ، وقد بقى سر تلك الجمعية خافيا برغم انتقالها إلى البلاد العربية وقد فشلت الإدارة التركية في الوصول إلى معرفة أعضائها أو الوقوف على نشاطهم . أما جمعية العلم الأخضر " فقد نشأت في الأستانة في عام١٩١٢ م والغاية منها كانت تقوية الروابط الوطنية بين الطلاب العرب في المدارس العليا ، وتوجيه قواهم إلى انتشال أمتهم من الهوة التي سقطت فيها . وقد أصدرت هذه الجمعية مجلة لسان العرب " لتكون معبرة عن مبادىء الجمعية ثم تغير أسمها فصارت " مجلة المنتدى الأدبي " ، وقد عاشت هذه الجمعية حتى الحرب العالمية الأولى .

وبينما كانت تلك الجمعيات العربية تتكون في البلاد العربية الخاضعة للعثمانيين تأسس في القاهرة عام ١٩١٢ م " حزب اللامركزية الإدارية العثماني " ، وقد صارت مصر بفضل حزب اللامركزية الرأس المحركة للنشاط العربي في تلك المرحلة ، والأصل في إنشاء هذا الحزب يرجع إلى الجالية السورية في مصر ، والتي كانت تضم نخبة طيبة من المفكرين و الذين تنبهوا إلى ما قد يولده انكسار الدولة العثمانية في الحرب البلقانية من نتائج سيئة فزار بعض أعضائها رؤوف باشا المفوض العثماني في مصر ، منبهين إلى الخطر الذي تستهدف له سوريا من غارة تغيرها فرنسا على شواطئها كما فعلت إيطاليا بطرابلس الغرب وطلبوا إليه أن يكتب إلى الباب العالي لاتخاذ الأهبة والتدابير اللازمة للدفاع عن البلاد واقترحوا إنشاء مستودعات للأسلحة توزع على الأهلين عند الغارة ، فيسرعون إلى الدفاع والنضال ، وبعد اخذ ورد بين أعضاء هذه الجالية اتفقوا على إنشاء حزب سياسي سموه حزب اللامركزية العثماني ، ومداره أن تتولى كل ولاية إدارة شئونها الداخلية ، بما يعنى ضرورة إدارة الدولة العثمانية على أساس لا مركزي ، وعمل في نفس الوقت على توجيه الرأي العام العربي نحو تحقيق هذا المطلب .

ونظم الحزب أداءه بحيث تجمع أطراف الهيئات العربية في شتى البلاد ، فأسس له فروعاً في كل مدينة من مدن الشام وأنشأ صلات قوية بينه وبين الهيئات السياسية العربية في الشام والعراق ولا سيما " المنتدى العربي " في الآستانة ، ولم تمض سنة على تأسيس حزب اللامركزية حتى أصبحت لجنته التنفيذية المكونة من ستة أعضاء هى التى تنطق بلسان العرب وتعرب عن أمانيهم ، كما اشتهرت الجمعية بحسن تنظيمها وقوة نفوذها وقد أوضح الحزب مبادئه صراحة في المادة الثالثة من نظامه ، والتي تقول " ليس الحزب خفيا ، وليس فيه ما يعد من الأسرار ، فهو ينشد مقصده المبني على

المطالبة باللامركزية الواسعة جهرا وعلانية دون خشية من أحد ، لاعتقاده أن الدولة لا تبقى في العالم السياسي إلا إذا بنيت حكومتها على أساس من اللامركزية الإدارية - . وعلى أية حال فقد لعب هذا الحزب دوراً بارزاً في الحوادث التي تقدمت إعلان الحرب العالمية الأولى .

وعلى أثر إعلان حزب اللامركزية العثماني بالقاهرة كان مسلموا بيروت أول من لبي الصوت الذي ارتفع في مصر بالنداء إلى الإصلاح على أساس اللامركزية ، حيث انتظموا فيما يطلق عليه " جمعية بيروت الإصلاحية " ، فقد اجتمع أعيان بيروت وكبارها ونوابها وبحثوا الموقف ، وأبلغوا الوالي العثماني رغبتهم في إدخال الإصلاحات العاجلة فرفع الوالي العثماني أمرهم إلى الباب العالي ببرقية في شهر ديسمبر عام ١٩١٢ م قال فيها : " وإذا لم نأخذ بالإصلاح الصحيح فالبلاد مفلتة من يدنا لا محالة " ، فأجابه الصدر الأعظم بأن يدعو الشعب إلى تقديم مطالبه للنظر فيها ، وعلى أثر ذلك اجتمع ٩٠ مندوباً في دار البلدية ببيروت في يوم ٣١ يناير ١٩١٣ ، وتقدموا بمجموعة من المطالب إلى الوالى العثماني ، والتي تركزت في مجموعة من الإصلاحات تؤكد على عدم مركزية الحكم . وأنشئت كذلك " جمعية البصرة الإصلاحية " في البصرة بالعراق على يد " طالب النقيب " نائب البصرة في مجلس النواب العثماني ، وقد انضم إليها عدد من كبار البصرة كما أنضم إليها أحرار العراق وشبانه ، وصدرت جريدة النهضة في بغداد لتكون لسان حال للجمعية ، ولكنها لم تستمر طويلا ، ولما عقد المؤتمر العربي بباريس في عام ١٩١٣ م أبرق طالب النقيب إلى المؤتمر مؤيداً ومشجعاً فخاف الاتحاديون العاقبة ، لذلك انتدبوا أحد رجالهم وهو القائمقام فريد بك وعينوه قائدا للبصرة ، وأناطوا به مهمة اغتيال طالب النقيب ، ولكنه قتل قبل أن ينفذ مهمته ، فرأى

الاتحاديون أن من مصلحتهم الجنوح إلى المسالمة ، فاستمالوا طالب النقيب علي اساس العمل علي إصلاح الأحوال بالدولة العثمانية .

وعلى أثر إنشاء حزب اللامركزية العثماني أيضاً أنشأ النادي الوطني العلمى في الزوراء بالعراق في عام ١٩١٣ م ليكون فرعا لحزب اللامركزية العثماني ، وقد كان رئيس هذا النادي هو مزاحم الباجهجي ، ودخل فيه كثير من الشبان ، فنشر المبادىء القومية ، وكان يستظل بظل طالب النقيب رئيس جمعية البصرة الإصلاحية الذي نشطه فأنشأ جريدة النهضة وكان يصدرها مزاحم الباجهجي نفسه .

أما " جمعية العهد " فقد تأسست في الآستانة عام ١٩١٣ م ، وينسب تأسيسها إلى عزيز باشا المصري ، وذلك بعد أن ضم إليه نخبة من ضباط العرب في الجيش العثماني حيث كان عزيز المصرى قد اكتسب بينهم مكانة عظيمة بفضل القائه المحاضرات في كلية أركان الحرب والتي زادت من نفوذه بين ضباط الجيش الذين عرفوه بشجاعته وإخلاصه وصدق عزيمته ، وقد كان هذا بداية اشتراكه بدور فعال في تكوين الجمعية القحطانية التى هدفت إلى إقامة دولة ثنائية يمكن للأماني القومية العربية فيها أن تعيش فى توافق مع السلطة العثمانية ، إلا أنه قد خاب أمله بعد أن بدأت حكومة الاتحاديين تحاول الحد من الأماني القومية العربية ، فاستقال من الجيش وعمره خمسة وثلاثون عاما .

ونفذ عزيز المصري الفكرة التي رادته منذ وقت إنشاء الجمعية القحطانية ، وهى تحويلها إلى جمعية عسكرية ، وقصر الدخول فيها على الضباط ، وأنشأ جمعية جديدة " جمعية العهد " ، وإن كان برنامجها يشبه برنامج الجمعية القديمة ، وظهرت أهمية العنصر العراقي في جمعية العهد ، نتيجة لكثرة عدد الضباط العراقيين في الجيش العثماني في ذلك الوقت ، وكان هذا

سبباً في إنشاء فروع للجمعية في كل من بغداد والموصل وهذه الجمعية كانت سرية ، وقد أقسم جميع أعضائها على أن لا يبوحوا بشيء عنها وأن يعملوا على إدراك أغراض الجمعية ، والى كانت تنص على الآتى : أن جمعية العهد جمعية سرية أنشئت في الآستانة وغايتها السعى للاستقلال الداخلي لبلاد العرب ، على أن تظل متحدة مع حكومة الاستانة ، وترى ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة لدى آل عثمان ، وكذلك ضرورة الدفاع عن الاستانة والمحافظة عليها ، وأن يعمل العرب للحصول على ما يؤهلهم لأن يكونوا القوى الاحتياطية المدافعة عن الدولة العثمانية والعمل كذلك على بث الدعوة للتمسك بالأخلاق الفاضلة .

ولقد أحدث إنشاء هذه الجمعية ضجة شديدة في دوائر الآستانة لما عرف به منشؤها من الصلابة والقوة ، ولأنها ظهرت في ظروف توترت فيها العلاقات بين الاتحاديين والعرب ، وهذا ما جعل الحكومة الاتحادية تخشاها وتحسب حسابها ، وتفرق رجالها قبل أن يشتد ساعدها ، ففي يوم ٢٤ يناير عام ١٩١٤ م عقد اجتماع خاص في دار وزارة الحربية بالآستانة حضره الصدر الأعظم سعيد حليم باشا ، ومحافظ الأستانة أحمد جمال باشا ومدير الأمن العام عزمي بك ، فدرسوا التدابير الواجب اتخاذها لمقاومة الحركة العربية بوجه عام ، وجمعية العهد بصفة خاصة ، وقرروا الإسراع فى تنفيذ سياسة التتريك وإلغاء الأحزاب العربية كلها ، وتأليف شعبة سياسية في وزارة الداخلية تشرف على الشئون العربية ، وتدبر الخطط اللازمة لمقاومة دعاة الانفصال وإقصاء العرب الذين يعملون ضد الترك من الاستانة ، وتعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في البلاد العربية ، والأهم من ذلك كان إقصاء الضباط العرب ، وتوليه القيادة في البلاد العربية إلى الضباط الترك .

ولم تقف الحكومة الاتحادية عند حد إقصاء الضباط العرب ، بل اصدرت فى يوم ٩ فبراير من عام ١٩١٤ م أمراً بالقبض على عزيز المصري ، واحالته إلى المحكمة العسكرية متهمة إياه بأنه أساء التصرف في ٣٠ ألف ليرة عثمانية تسلمها من أنور باشا حين مغادرته طرابلس الغرب ، وطلبت منه حساباً عن طريقة إنفاقها ، وعن سياسته في اليمن وطرابلس الغرب ، والمفهوم أن أنور باشا كان ينوي إعدامه لزعامته حركة الضباط العرب ، ولينتقم منه لعدم تنفيذها لأوامر التي كان يصدرها إليه حينما كانا في طرابلس الغرب يحاربان ايطاليا في ابتداء غارتها عليها ، ولقد أثار اعتقال عزيز المصرى على هذا المنوال ، وتقديمه إلى المحاكمة ، حيث حكم عليه بالإعدام ضجة شديدة بين العرب في الآستانة خاصة ، وفي جميع بلاد العرب بوجه عام ، وأقيمت المظاهرات والاحتجاجات فاضطرت الحكومة إزاء ضغط الرأى العام وتشدده إلى إصدار عفو عنه ، فأطلق سراحه على أن لا يقيم في الآستانة ، وأن لا يتدخل في الشئون السياسية العثمانية .

وقد أنشئت جمعيات أخرى في مصر على وجه التحديد ، وكانت الأولى – الجمعية القحطانية " ، وتأسيسها يرجع إلى أن " حقى العظم السكرتير العام لحزب اللامركزية في مصر كان يطمع في منصب سام يقلده في الدولة العثمانية باعتباره من رجال الإصلاح والعاملين له ، وعندما تخطته الدولة في الوظائف الكبيرة ثار ثورة عارمة ، فأقصاه حزب اللامركزية عن حظيرته فازداد حقداً على حقده ، وقام بتأليف جمعية أسماها الجمعية القحطانية بالاشتراك مع الشيخ فؤاد الخطيب ، وكان شعار هذه الجمعية مقاومة الترك ، وتحريض العرب على الثورة ، وكانت توزع المنشورات بلا انقطاع على البلاد العربية فتوقعها تارة باسم الجمعية القحطانية ، وتارة باسم الجمعية الثورية ، والاثنان لمسمى واحد ، وأما عن " جمعية الجامعة العربية

فقد أنشأها محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار بعد عودته من رحلة إلى الاستانة ، فقد رجع منها معتقدا بعدم إمكان دوام اتحاد العرب والترك ، وقد كان هدف الجمعية يرمي الي السعي لاتحاد حلفي بين أمراء جزيرة العرب للاتفاق ومنع الشقاق ، وكذلك التعاون على عمران البلاد والدفاع عنها ، وإيجاد صلة بين الجمعيات العربية والسورية والعراقية وغيرها .

وهكذا لعبت الجمعيات العربية دورها في إذكاء روح القومية العربية لدى العرب وكذلك لعبت دورها في التصدي للسياسة التي أراد الاتحاديون الأتراك أن يتبعوها في حكمهم بعد الثورة على السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٩٠٩م ، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على أساس الحركة الطورانية وكذلك حكم المركزية في الدولة العثمانية .

(ب) - عقد المؤتمر العربي بباريس عام ١٩١٣ م

انتقل مركز النشاط لفكرة القومية العربية إلى باريس حيث حاول رجال " الجمعية العربية الفتاة " خدمة قضية القومية العربية بالإعلان عنها في جو محايد ، وعزموا على الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي في هذه المدينة ، بعد أن راودتهم فكرة عقده فى سويسرا وذكروا أن رفض المطالب العربية لن يؤدي بهذه الأقاليم إلا إلى الفوضى ، وتعرضها لخطو التدخل الأجنبي ، وأرسلوا دعوة إلى حزب اللامركزية في القاهرة يطلبون منه المشاركة في هذا المؤتمر مع الجمعيات المنضمة إليه ، ووافق حزب اللامركزية على هذه الفكرة ، مثله في ذلك مثل لجنة الإصلاح في بيروت ، وقد بدأ المؤتمر أعماله بالفعل في يوم ١٨ يونيه عام ١٩١٣ م .

وقد حضر هذا المؤتمر ٢٤ عضوا نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين ، وكان اغلبهم من الأقاليم السورية . إذ أنه لم يكن هناك إلا عضوان من العراق وثلاثة من العرب المقيمين في الولايات المتحدة

الأمريكية ، أما بقية الأقاليم العربية فكادت ألا تكون ممثلة ، وعقد المؤتمر أربعة اجتماعات في ستة أيام ، واتخذ قراراته بالإجماع أمام مائتين من المدعوين ، ونشرت هذه القرارات بالعربية والفرنسية في نفس الوقت . وقد سادت الصراحة والاعتدال أعمال المؤتمر وقراراته التي كانت عبارة عن تعديد مبادىء حزب اللامركزية ومطالب لجنة الإصلاح في بيروت مع الإصرار على عدالة حق العرب فى المطالبة بكامل حقوقهم السياسية ، وبنصيب فعلي في إدارة شئون الإمبراطورية ، ولقد أشاروا بحذر إلى الأخطاء التي قد تنجم عن التدخل الأوروبي في البلاد العربية .

وهذا الحذر كان ضروريا لأنه يعني ويمس الأطماع الفرنسية في البلاد العربية مثلما يتصل بأطماع غيرها من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وإنجلترا ، وأصر الخطباء على الرغبة العامة في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، ولكن بشرط الحصول على حقوق العرب كشركاء معترف بهم ، ويتمتعون بكامل حقوقهم الثقافية في ظل حكومة لا مركزية ثم شرحوا الأخطار التي قد تترتب على تطبيق سياسة المركزية والتي استعارها أعضاء جمعية الاتحاد والترقى من نظم الحكم الفرنسي ، دون أن يقارنوا بين الحالة التي في كل من فرنسا والإمبراطورية العثمانية .

وقامت جمعية الاتحاد والترقي في ذلك الوقت بحملة في الصحف ضد هذا المؤتمر العربي ، وحاولت الوقيعة بين القائمين عليه ، ثم حاولت التدخل لدى السلطات الفرنسية حتى تأمر بمنع انعقاد هذا المؤتمر في باريس ولكنها فشلت في ذلك ، واضطرت إلى إرسال سكرتيرها إلى باريس للاتصال بزعماء الأقاليم العربية ، ودارت المحادثات بينها وبينهم ، وانتهى الأمر إلى اتفاق على بعض المبادىء التي تصلح أساسا للتفاوض مع جمعية الاتحاد والترقي ثم سافر ثلاثة من العرب إلى الآستانة لبدء المفاوضات الرسمية هناك .

وكان اتفاق باريس عبارة عن نصر مؤكد للعرب وللقومية العربية إذ أنه وافق على وجهة نظرهم في مسألة الخدمة العسكرية محلياً واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية واستخدامها كلغه للتعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية في الأقاليم العربية ، ووافق على تعيين بعض المفتشين الأوروبيين للإشراف على إصلاح الإدارات ، وكانت المكاسب العربية في مسألة اللامركزية واضحة ، وإن لم تكن حقيقية ، إذ أن هذا الاتفاق قد زاد من سلطات الهيئات الإقليمية في بعض الإدارات الثانوية ، واحتفظ ببعض المراكز العالية للعرب ووعد بإسناد خمسة من مناصب الولاة للعرب ، وبتعيين ثلاثة وزراء عرب فى وزارة الاستانة وليس من المعروف ما إذا كانت جمعية الاتحاد والترقي قد أعطت مندوبها سلطة منح مثل هذه الوعود إذ أن رؤساء الجمعية قد رفضوا الموافقة عليها بعد ذلك ، ولكن بعد أن استمر في تمثيل مهزلة التباحث مع المندوبين العرب لمدة شهرين كاملين ، فهل كانت الجمعية تسعى لكسب الوقت اللازم للتفريق بين زعماء العرب ؟ أم كانت تحاول إبطال التأثير الناتج عن عقد هذا المؤتمر ؟ وعلى أية حال فقد استقبلت الاستانة مندوبي العرب استقبالاً ودياً أعاد إلى الأذهان ذكرى الإخاء الذي ساد بين العرب والأتراك بمجرد إعلان ثورة عام ١٩٠٨ م .

(٣) - الترك ومحاولة إجهاض الحركة القومية العربية .

بينما كانت الأفكار القومية تسير قدما لدى العرب كان يقابلها تطور مماثل لدى الترك الذين أسسوا بدورهم الجمعيات الأدبية والسياسية ، فقد أسس " المنتدى التركي " الذي انصرف إلى التركيز على الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة التركية وآدابها ، والعمل على إعادة الطابع الأصيل لتلك اللغة قبل تأثرها بغيرها من اللغات الفارسية والعربية والأوروبية ، كما اهتم المنتدى التركي إلى جانب ذلك بتاريخ الأتراك والعناية بابراز الخصائص العرقية لهم ،

ومن الجمعيات التركية الأخرى التي استهدفت جمع الترك في جامعة قومية ، تجدر الإشارة إلى " جمعية الوطن التركي التي تأسست في عام ١٩١١ م على يد جماعة من المتعصبين للقومية التركية ، وكان من بينهم " خالدة أديب " مؤلفة رواية " طوران الجديدة " ، و" جلال نورى " صاحب كتاب " تاريخ المستقبل " الذي دعا فيه إلى فرض اللغة التركية ، وتحويل الحجاز واليمن إلى مستعمرات تركية ، وإكراه أهالي الشام على ترك بلادهم وزرع جاليات تركية فيها ، إلى جانب تحويل الأقطار العربية إلى أقاليم تركية مبررا ذلك بأن الأجيال العربية الجديدة أصبح يغلب عليها التعصب للجنس العربي وهو ما يهدد الأتراك بكارثة عظيمة . والحقيقة أن هذه المؤلفات قد أثارت العرب بل إن الشريف الحسين بن على سيرجع في منشور له بعض مبررات الثورة العربية إلى تلك الاتجاهات العدوانية التي صدرت في المؤلفات التركية وما تضمنته من طعن في العرب

وجاءت هزيمة تركيا في الحروب البلقانية عام ١٩١٣ م لتحدث تغييرات كبيرة في التركيبة الداخلية في الدولة العثمانية ، وذلك نتيجة فقدان الدولة للكثير من ولاياتها المسيحية في البلقان ، وبالتالي أصبح العرب يشكلون عنصراً كبيراً من عناصر الدولة حتى أن نسبتهم العددية قد فاقت نسبة نفوس العناصر الأخرى في الدولة بما عبي الترك أنفسهم وليس من شك في أن العرب أدركوا أن كثرتهم العددية في الدولة ينبغي أن تعطيهم مكانة خاصة ، بلغ إحساسهم بكيانهم إلى درجة أن أحد الكتاب العرب كتب في جريدة المقطم التى كانت تصدر في القاهرة منادياً بتعريب الترك ، وفضلاً عن النسبة العددية التي تمتع بها العرب بالقياس إلى تعداد العناصر الأخرى فقد زادت أيضاً نسبة الأراضي العربية مقارنة بمساحة الأراضي غير العربية التي كانت تسيطر عليها الدولة في أوروبا والأناضول وليس من شك في أن تلك الأوضاع

الجديدة كان لها ردود فعل قوية لدى الاتحاديين الذين عصفوا بمبدأ المساواة والإخاء ، وهو المبدأ الذي تنادوا به غداة وصولهم إلى السلطة وبدأوا يتخذون وسائل قمعية ويمعنون في سياستهم المركزية المتطرفة ، ولم يكونوا على استعداد للتضحية بقوميتهم أو بعنصريتهم ٠

وبدأ الاتحاديون يمعنون في سياستهم الطورانية منذ عام ١٩١٣ م بسلسلة من الأعمال الاستفزازية ضد العرب ، كان من أبرزها نشاط حركة التأليف وظهور مجموعة من المؤلفات التركية التي تضمنت نقداً جارحاً في الشخصيات العربية ، والدعوة إلى إحياء التقاليد والعادات التركية ونبذ كل ما هو عربي ، ومما لا شك فيه أن محاولة الاتحاديين جعل الدولة ذات طابع طوراني قد حمل العرب على الاعتقاد بأنهم قد صاروا غرباء عن الدولة العثمانية مما حفزهم للسعى إلى الاستقلال والخروج عنها ، وهكذا على حين اتجه العرب إلى التشبث بكيانهم دفاعاً عن شخصيتهم ، اتجه الأتراك إلى المغالاة في عنصريتهم والتطرف في قوميتهم ، مما أوجد صراعا بين الفريقين وربما كان من الممكن إزاء انقسام الدولة إلى عنصرين رئيسين أن يتم التعاون فيما بينهما لو استطاعت الدولة أن تحقق العدالة والمساواة ، بيد أن الاتحاديين أصروا على تفوقهم العنصري ، فى الوقت الذي لم يجد فيه العرب بتفوقهم الثقافي والحضاري وتراثهم الأدبي وماضيهم أي مبرر للتفوق التركي ولعل الخطأ الذي وقع فيه الترك هو إدراكهم قيمة الوعي القومي عند جنسهم وإنكاره على غيرهم ، مما جعل العرب يلجأون إلى المقاومة وذلك بعد أن فشلت الجهود التي بذلها الزعماء المعتدلون من الترك والعرب الحريصون على وحدة الفريقين إلى إصلاح الأمور فيما بينهم ، ومن ثم أخذت الجمعيات العربية تعمل بنشاط كبير قاصدة الضغط على الاتحاديين علهم يقبلون بعض التنازلات ، ثم كانت دعوتهم إلى المؤتمر العربي بباريس في يونيه عام

١٩١٣ م ، والذي حاول الاتحاديون احتواءه حينما أرسلوا من يتفاوض عنهم مع العرب المجتمعين بباريس ، والذين منحوا العرب وعودا لم ينفذوها .

فلقد صدر في ١٨ أغسطس ١٩١٣ م مرسوماً بتنفيذ اتفاقية باريس ، والذي عدل في كثير من المطالب بشكل واضح ، كما ذكر الكثير من المطالب بشكل غير واضح أو تحتمل أكثر من تفسير ، فقد أقر هذا المرسوم أن اللغة العربية هى لغة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية ولكنه أضاف أن التعليم سيظل بالتركية في المدارس الثانوية التي تقع في عواصم الولايات وكانت كل المدارس الثانوية بالفعل تقع في عواصم الولايات ، وخضعت الخدمة العسكرية لإضافات ولشروط من نفس النوع ، ولم يذكر هذا المرسوم أمر استخدام اللغة العربية كلغة رسمية أو الاعتراف بها كإحدى اللغات الرسمية للدولة في الولايات العربية ، كما أنه لم يذكر أي شيء عن مناصب الولاة والوزراء التي ستمنح للعرب ، وعلى أية حال ، فإن العرب قابلوا هذا المرسوم بدهشة انقلبت سريعا إلى خيبة أمل في نيات الدولة العثمانية وجمعية الاتحاد والترقي تجاههم ، وفي نفس الوقت صدرت الأوامر إلى بعض الولاة للتمهيد لتنفيذ هذا المرسوم .

وعمدت جمعية الاتحاد والترقى إلى الاتصال بالشخصيات العربية محاولين الحصول على تأييدهم لهذا المرسوم ، بالمال أو بتعيينهم في بعض المناصب ، وقد قبل خمسة من العرب عضوية مجلس الأعيان ، ولكن أربعة منهم كانوا من العناصر غير الأساسية في الحركة العربية ، أما الخامس وهو عبدالحميد الزهراوي ، وهو الذي كان قد رأس مؤتمر العرب بباريس ، فقد ذكر أن سبب قبوله لهذا المنصب هو تكتيك سياسي ليكون في استطاعته استخدام نفوذه في مجلس الأعيان كوسيلة للقيام بالضغط على جمعية الاتحاد رجال العرب والترقي ، وإن كان بعض زملائه قد أيدوه في هذه الآراء ، إلا أن

كثيراً من رجال العرب اعتبروه منفصلاً عن الحركة ، بل وخائنا لآرائها ومبادئها ، ولم يحاول العرب بعد ذلك أن يصلوا إلى اتفاق مع جمعية الاتحاد والترقى ، أما رجال هذه الجمعية فإنهم قد استندوا إلى المرسوم الذي أصدروه لكي يمنعوا العرب من الوصول إلى أمانيهم القومية ، ولكي يدعموا سيطرة الأتراك على كل الإمبراطورية العثمانية . ولم يكن المرسوم سوى مراوغة من جانب الاتحاديين ، وهو أمر لم يلبث أن تكشف حين عمدت الدولة إلى إحالة كثير من الضباط العرب إلى التقاعد ، أو نقلهم من مراكزهم المهمة إلى مراكز أخرى أقل أهمية مما زاد فى إثارة الشكوك والجفوة بين الفريقين في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى .

وحين أعلنت الحرب العالمية الأولى أوقف العرب نشاطهم المعادي للترك وتوقفت جرائدهم عن الخوض في المسائل العربية ، بل بادروا بحل أحزابهم السياسية ، وإندفعوا للتعبير عن إخلاصهم للدولة وأخذ الأتراك من جانبهم يقربون زعماء العرب إليهم كسباً لثقتهم ، وهم الأمر الذي دفع أحمد جمال باشا وزير البحرية ، وأخذ أقطاب حزب الاتحاديين الحاكم ، والذي عين قائدا عاما مطلق الصلاحية للجيش الرابع الذي مركز قيادته دمشق وتشمل سلطته بلاد الشام والحجاز أيضاً ، إلى أن يساير في الفترة الأولى من حكمه لسوريا الاتجاهات العربية ، وذلك قبل أن تتحول إلى سياسة قمع لتلك الاتجاهات ، إذ أعلن جمال باشا في خطبة له في دمشق في يناير عام ١٩١٥ م بأن العرب والترك خاضعون لخليفة واحد لا يختلفان ، وهما إخوان في العقيدة ، وركز على الجهاد للدفاع عن الدولة والإسلام وأصبح واضحاً أن الاتحاديين عند نشوب الحرب انقلبوا من كونهم أنصاراً للفكرة الطورانية إلى دعاة للوحدة الإسلامية ، إذ شرعوا يلوحون بالجهاد المقدس والخلافة .

والواضح في الأمر أن تغير وجهة الاتحاديين نحو الوحدة الإسلامية وعن الفكرة الطورانية ، إنما كان لظروف الحرب ، والغريب في الأمر أن العرب قد دخلت عليهم هذه الأمور ، وبخاصة سياسة أحمد جمال باشا ، وقد اعتقد البعض منهم أن القائد التركي والذي كان لا يضاهيه من رجال الترك الحاكمين في السيطرة على الدولة إلا أنور باشا وزير الحربية ، وطلعت باشا وزير الداخلية ، على خلاف مع زميليه على النفوذ ، وأنه أبعد عنهما إلى الشام ، وأنه بدأ يجاهر بحبه للعرب ، ويظهر العطف على مطالبهم القومية ويستقبل بعض أحرارهم ويعقد معهم الاجتماعات ، حتى أنه استدعى منهم عبدالكريم الخليل رئيس " المنتدى العربي " من الاستانة ، وجدد صلته به ، وأخذ يذاكره بقضايا العرب ومطالبهم ، ويتودد إليه ويقبل وساطته في بعض الأمور وكان بعض رجال العرب الذين أخذوا يجتمعون بالوالي " أحمد جمال باشا يحاولون اقناعه بأن العرب لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية التي تربطهم بها روابط عديدة ، ولكنهم يريدون كشعب كبير من شعوب الدولة أن يتآزروا مع الجميع ، ويكونوا شركاء في الحكم ، وشركاء فى الحقوق والواجبات وأن تكون لبلادهم إدارة لامركزية ، ويحققوا ما يتوافق مع حاجاتهم وأن أضرار المركزية فى الحكم الحاضر أن تكون السلطة محصورة في عنصر واحد من عناصر الأمة ، فيصبح موقف سائر العناصر منه موقف المغلوب من الغالب ، في حين أن الدولة يجب أن تكون للجميع .

وفي نفس الوقت كان أحمد جمال باشا في تقربه من رجال الحركة العربية الذين تجاوبوا معه يرغب في أن يستغل يقظة الأمة العربية فيجعل من البلاد العربية وعلى رأسها مصر مملكة يجلس هو على عرشها ترتبط أسمياً بدولة الخلافة ، حتى قبل أنه في لقاء له مع بعض رجال الحركة العربية في قرية " القابون " من قرى دمشق صرح بما كان يداعبه من أحلام ، ووعد بأنه

سيحقق هو بنفسه مطالب العرب ، بأن يكون لـهم كيانـهم واستقلالهم الذاتي ، وذلك رهن بنجاح حملته على قناة السويس وغزو مصر ، هذا في الوقت الذي وجد فيه رجال الحركة العربية ضرورة التجاوب معه ، سعياً وراء وحدة الصف وضمان النصر للدولة العثمانية في الحرب ، تدفعهم إلى ذلك وطنيتهم ومعرفتهم أن الدول الاستعمارية تتامر على اقتسام تركة الدولة العثمانية ، وأن بلاد العرب ستصبح في حالة هزيمة الدولة العثمانية فريسة للاستعمار .

بيد أن الظروف السياسية والعسكرية التي تواكبت مع سنوات الحرب دفعت بالحركة العربية إلى أن تأخذ اتجاها أخر يبعدها عن الدولة العثمانية ، إذ سرعان ما تبين للعرب أن بلادهم قد جرت إلى حرب لا يرغبون فيها ، وحين أتضح أن الدولة على وشك الانهيار كان عليهم أن يفكروا جديا في مصير بلادهم ، وذلك بالخروج عن الدولة العثمانية وإعلان استقلالهم ، وفي نفس الوقت كان فشل الهجوم التركي على قناة السويس مدعاة لكي يقوم أحمد جمال باشا بتنفيذ الخطة المرسومة في الأستانة للقضاء على الحركة القومية العربية والقضاء على كل حركة قد يقوم بها الحسين بن على شريف مكة ضد الدولة العثمانية ، وقام بإجضار الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق باسم تمثيل والده لديه ، وأبقاه رهينة إلى جانبه ، ثم أمر باعتقال رجال الحركة العربية فى الاستانة وبلاد الشام أو في الولايات العربية الأخرى وساقهم إلى السجن في بلدة عالية " بلبنان ، وعين لمحاكمتهم محكمة عسكرية .

وقد عمد أحمد جمال باشا إلى إعداد وثائق اتهام المقبوض هم حيث جمع لاتهامهم بالتآمر على الدولة العثمانية دولة الخلافة كل ما عثرت عليه الاستخبارات التركية من وثائق وأوراق تتعلق بالقضية العربية ، وبأحزابهم وجمعياتهم ، في منازلهم ومكاتبهم أو في دور السفارات والقنصليات للدول الأجنبية التي اشتبكت تركيا معها فى الحرب وكانت نتيجة المحاكمات لرجال

الحركة القومية العربية الحكم بالإعدام على طائفة منهم حيث نفذ حكم الإعدام في مجموعة منهم في يوم ٢١ أغسطس ١٩١٥ م ببيروت وكان منهم عبدالكريم قاسم الخليل ، وصالح حيدر ، والأخوان محمد ومحمود المحمصاني ، ومسلم عابدين ، ونايف تللو ، وعبدالقادر الخرسا ، وعلى الأرمنازي ، ومحمود العجم ، وسليم عبدالهادي ، ونور الدين القاضي ، كما نفذ حكم الإعدام مجموعة أخرى في ٦ مايو ١٩١٦ م ، ومنهم شكرى العسلي ، والأمير عارف الشهابي ، وعبدالغني العريس ، وتوفيق البساط ، وشفيق العظم ، وسيف الدين الخطيب ، وعيدالحميد الزهراوي ، والشيخ أحمد طبارة ، وقد أعدمت منهم مجموعة في ساحة المرجة بدمشق ، ومجموعة في ساحة البرج في بيروت ومن يومها أطلق على الساحتين ، ساحتى الشهداء .

وليس من شك في أن نصب المشانق لطائفة من رجال الحركة القومية العربية فى ساحتي المرجة والبرج بدمشق وبيروت ، وملء السجون والمعتقلات بهم كان عاملا قويا في توسيع هوة الخلاف والكراهية بين العرب والترك ، خاصة وقد تبع تلك الإجراءات القاسية مصادرة المحاصيل وفرض الضرائب لمواجهة احتياجات القوات المتحاربة إلى جانب نفي العائلات العربية إلى أقاصي الأناضول ، ومصادرة ممتلكاتها وما صحب ذلك من انتشار الأمراض والمجاعات ، ولم يلبث أن اقتنع الحسين بن على شريف مكة بأنه لا مفر من إعلان الثورة على الترك لفرض استقلال البلاد العربية عن الترك .

وهكذا ، تفاعلت مجموعة من العوامل لتحدث حركة يقظة قومية عند العرب ، بعد ركود عم ارجاء العالم العربي بسبب عزله فرضها العثمانيون عليهم منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، وعندما حاول السلطان عبدالحميد الثاني القضاء على هذه الحركة مستغلا في ذلك فكرة الجامعة الإسلامية تارة ، وتارة أخرى مستخدما سياسة التنكيل والشدة ، فإنهم تصدوا

له وتعاونوا مع القوميين الأتراك لإسقاطه ، معتبرين أن العهد الجديد قد يأتى لهم بما يأملون فيه لصالح قضيتهم القومية ، خاصة بعد أن لعبوا دورا بارزاً في القضاء على حكم السلطان المخلوع ، إلا أن فألهم قد خاب بعد أن تنكر لهم الاتحاديون ، وحاولوا فرض المركزية في الحكم عليهم ، بل وتتريكهم ، فكانت النتيجة مناهضة هذه السياسة سرا وعلانية ، لدرجة عرض مطالبهم في مؤتمر عربى بباريس عام ١٩١٣ م ، ولكن الاتحاديون استغلوا فرصة اشتعال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م ليعمدوا إلى إجهاض الحركة القومية العربية .

مراجع الدراسة

١- أحمد زكريا الشلق : العرب والدولة العثمانية ، مصر العربية للنشر ، القاهرة ٢٠٠٢م .

٢- اسماعيل أحمد ياغى : العالم العربى في التاريخ الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٩٩٧م .

٣- توفيق برو : العرب والترك في العهد العثمانى ، معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٠م .

٤- جورج أنطونيوس (ترجمة : ناصر الدين الأسد) : يقظة العرب ، دار العلم للملاين ، بيروت ١٩٧٥م .

٥- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٦٠م .

٦- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٠م .

٧- عبد الرازق الحسنى ، تاريخ العراق السياسى الحديث ، دار الرافدين ، بغداد ٢٠٠٧م .

٨- عبد الكريم غرايبة ، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق١٩٦٠م.

٩- عبد الكريم رافق : الشام ومصر منذ الفتح العثمانى إلى حملة نابليون مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ١٩٦٨م .

١٠- ------- : المشرق العربى في العهد العثمانى ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ١٩٩٧م .

١١- عزيز سامح : (ترجمة : محمود على عامر) : الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٦٩م .

١٢- عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ – ١٩٢٢م ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤م .

١٣- فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى في اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨م ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦م .

١٤- قسطنطين بازيلى : سوريا وفلسطين تحت الحكم العثمانى ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٩م .

١٥- كمال حامد مغيث : مصر في العصر العثمانى ، مركز دراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ١٩٩٧م .

١٦- كمال صليبى : تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٩م

١٧- لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٨٥م .

١٨- محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربى، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م .

١٩- محمد أنيس ، السيد رجب حراز : الشرق العربى في التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧م .

٢٠- محمد حسن العيدروس : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، دار عين للنشر ، القاهرة ١٩٩٨م .

٢١- مصطفى الشهابى : القومية العربية (تاريخها ومراميها) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٠م .

٢٢- محمد عبدالله عودة ، ابراهيم ياسين الخطيب : تاريخ العرب الحديث ، دار الأهلية ، عمان ١٩٧٩م .

٢٣- هاملتون جب ، هارولد بووين (ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى) : المجتمع الإسلامى والغرب ، جزءان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : المشرق العربى تحت الحكم العثمانى	٥ – ٣٢
أولاُ : التوجه العثمانى ناحية المشرق العربى .	
ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .	
ثالثا : نظام الحكم العثماني بالمشرق العربي .	
الفصل الثانى : المشرق العربى وضعف الدولة العثمانية	٣٣ – ٧٨
أولا : ضعف الدولة العثمانية .	
ثانيا : اثر ضعف الدولة العثمانية علي المشرق العربي .	
الفصل الثالث : الغزو الاستعمارى للمشرق العربى	٧٩ - ١٠٨
أولا : التنافس الاستعمارى بالخليج العربي .	
ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالمشرق العربى .	
ثالثا : الاستعمار البريطانى بالمشرق العربى .	
رابعا : الاستعمار الإيطالى بالمشرق العربى .	
الفصل الرابع : المشرق العربى واليقظة القومية	١٠٩ – ١٤٦
أولا : عوامل ظهور اليقظة القومية.	
ثانيا : العرب والعهد الحميدي .	
ثالثا : الصراع بين العرب والترك في عهد الاتحاديين .	
مراجع الدراسة	١٤٧ - ١٤٨